www.kassioun.org

1237

الاثنين 04 حزيران 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

«فرص» استثمارية بعائدية 10% فقط...
إعادة إعمار أم إعادة إنتاج الفشل؟

[12]

الافتتاحية

ماذا بعد زيارة موسكو؟

شكلت زيارة وزيري الخارجية والدفاع السوريين إلى موسكو يوم الخميس 31 تموز، ولقاؤهما مع وزيري الخارجية والدفاع الروسيين، ثم لقاء وزير الخارجية السوري مع الرئيس الروسي، نقطة مهمة ضمن مسار الأحداث في سورية ما بعد فرار الأسد، بل ويمكن القول إنها شكلت مفاجأة غير متوقعة بالنسبة للكثيرين.

السياق الموضوعي الذي مهّد الطريق نحو هذه الزيارة، وما يمكن أن يترتب عليها، لا ينحصر بالأوضاع الصعبة التي تعيشها البلاد على مختلف المستويات فحسب، بل ويمتد إلى طبيعة التدخلات والتأثيرات الخارجية في سورية خلال الأشهر الثمانية الماضية، والتي كان بين عناوينها الأبرز: النفاق الأمريكي والعربدة «الإسرائيلية»؛ فضمن المشهد الذي بدا فيه أن الأمريكي هو سيد المشهد في سورية، لم يطل الوقت حتى ظهرت الأفعال الحقيقية للأمريكي، بعيداً عن وعوده وتصريحاته السياسية والاقتصادية؛ فلا العقوبات تم رفعها فعلياً، ولا الدعم السياسي تحول إلى دعم حقيقي للاستقرار، وربما الأهم هو إطلاق يد «الإسرائيلي» ليعربد كما يشاء في الساحة السورية، مع تقديم الأمريكي لنفسه بدور «الوسيط»، تماماً كالدور الذي يلعبه في الصراع الفلسطيني مع المحتل؛ فهو «الوسيط النزيه» المشرف على إبادة الفلسطينيين عبر القتل والتجويع.

كبح التأثيرات السلبية والتفجيرية التي يقوم بها الأمريكي و«الإسرائيلي»، عبر علاقات جيدة مع روسيا، أمر مهم للغاية إنْ تم استثماره بشكل صحيح؛ فالمطلوب من الروسي اليوم هو دعم سورية في مسألتين أساسيتين واضحتين، **الأولى:** هي تحقيق ردع للعربدة «الإسرائيلية» ضد سورية، سياسي في المقام الأول، مع عدم استبعاد المقامات الأخرى. **والثانية:** هي دعم مسار الحل السياسي الشامل للوصول إلى تنفيذ حقيقي لجوهر القرار 2254، وصولاً إلى إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

ينبغي على الروس أن يستفيدوا من الفرصة الجديدة؛ فسورية يمكنها أن تكون صمام أمان للمنطقة ككل، ويمكنها أن تتحول إلى صاعق تفجير لها، وهو ما يصب بشكل مباشر بالضد من مصلحة روسيا وتركيا وكل بلدان الإقليم «عدا «الإسرائيلي»». موازنة الضغط الأمريكي–«الإسرائيلي»، بعلاقات جيدة مع روسيا، هي أيضاً مصلحة تركية واضحة، لأن تركيا ترى نفسها مهددة ليس بمعنى النفوذ وتقاسمه ضمن سورية كما يروج الإعلام، بل مهددة بتفجيرها داخلياً عبر المسائل القومية والدينية والطائفية انطلاقاً من سورية، وعلى يد «الإسرائيلي» والأمريكي.

كي تستفيد روسيا من الفرصة، وكي نستفيد كسوريين منها، ينبغي على روسيا أن تتعلم من أخطاء الماضي في التعامل مع الوضع السوري، وهي أخطأت في كثير من الحالات، ومنها الثقة التي أولتها روسيا لكلام بشار الأسد ووعوده، سواء بما يخص التسوية مع تركيا أو السير بالحل السياسي، والتي تسببت بخسائر كبرى بالمعنى السياسي لكل من سورية وروسيا.

الثقة مطلوبة، ولكن ينبغي أن تستند إلى الأفعال، وأن تتطور مع الوقت وعلى أساس التجربة، وأن يكون صراطها هو مصلحة الشعبين؛ والشعب السوري ليست لديه لا الإمكانية ولا الرفاهية الكافية للركون إلى الوعود والكلمات لسنوات إضافية من الآلام والعذابات.

المطلوب، هو التركيز على أمرين كما أسلفنا، ردع العربدة «الإسرائيلية»، ودعم السير الحقيقي نحو المؤتمر الوطني العام الجامع والشامل لجميع المكونات السياسية أولاً، ومن ثم الاجتماعية والأهلية والمناطقية بما يراعي مختلف المكونات، ويقود تالياً نحو حكومة وحدة وطنية حقيقية وليست شكلية، ونحو دستور دائم وانتخابات.

الحل السياسي، وردع «إسرائيل»، أمران متلازمان لا يمكن ولا يجوز السير بأي منهما دون الآخر؛ فلا حل سياسياً دون ردع التخريب الصهيوني، ولا إمكانية لاستدامة ردع التخريب الصهيوني دون توحيد السوريين عبر الحل السياسي الحقيقي، بوصفهم إخوة متساوين في الحقوق والواجبات.

شؤون عمالية

«ما في شغل لنشتغل»

02

ملف «سورية 2025»

كل خطابٍ طائفي... يصبُّ في مصلحة «إسرائيل»

06

شؤون محلية

من يحاسب الحكومة على مخالفة مرسوم زيادة الرواتب؟

08

شؤون عربية ودولية

7 أكتوبر ضربة في لحظة مفصلية

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

«لا يحكّ جلدك سوى ظفرك»

يشهد النضال العمّالي والنقابي تطـوُراً سريعـاً في أوروبـا وأمريكا، خاصةً مع تفاقم الأزمة الرأسمالية وتحـوُل موازين القوى السياسية والعسكرية والاقتـصادية نحـو الصراع الاجتماعي. هذه التحولات تُشير إلى بداية تشكُل وضع ثوري تُبنى أدواتـه، وأهمُها العامل الذاتي المتمثل في «الحزب الثوري»، الذي سيتحكم بمسار الصراع بين الناهبين والمنهوبين على المستويين الدولي والمحلي. لن يقتصر هذا الصراع على مطالب تحسين الأجور أو شروط العمل، بل سيتجاوزها إلى الجانب السياسي الذي يهدِّد بإسقاط المنظومة الرأسمالية، خاصة مع التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية الجارية، التي ستغيّر وجه العالم لصالح الشعوب المقهورة.

ستكون تداعيات هذه التحولات سريعة ومتناسبة مع تطور الصراع، وسرعان ما ستصل إلى منطقتنا، حيث يُفترَض أن تلعب الحركات النقابية والعمّالية دوراً محورياً. فبعد عقود من التبعية وقبول الرشاوى من المراكز الإمبريالية، تخلّت هذه الحركات عن الدفاع عن العمال، الذين فقدوا مكاسب مرحلة الرفاه الاجتماعي.

مع تعمُق التناقض بين العمل ورأس المال، ووصول الأزمة الرأسمالية إلى طريق مسدود، تبرز مقدّمات نهوض الحركة العمالية. فبناء تنظيمات قادرة على المواجهة وتحقيق انتصارات جزئية ضد رأس المال أصبح ضرورة، وهو ما نراه اليوم عبر الإضرابات الشاملة والقطاعية في أوروبا.

لكن رياح التغيير الثوري لم تصل بعد إلى منطقتنا بالشكل المطلوب، بسبب القيود على الحريات الديمقراطية والنقابية، وتحوُل النقابات من مدافعة عن حقوق العمال إلى أدوات لقمع أي حراك عمالي. ومع ذلك، بدأ حقُ الإضراب يفرض نفسه في سوريا، حيث يمارسه العمال بأساليب مختلفة، ويزداد وعيُهم بأنه الطريق الوحيد لانتزاع الحقوق. فالتجربة تُثبت أنّه «لا يحك جلدك سوى ظفرك»، والتغيير قادم لا محالة، لأنه قانون تاريخي يحكم الحركة العمالية والنقابية والسياسية.

«ما في شغل لنشتغل»

مع ازدياد التدهور الاقتصادي والمعيشي وعدم وجود حلول قريبة بادية للعيان إلّا فقاعات التصريحات المليئة بالوعود والنظريات الاقتصادية والرؤى الاستثمارية وغيرها من حملات الترويج الإعلامي، تصاعدت في الشهرين الماضيين نسبة البطالة الكلية والجزئية. ورغم غياب البيانات والإحصاءات الرسمية، تبقى مسألة تقدير حجم البطالة والتعطيل القسري عن العمل اجتهاداً ممارساً من الرؤى الواقعية للمجتمع، وضمناً سوق العمل، حيث يمكن رصد ظواهر معينة من خلال الواقع المعاش تعطينا نتائج أقرب ما تكون للحقيقة. وكمثال على ذلك، حجم المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة التي توقفت كلياً أو قلصت الطاقة الإنتاجية لها، وكذلك توقف مئات المعامل الصغيرة والورشات والمحال الحرفية عن العمل بشكل كلي أو جزئي. وهذا المثال مؤشر مباشر لانضمام عشرات الآلاف من العمال إلى أخوتهم في جيش العاطلين عن العمل.

■ فرح عمار

هناك عشرات المؤشرات إذا ما تم رصدها، يستطيع أي شخص عادي أن يستنتج ارتفاع معدلات البطالة بيسر وسهولة، منها عدد المعامل والشركات الجديدة التي أطلقت أعمالها والتي تكاد تكون شبه معدومة، ويستثنى شركات ذات طابع خدمي استثماري يكفيها أربعة موظفين لينجزوا كل الأعمال، كشركات الصرافة والتحويل والطيران والسياحة التي أصبحت «أكثر من الهم على القلب»، والتي لا تحتاج للكثير من العمالة. ولا يغرّنكم إحصائيات العدد القياسي لطلبات تأسيس الشركات التي صرحت بها جهات رسمية، فهي مجرد شركات لن «تدق مسماراً» حتى يستقر الوضع العام. من هنا نفهم لماذا أعفت غرفة التجارة بشكل مؤقت السادة المتقدمين لطلبات الترخيص من تسجيل عمال في التأمينات الاجتماعية كما نص القانون، لأنهم فعلياً لن يغامروا بقرش واحد قبل ضمان جدوى العمل. وهناك مؤشر حجم العمال العائدين للبلاد، والذي بدأ يتلاشى مع مرور الوقت، بل إنّ العكس هو ما يحصل منذ أشهر عديدة. فإنّ «ضبّ الشناتي» يتصاعد يوماً بعد يوم، بغياب شروط عمل حقيقية، وتحت ضغط المعيشة وانعدام الأفق يبدو المجهول أفضل من الكارثي المعلوم.

البيع بالكلفة خير من الكساد

من أهم مؤشرات البطالة ضعف القوة الشرائية المستمرة بالهبوط كل يوم بيومه، والذي انعكس على حركة الأسواق بشكل عام، حيث اتفقت جميع تصريحات أصحاب المحال التجارية والمنتجين بالشكوى من ضعف الحركة والبيع، وبالتالي الإنفاق. وهذا ما جعل الفاعليات التجارية وحتى الإنتاجية، وفي جميع القطاعات، تستمر بالعروض التسويقية والتحفيزية، والتي وصلت لحد الكلفة في العديد من المنتجات، خاصة مع إغراق السوق المحلي بالبضائع الأجنبية الرخيصة، والتي كانت كاسدة في مستودعات بلد المنشأ تبحث عن سوق كبيرة نسبياً بحجم السوق السورية.

البطالة تهديد وطني

لا يمكن الحديث اليوم عن حلول جزئية للبطالة أياً كانت هذه الحلول، بل إنّ الحلول الشاملة والجذرية هي الوحيدة الكفيلة بوضع الحل على المسار الصحيح. وهذه من مسؤوليات السلطات الحالية التي ما زالت تمطرنا بشعارات وتصاريح ورؤى اقتصادية ومعيشية نظرية بعيدة كل البعد عن الواقع من جهة، وعن العلمية والعَملية من جهة أخرى، بدل أن تفتحَ حواراً جدياً مع جميع القوى السياسية والمجتمعية المعبرة عن طبقات اجتماعية لتستخلص معهم المسار الاقتصادي اللاحق، والذي ينقل البلاد من حالة الفوضى والمكاسب الربحية الضيقة إلى نهج اقتصادي شامل وموحَّد يستنهض القوى المجتمعية بالكامل ويوازن بين مصالح الطبقات ويؤطّرها تكاملياً، فنخرج من عمق الجب الذي نقبع به. ولعل المسؤولين الذين يديرون الشأن الاقتصادي غير مدركين لنتائج ظاهرة البطالة والتهميش، التي تعتبر من أحد أهم ركائز الفوضى وغياب الاستقرار الاجتماعي والأمني، وهو تهديد وطني شديد الخطورة. والسوريون بحاجة إلى عمل يكسبون منه ضرورات الحياة، وفعلياً لا يوجد عمل، ولسان حال هؤلاء: «شو بدنا نشتغل؟» فهل من سامع؟

أسس العمل النقابي

النقابات هي تلك المنظمة الجماهيرية الطبقية التي تجمع العمال باختلاف انتماءاتهم ومهنهم دون تمييز. وهدفها الرئيسي الدفاع عن مصالح العمال والتعبير عن إرادتهم، لتحقيق مطالبهم وحماية مصالحهم، وتحسين شروط وظروف العمل، وفي المقدمة منها الأجور العادلة. ويخبرنا تاريخ الطبقة العاملة أن نقابات العمال الحقيقية والقوية قد أنتجتها الإضرابات العمالية، وأن انتصار النقابات في تحقيق مصالح من تمثلهم، كان مرهوناً دائماً بقدرتها على استخدام أدوات الكفاح الأساسية «الاجتماع، والتظاهر، والاعتصام والإضراب وغيرها من أشكال الاحتجاج». لذلك ينبغي على النقابات الحقيقية وخاصة العمالية أن يتوفر لديها ثلاث قواعد أساسية هي: الاستقلالية، والديمقراطية، والجماهيرية.

■ نبيل عكام

الاستقلالية: استقلالية النقابات عن أجهزة الدولة والأحزاب السياسية وأرباب العمل هو الشرط الأساسي لوجودها، ولحمايتها من التدخل أو التأثير عليها، وهي أهم ضمانة لتطور وفاعلية النقابات. وبكلام آخر هي تعبيرٌ عن إرادة أعضائها ومصالحهم المشتركة، وتعني تحريرها من أي نفوذ أو سطوة يعيق نضالها. ويتجلى ذلك من خلال حق النقابات في وضع قانونها ونظمها الأساسية الداخلية بنفسها. واحترام حق الاجتماع لأعضاء النقابات وعقد مؤتمراتها المقررة التي هي السلطة العليا فيها، دون وصاية أو شروط من أحد، وأن تملك وحدها حق تحديد مواعيد عقدها بالأوقات المناسبة لها.

الديمقراطية: في نقابات العمال تعني أن القواعد العمالية هي صاحبة السلطة والوصاية على التنظيم النقابي من خلال مؤتمر الجمعية العمومية التي هي السلطة الأولى في كل منظمة نقابية، وتملك وحدها حق تقرير شؤون النقابة وتوجيه أعمالها ومراقبة أدائها ومحاسبتها، بل ولها وحدها الحق في إعداد نظمها الأساسية وقواعد أعمالها الإدارية والمالية. ويتجلى ذلك من خلال وضع نظم وشروط العمل لكل المستويات النقابية. وحق أعضاء النقابات في الترشيح لأي موقع قيادي وفي جميع المستويات بلا تمييز أو شروط معلنة أو ضمنية، فشروط العضوية كافية لحق الترشيح. وحق النقابات في تمثيل أعضائها والتعبير عنهم بشخصيتها الاعتبارية، وحق المفاوضة الجماعية وعقد الاتفاقيات الجماعية نيابة عن أعضائها.

أما جماهيرية النقابات العمالية: فتعني شمولها لجماهير العمال في عضويتها وليس لأجزاء منهم، سواء المنتسبون إليها أم غيرُ المنتسبين، وينبغي ألّا تستبعد من عضويتها أيّاً من العمال، وأن يعتمد مبدأ العضوية فيها على الاختيار والانضمام الطوعي الحر دون إجبار أو إكراه. وتتجلّى جماهيرية النقابة من خلال الجمعية العمومية التي يبدأ فيها كل نشاط في النقابة وهي مصدر المشروعية والقوة والفاعلية لكل التنظيم النقابي من أدناه إلى أعلاه، وتعتبر اللجنة النقابية في المنشأة هي أهم مستويات التنظيم النقابي. بمعنى آخر: العضوية النقابية تبدأ وتنتهي في مكان العمل حيث يوجد جماهير العمال، الذين يلتفون حول مصالحهم ويتوحدون، وينبغي أن تملك اللجنة النقابية في المنشأة كل الصلاحيات والسلطات وكامل الشخصية الاعتبارية.

والسؤال المشروع اليوم: هل ستعود نقاباتنا للكفاح والنضال كمنظمة لها وزنها النوعي كما أرادها العمال، وتقوم بتمثيل العمال كافةً في القطاع الخاص وكذلك العاملين في قطاع الدولة، أم أنها ستستمر بالتراجع مع تراجع قطاع الدولة التي تبذل الحكومة قصارى جهدها على خصخصته؟ ويستمر التردي الذي بدأ منذ أواخر خمسينيّات القرن الماضي والذي تحدّثنا عنه كثيراً فيما سبق، أم أنّ النقابات سوف تنهض من جديد وتستعيد وزنها النوعي وأهميتها بالنسبة لعلاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل في الأيام القادمة، تماشياً مع ضرورات المرحلة القادمة بشكل أفضل مما كانت عليه في العقود السابقة؟

الطبقة العاملة

تونس: إضراب قطاع النقل البري في تونس

أعلن الاتحاد العام التونسي لنقابات العمال، يوم الثلاثاء 29 تموز الماضي، عن تنفيذ إضراب شامل في قطاع النقل البري لمدة 3 أيام يبدأ يوم الأربعاء، بعد فشل مفاوضات مع الحكومة بشأن مطالب نقابية. وأكدت نقابة عمال النقل البري التابعة للاتحاد، في بيان لها، عن بدء تنفيذ الإضراب أيام 30 و31 تموز و1 آب 2025، عقب فشل المفاوضات التي عُقدت مع الجانب الحكومي. وأفادت أن قرار الإضراب جاء بعد رفض الطرف الحكومي كل المطالب النقابية، وغياب الجدية في التعاطي مع مطالب عمّال قطاع النقل البري. والإضراب مستمر حتى التوصّل لاتفاق جاد، إذا توفّرت الإرادة السياسية، مع التأكيد أن الإضراب تمّ ضمن مسؤولية وطنية ومهنية عالية. ويطالب عمال النقل البري بتحسين ظروف العمل وتوفير معايير السلامة المهنية.

بريطانيا: إضراب مئات العمال بسبب الأجور

صوّت ما يقرب من 600 عضو في نقابة «يونايت» في خدمات الحافلات شمال شرق البلاد، بما فيهم السائقون، على الإضراب في أواسط آب. قالت الأمينة العامة لنقابة «يونايت»: «إن شركة ستيجكوتش تعطي الأولوية للأرباح على حساب الناس، وأعضاؤنا المجتهدون يستحقون الأفضل». يأتي هذا النزاع بعد أن عُرضت على عمال الشركة زيادة في الأجور بنسبة 3,3%، وهي أقل من معدل التضخم، وأقل بكثير من أجر من يقومون بالوظيفة نفسها في الشمال الغربي من البلاد. كما صوّت للإضراب 500 عضو يعملون في محطتي سلاتيفورد ووالكرجيت في نيوكاسل أبون تاين، بمن فيهم سائقو الحافلات. وكذلك أعلن أكثر من 80 مهندساً وعامل نظافة يعملون في هذه المستودعات، إضراباً في الوقت نفسه، مزمَعاً القيام به يومي الإثنين والثلاثاء «11 و12 آب»، وكذلك يومي الإثنين والخميس «18 و21 آب».

المملكة المتحدة: عمال شركة «إنسيرك» في بريستول يحصلون على زيادة أجور

حصل أكثر من 200 عامل منتسبين إلى نقابة «يونايت»، النقابة الرائدة في المملكة المتحدة، والذين يعملون لدى شركة Encirc على صفقة أجور وظروف محسنة بشكل كبير بعد إجراء إضراب عن العمل الشهر الماضي، والذي استمر حتى أوائل تموز. عادت الشركة إلى طاولة المفاوضات وتم الاتفاق على صفقة محسنة بشكل كبير: ستزداد الأجور بنسبة 4,4%، بأثر رجعي اعتباراً من كانون الثاني 2025. كما ستزداد المعاشات التقاعدية بنسبة 1%، بأثر رجعي أيضاً اعتباراً من كانون الثاني 2025. وستُحسّن أجور العمل الإضافي، مع دفع أجر مضاعف في المستقبل من الساعة 7:00 مساءً أيام الجمعة حتى 7:00 صباحاً أيام الإثنين. كما تم الحد من تسريح العمال، وكذلك سياسة المرض. وقالت النقابة: «عمالنا حصلوا على أجور وظروف أفضل من خلال إضرابهم».

كاليفورنيا: تجنب إضراب في متاجر شركة سيفوي

أعلن الفرعان المحليان 5 و648 في اتحاد عمال الأغذية والتجارة، يوم 2025/7/29، عن توصلهما إلى اتفاق عمل مبدئي مع «سيفوي»، بعد التهديد بإضراب مخطط له في أكثر من 100 متجر في كاليفورنيا. وصرّح رئيسا الفرعين 5 و648 في اتحاد عمال الأغذية والتجارة، في بيان مشترك: «هذا نصرٌ مُلهمٌ حققناه بشق الأنفس. بفضل وقوف أعضائنا معاً – أقوياء لا يتزعزعون – فقد حصلوا على عقد يعكس قيمتهم ويُحقق تحسينات حقيقية لعائلاتهم ومستقبلهم». ويشمل الاتفاق المبدئي زيادات كبيرة في الأجور، وخطة معاشات تقاعدية تُحسّن مدخراتُ العمال التقاعدية، وزيادةً في مساهمات الرعاية الصحية، وتحسينات عادلةً في جداول العمل، ولغةً مُعززةً لحماية الوظائف. سيصوّت أعضاء النقابة على التصديق على الاتفاقية في الأيام المقبلة.

متى؟ وكيف؟ نضم عمال القطاع الخاص إلى النقابات «1»

تخرج بين الفينة والأخرى أخبار ومنشورات وأحاديث عن نشاط نقابي يستهدف عمال القطاع الخاص ومحاولات ضمهم إلى المظلة النقابية وعادة ما يخرج الخبر بطريقة إعلامية بحتة وبمفردات إنشائية وخطاب تقليدي أكل الدهر عليه وشرب لا يرتقي إلى أهمية هذه المهمة والضرورة الكبرى لها وهذا لا يعني التقليل من جهود هذه النقابة أو تلك في سعيها إلى إنجاز هذه المهمة ولا إنكار رغبتهم الحقيقية بذلك، ولكن ما يجعلنا نرى تلك الخطوات والزيارات والمحاولات لا ترتقي إلى مستوى العمل الجاد أسباب عديدة سنتناولها بأسلوب هادئ ومنظم كي نستخلص منها استنتاجات تجعلنا قادرين على تأطير المهمة النقابية بحيث تؤتي أكلها وتصل إلى الأهداف المفترضة لهذه المهمة.

■ هاشم اليعقوبي

على رأس الأسباب عدم وجود خطة مركزية على مستوى الاتحاد العام لنقابات العمال وبالتالي غياب المنهج والبرنامج مما يجعل من عمل اتحادات المحافظات والنقابات واللجان والأعضاء المحسوبين على القطاع الخاص فيها عملاً فردياً ومرتجلاً ووفق برنامجهم الخاص- إن وجد أصلاً- ومن السهولة رصد ذلك حيث تتحول هذه المهمة بما يشبه هبات مفاجأة سرعان ما تخمد وتجمد لأشهر وسنوات وكأنه عمل موسمي أو يتعلق بنشاط مفاجئ دب في هذه اللجنة أو تلك، لتبقى قضية تنسيب عمال القطاع الخاص موجودة بكل مؤتمر وتصريح إعلامي وبرنامج نقابي على المستوى النظري لا أكثر.

القطاع العام غير المنظم خارج الحسابات

السبب الثاني يكمن بعدم وجود بيانات شاملة ناتجة عن جهود إحصائية أو علمية أو تنظيمية، فغالباً ما تلجأ النقابات حين تقرر التوجه إلى القطاع الخاص على بيانات التأمينات الاجتماعية ومن المعروف أنها بغالبيتها بيانات ناقصة أو مزيفة و لا يمكن الاعتماد عليها لكون أغلب أرباب العمل يتلاعبون بها هرباً من الاستحقاقات المالية والقانونية، لذلك تجد النشاط المؤقت باتجاه عمال القطاع العام يدور في الدوائر السابقة نفسها ولم نسمع بأسماء زيارات لشركات جديدة إلا ما ندر، ناهيك على أن الغالبية العظمى من القطاع الخاص غير منظم، وبالتالي لا بيانات لهم في التأمينات الاجتماعية وهو ما يجعلهم أساساً خارج كل تفكير أو برنامج.

نتائج إعلامية

ثالث الأسباب أن معظم الزيارات التي يقوم بها أعضاء أو رؤساء المكاتب النقابية أو لجان القطاع الخاص تأخذ طابعاً «بروتوكولياً» وتبدأ بزيارة أو فتح علاقة مع صاحب العمل أو الإدارة المعنية وتتكدس صور الاستقبال بالأطقم الرسمية والابتسامات عريضة المشهد، وحين تبحث عن نتاج كل ذلك تجده لا يوازي المشهد المعلن والنسبة الأكبر من هذه الزيارات والنقاشات مع أرباب العمل لا تصل إلى هدف تنسيب العمال للنقابات، بل بوعود ومواعيد أخرى مع بعض الهدايا من منتجات هذه الشركة أو تلك، ولقطات غنية على مواقع التواصل الاجتماعي تتغنى بالجهود المبذولة والاستقبال وودية أصحاب العمل وبشاشتهم وتفهمهم للعمل النقابي وحقوق العمال وإن حصل أن تم الاتفاق على تنسيب العمال أو السماح بمقابلتهم وشرح أهمية النقابات لهم فإن ما تنزفه الهيئات النقابية من انسحابات يعادل ما تم زيادته أو أكثر.

لا بد من الانتقال لوضع رؤية تصلح كدراسة نظرية عملية تساهم في فتح الحوار في الأجواء النقابية والمجتمعية للخروج ببرنامج عمل واقعي وقابل للتطبيق يعيد دور المنظمة لدى عمال القطاع الخاص

هيمنة سلطوية مزمنة

رابع ما نود سرده من أسباب عدم الجدوى الحقيقية لجهود ضم عمال القطاع الخاص إلى التنظيم النقابي هو غياب الوزن الفاعل لعمال القطاع الخاص في الهيئات النقابية والذي جرى تغييبه عمداً خلال العقود الماضية والاعتماد على إمساك التنظيم النقابي بقيادات من القطاع العام حصراً لتسهيل مهمة استمرار الهيمنة والسيطرة على المنظمة وحتى لجان القطاع الخاص في مكاتب النقابات غالباً ما يكون المسؤول عنها نقابي من القطاع العام أو نقابي مسيّس ومكبل من السلطة، وكل ما شهدته النقابات سابقاً من بعض الاستثناءات وصعود نقابيّين مستقلين من القطاع الخاص إلى مستويات قيادية متوسطة جرت محاصرته وإجهاض نتائجه بطرق أمنية أو سلطوية أخرى.

العمال لا يعرفون نقاباتهم

أما خامساً فهو غياب التنظيم النقابي عن النشاط السياسي والاجتماعي الفاعل في الحياة السياسية السورية إضافة إلى الغياب الإعلامي، وتحويله إلى صورة نمطية مطابقة لمجمل المنظمات الشعبية الأخرى كالاتحاد النسائي والحرفي والطلبة وأحزاب الجبهة وغيرها من الهياكل المؤسساتية الغائبة عن الحضور والدور، وإذا قمنا باستطلاع إحصائي بين عمال القطاع الخاص سنجد بأن أكثر من 90% من العمال لا يعلمون أصلاً بوجود شيء اسمه نقابات، وإن علموا به اسماً فلن يعلموا به دوراً، فما هي نسبة السوريين الذين علموا بإضراب عمال الإسمنت أو عمال سيراميك زنوبيا أو غيرها من الإضرابات التي حصلت خلال السنوات القليلة الماضية؟ وما نسبة السوريين الذين يعلمون الدور التاريخي الوطني للحركة النقابية والعمالية في مرحلة التحرر والاستقلال وديمقراطية الخمسينيات؟

تحالفات رأس المال أضعفت العمال

لا بد من إضافة بعض الأسباب الأخرى إلى مجمل الأسباب السابقة وهي القدرة السياسية والإعلامية للنقيض الطبقي لعمال القطاع الخاص ونعني هنا رأس المال فبإمكانياته وتحالفاته ودرجة تحكمه الاجتماعي والقانوني والإعلامي استطاع بشكل تدريجي إبعاد العمال عن تنظيمهم النقابي ومنع أي اختراقات مهمة تعيد إشعال الفكر الطبقي وبالتالي السياسي الثوري، ليتحول إلى أداة قمع اجتماعية تشبه أداة السلطة في القطاع العام ويمكن الاستشهاد بعدد الدعاوى المعلقة والخاسرة في المحاكم العمالية التي جمدت فيها حقوق العمال أو خسروها نهائياً.

من الواقع إلى الضرورات اللاحقة

إن جملة ما ذكرناه بالأسطر الماضية هو الجزء الأساس من تفسير الواقع الذي يجعل المنظمة النقابية فقيرة بعمال القطاع الخاص رغم أن نشأتها وبدايتها كانت منهم وبهم، ويمكن إضافة أسباب أخرى ساعدت بتعزيز هذا الواقع ولكن كي لا تبقى محاولة الفهم عقيمة النتيجة لا بد من الانتقال لوضع رؤية تصلح كدراسة نظرية عملية تساهم في فتح الحوار في الأجواء النقابية والمجتمعية للخروج ببرنامج عمل واقعي وقابل للتطبيق يعيد دور المنظمة لدى عمال القطاع الخاص وتتوسع قواها كمّاً ونوعاً بما فيه مصلحة الطبقة العاملة والحركة النقابية والمجتمع السوري الذي بات أكثر احتياجاً لنشاط القوى الطبقية وهذا ما سنحاول تناوله في العدد القادم... «يتبع»

الصين «كـدولة كهربائية» في مواجهة أمريكا البترولية: تحولات جيوسياسية في عصر المناخ

في كانون الثاني 2025، طرح داني كينيدي - المستشار الأول في مشروع «صن رايز» ومدير سابق في الصندوق الكاليفورني للطاقة النظيفة- تحليلاً ثورياً في مقالته «الدولة البترولية الأمريكية مقابل الدولة الكهربائية الصينية». جاء هذا التحليل متزامناً مع تقارير الملحق المالي «Financial Times» التي وصفت نهوض الصين كأول «دولة كهربائية كبرى» «Electrostate» في العالم، حيث تتجاوز كهربة الاقتصاد والاعتماد على التقنيات النظيفة أي نموذج سابق. يشير هذا المصطلح إلى الدول التي تعيد تشكيل اقتصادها وسياستها حول الطاقة الكهربائية النظيفة، مقابل «الدول البترولية «Petrostates» التقليدية» كالولايات المتحدة والسعودية وروسيا، التي تَعزِّز هيمنتها عبر الوقود الأحفوري.

الصين: تشريح معجزة الكهربة

الأرقام التي تُذهل العقل

– كهربة الاقتصاد: وصلت نسبة الكهربة في الصين إلى 30% من إجمالي استهلاك الطاقة، متجاوزةً بكثير الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي «22%» .

– الطاقة المتجددة: تمتلك الصين 43% من القدرات العالمية المركبة للطاقة الشمسية والرياح، وتُولّد مصادر متجددة الآن 10% من ناتجها المحلي الإجمالي.

– المركبات الكهربائية: تجاوزت مبيعات السيارات الكهربائية في الصين 50% من إجمالي السوق المحلي في 2025– متقدمة بعشر سنوات على التوقعات.

– النقل الجماعي: تهيمن الصين على 90% من سوق الحافلات الكهربائية العالمية، وتشغل شبكة قطارات فائقة السرعة تفوق نظيرتها الأوروبية بخمس مرات.

التحول الهيكلي: من الانبعاثات إلى النقلة النوعية

في أيار 2025، أعلن Carbon Brief أن انبعاثات الكربون الصينية انخفضت بنسبة 1% على أساس سنوي رغم النمو الاقتصادي، وهو أول انعكاس في المنحنى منذ الثورة الصناعية. يعود هذا إلى:

– استبدال الفحم: من المتوقع أن تتجاوز الطاقة الشمسية الفحم كمصدر أساسي للكهرباء خلال ثلاث سنوات، مع وصول حصة الطاقة النظيفة «شمس، رياح، نووي، بطاريات» إلى نصف المزيج الكهربائي .

– الهيمنة الصناعية: تنتج الصين 80% من الألواح الشمسية و60% من بطاريات الليثيوم العالمية، مما يمنحها سيطرة على سلاسل توريد التقنيات الخضراء.

البُعد الجيوسياسي: تصدير النموذج

لم يقتصر النموذج الصيني على الداخل، بل أصبح مصدراً للجنوب العالمي:

– 50% من صادراتها من معدات الطاقة الشمسية والرياح والمركبات الكهربائية تتجه إلى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

– مشاريع مثل مبادرة الحزام والطريق تُحوِّل البنية التحتية للطاقة في الدول النامية نحو الكهربة النظيفة.

الولايات المتحدة: تعزيز الدولة البترولية تحت حكم ترامب

التراجع المناخي والانحياز للوقود الأحفوري بعد عودة ترامب إلى السلطة في كانون الثاني 2025 :

– الانسحاب من اتفاق باريس: أُعلِن مجدداً كأول قرار رئاسي .

– تعزيز التصدير: أصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال «LNG» في العالم، وتُسَخِّر سياسة التعريفات لإجبار الدول على شراء إمداداتها .

– التنسيق مع دول البترودولار: تتجه واشنطن نحو تحالف غير مسبوق مع السعودية وروسيا، حيث تُشكّل هذه الدول الثلاث ثلث الإنتاج النفطي العالمي «31 مليون برميل يومياً» .

لو أرادت البشرية منع إبادة جماعية مناخية فعليها استبدال العلاقات الطبقية المهيمنة للرأسمالية الاحتكارية العالمية لا يوجد طريق آخر - استنتاج كينيدي

الحرب التجارية: ضربة للاقتصاد والمناخ

فرضت إدارة ترامب تعريفات على الواردات الصينية بلغت ذروتها 145%، قبل أن تخفضها إلى 30% تحت ضغط انهيار البورصة، لكن الأثر كان كارثياً:

– تخفيض التجارة مع الصين بنسبة 65%: وفقاً لتحليل بول كروغمان، سينخفض إجمالي التجارة الأمريكية العالمية بنصفها، مما يرفع أسعار المستهلك ويُعَطِّل سلاسل التوريد للتقنيات الخضراء.

– معارضة نقابية مثيرة للجدل: دعم رئيس اتحاد عمال السيارات «UAW» التعريفات، لكن النقاد يرونها ضريبة على الفقراء وتخدم أجندة اليمين المتطرف.

العوامل الهيكلية: لماذا تتفوق الصين؟

1. التخطيط المركزي والاستثمار طويل الأمد

– استراتيجية «صنع في الصين 2025»: حوّلت الدولة قطاعات التصنيع نحو السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي عبر دعم مباشر وتسهيل ائتماني.

– تفوق الاستثمار: أنفقت الصين 546 مليار دولار على الطاقة النظيفة في 2024، بينما لم تتجاوز استثمارات الولايات المتحدة 140 ملياراً رغم قانون خفض التضخم.

2. النظام السياسي كعامل تمكين

– المرونة في السياسات: تبنّت الصين أهدافاً طموحة للطاقة المتجددة ثم ضاعفتها قبل سنوات من المواعيد بعد تجاوزها المبكر، بينما تعاني الديمقراطيات الغربية من تقلب السياسات مع تغير الحكومات .

– التكامل بين القطاعين العام والخاص: حوّلت الدولة الشركات الخاصة مثل BYD و CATL إلى عمالقة عالمية عبر عقود الدولة ودعم البحث العلمي.

3. المحددات الهيكلية للرأسمالية الأمريكية

– هيمنة البتروكيماويات: تُشكل شركات النفط والغاز لوبي مؤثر في واشنطن، حيث أنفقت 200 مليون دولار على حملات الضغط في 2024 .

– قصر النظر الربحي: يُفضل السوق الأمريكي العوائد السريعة، مما يُثبِّط الاستثمار في بنى تحتية بطيئة العائد كشبكات الكهربة والقطارات.

الدروس والخاتمة: نحو اشتراكية مناخية؟

1. الصين ليست مثالية

رغم الإنجازات، تواجه الصين تحديات:

– الاعتماد على الفحم: لا يزال يُولّد 55% من الكهرباء، وإن كان في تراجع.

– انبعاثات تاريخية: مساهمتها في الاحترار العالمي تراكمياً أقل من الولايات المتحدة، لكن انبعاثاتها السنوية لا تزال الأعلى.

2. أزمة الرأسمالية الخضراء

فشلت محاولات «تحويل الرأسمالية إلى خضراء» كما في عهد بايدن، حيث حوّل «قانون خفض التضخم» 370 مليار دولار لدعم الطاقة النظيفة، لكنه سمح بالتوسع في التنقيب عن النفط والغاز لاسترضاء الشركات.

3. العبرة الجيوسياسية

يُظهر التنافس بين «الدولة الكهربائية» و«الدولة البترولية» أن:

– النموذج الصيني يثبت أن التخطيط المركزي والاستثمار العام الضخم هما الأداتان الأكثر فعالية لمواجهة المناخ.

– الرأسمالية الاحتكارية في الغرب، كما يرى مفكرو مراجعة شهرية «Monthly Review»، عاجزة عن حل الأزمة البيئية بسبب تناقضها الجوهري بين النمو اللا محدود وحدود الكوكب.

يظل السؤال المركزي: هل يمكن تعميم «اشتراكية الخصائص الصينية» كنموذج عالمي؟ أم إن الصراع بين الإلكترونات والهيدروكربونات سيكون ساحة الحرب الجديدة للقرن الحادي والعشرين؟

كل خطابٍ طائفي... يصبُّ في مصلحة «إسرائيل» حكماً

تعمل وسائل إعلام عديدة، محسوبة على جهات متناقضة، داخلية وخارجية، على ترويج صورة محددة لما يجري في البلاد؛ تدّعي من خلالها وقوف «إسرائيل» إلى جانب قسم من السوريين ضد قسم آخر، والحقيقة أنها تقف ضد جميع السوريين، وتستثمر في دمائهم.

الملفت في الموضوع، هو أن وسائل الإعلام هذه، ورغم أنها تبدو متعارضة ومتناقضة، إلا أنها تصر على تقديم المشهد نفسه، واعتباره واقعاً مسلّماً به، واعتباره الأساس الذي ينبغي بناء المواقف انطلاقاً منه، رغم أن الواقع معاكسٌ تماماً.

الواقع يقول: إن «إسرائيل» تقوم بكل ما في وسعها لتأجيج الصراع بين السوريين، ولإراقة الدماء من كل الأطراف، ومن الذين تدّعي الدفاع عنهم أكثر من أي أحد آخر؛ بالضبط لأن سفك الدم السوري يفتح الباب نحو مزيد من التدخل «الإسرائيلي»... النظر إلى تسلسل الوقائع خلال الأسبوعين الماضيين، يثبت أن «التدخل الإسرائيلي» والغطاء الأمريكي عبر الألعاب السياسية، كان مدروساً بعناية، وانتقائياً، بحيث يمهد الطريق للمجزرة على المستوى السياسي، ويفتح الباب زمنياً ومكانياً لوقوعها، ثم يتدخل لا ليمنعها، بل ليضبط حدودها، وليستثمر بها، وليقدم نفسه منقذاً ومخلصاً.

بمجرد تحييد التفكير الطائفي الضيق، بكل أشكاله وأنواعه، تظهر الحقيقة واضحة ومفهومة: الخاسر فيما يجري هو كل السوريين على الإطلاق، وخسارتهم كبيرة لا تقف عند حدود الدماء المهدورة، بل وتمتد إلى خسارة أعمق وأفظع، هي الجروح والأحقاد الجديدة التي جرى زرعها، والتي ستحتاج عملاً شاقاً لمداواتها... والرابح الوحيد هو «الإسرائيلي».

إنّ كل خطابٍ طائفي اليوم، وأياً تكن الجهة التي تروج له، وأياً يكن الغطاء الذي يتغطى به، سواء «الدفاع عن النفس» أو «الدفاع عن الوطن»، هو خطابٌ غير وطني بالضرورة، وهو خطاب يصب في مصلحة «إسرائيل» وضد المصلحة السورية العامة، وضد وحدة البلاد وسلمها الأهلي واستقرارها.

ما نحتاجه الآن في سورية، هو رجالٌ كبار بعقول وازنة وحكيمة، وقلوب تحرص على كل قطرة دم سوريّ، على غرار القادة التاريخيين للثورة السورية الكبرى، والذين استطاعوا تجاوز فتن المحتل، وتطويقها وتأريضها، واستطاعوا توحيد السوريين حولهم من كل الطوائف والقوميات والأديان، لأنهم فهموا بشكل مبكر أن كل تحريض طائفي أو ديني أو قومي يصب بالضرورة ضد مصلحة البلاد وأهلها.

رجالٌ ونساءٌ من هذا النمط، موجودون بلا شك، وما يمنع تفعيل دورهم هو غياب المشاركة الحقيقية التي ينبغي العمل من أجل تحقيقها، عبر المؤتمر الوطني العام، الذي يمكن أن يكون جمعية تأسيسية جديدة، تحقق التوافق بين السوريين حول كل القضايا الأساسية، وتؤسس لحكومة وحدة وطنية ولدستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة على أساس المواطنة المتساوية، وعلى أساس الأخوة بين السوريين بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو القومية أو غير ذلك من عوامل التمييز...

اشتداد الطائفية سيؤدي لنفيها!

يتصاعد بشكل ملموس وسريع، خطابٌ وطني جامع يرفض الطائفية ويرفض توظيفها سياسياً، ويرفض الخراب الذي تنتجه. ولا يقتصر الرفض على نخب فكرية أو سياسية أو دينية، بل ويمتد إلى أوساطٍ اجتماعية واسعة من مختلف الأديان والطوائف والقوميات في سورية، بل إنه يشمل شخصيات عديدة استخدمت خلال السنوات الـ14 الماضية الخطاب الطائفي بوصفه واحداً من أدواتها في محاولة احتلال موقعٍ وازن على الخريطة السياسية للبلاد.

تفسير هذه الظاهرة هو أمرٌ مهم للغاية في فهم المشهد السوري الحالي، وما يمكن أن يؤول إليه مع الوقت، خاصة على مستوى الاصطفافات السياسية؛ فالخطاب الطائفي المضمر أو حتى المعلن في سورية خلال عقد ونصف مضى، كان يجري استخدامه كجزء من الصراع السياسي الداخلي بين مشروعين يتنافسان بشكل أو بآخر على السلطة، وهي ليست المرة الأولى في تاريخ البلاد التي يجري فيها استخدام الخطاب الطائفي ضمن هذه الغاية.

مع ذلك، فإن وحدة البلاد وبقاءها لم يكونا مهددين كما هو الأمر اليوم، ولم يصل الخطاب الطائفي إلى ممارسة مباشرة واسعة النطاق، وعارية من التغطية السياسية، كما وصل في أيامنا هذه.

ولما وصل الأمر هذا الحد، لم يعد الخطاب الطائفي أمراً «محدود الأذى»، يمكن لمن يستخدمه أن يفلت بشيء من الوزن السياسي المفترض على أساسه؛ بات الخطر محدقاً وكارثياً ويطال الجميع، ويطال البلاد بأسرها...

في ظرفٍ كالذي نعيشه، يصحو كثيرون من وهم استخدام الطائفية في السياسة، وينضمون إلى جماهير أوسع فأوسع، ترى في الخطاب الطائفي دماراً للذات، وللبلاد وأهلها؛ ما يفتح الباب أمام تحولٍ تاريخي قد نضج تماماً، وهو التحول نحو تبني المواطنة المتساوية بكل ما تحمله من معنى، والتي تساوي بين السوريين في الحقوق والواجبات، وتتعامل معهم كإخوة وكأبناء لبلد واحد.

ولأن لكل أزمة وكارثة جانبها الإيجابي، فإن الجانب الإيجابي في ما نعيشه اليوم من خراب، هو أنه يفتح الباب، ربما للمرة الأولى في التاريخ السوري، لحل جذري ومتكامل لمفهوم الانتماء الوطني الجامع، والذي يجمع تحته التيارات الشعبية الثلاثة الأساسية: اليساري–الماركسي، والقومي، والديني، في إطار واحد، هو الإطار الوطني الجامع، ويُحوّل العداوات المصطنعة عبر عقود بين هذه التيارات، إلى تنافس سياسي على خدمة سورية والسوريين، وعلى أساس برامج حقيقية، اقتصادية–اجتماعية وديمقراطية ووطنية، وليس على أساس عداءات أيديولوجية أو أسوأ من ذلك على أساس عداءات طائفية وقومية ودينية...

تصريح صحفي من الإرادة الشعبية
حول الحصار غير المعلن لمحافظة السويداء

مرّ أسبوعان على اشتعال الأحداث الدموية والمأساوية التي حلّت بمحافظة السويداء السورية، ومرت بضعة أيام على انتهاء الطور العسكري الساخن منها؛ ومنذ اشتعال الأحداث وحتى اليوم، تعاني المحافظة من نقص كبير في كل المواد الأساسية، من طحين ومحروقات وخضروات ومواد غذائية وأدوية، إضافة إلى استمرار التردي الكبير في وضع الكهرباء والمياه والاتصالات.

الحديث عن دخول المساعدات عبر الهلال الأحمر والمنظمات الدولية، وانطلاقاً من قرى في محافظة درعا، هو حديث صحيح؛ ولكن هذه المساعدات بمجموعها، أقل بكثير من الحاجة اليومية للمحافظة، خاصة مع استمرار نزوح عشرات الآلاف من أبناء المحافظة من قراهم في شمال المحافظة خاصة، وباتجاه المدينة والقرى الجنوبية.

إن الحاجات اليومية للمحافظة، لا يمكن تأمينها عبر المساعدات الشحيحة التي تصل إليها عبر محافظة درعا، ويمكن تأمينها فقط عبر الطريق الأساسي الواصل بين دمشق والسويداء، وليس كمساعدات، بل كتبادل تجاري طبيعي... هذا الطريق الذي ما يزال مقطوعاً اليوم من جهة دمشق.

إن مفاقمة أوضاع الناس عبر ما يشبه حصاراً غير معلن، وأياً يكن المسؤول المباشر عنه، هي خدمة مباشرة ومجانية للعدو «الإسرائيلي»، الذي يتحين الفرص لتكريس تحريض السوريين ضد بعضهم البعض، ولتحويل الحديث عن التقسيم إلى وقائع على الأرض باستخدام الجوع والدم.

إن السلطات السورية مطالبة بقطع دابر الفتنة والتحريض بمختلف أشكاله، وبإعادة فتح الطريق بين دمشق والسويداء بشكل طبيعي وعلى وجه السرعة، وتأمينه وتأمين مرور البضائع عبره بشكل طبيعي.

إن الحفاظ على وحدة البلاد ووحدة أهلها وحياتهم هي مسؤولية وطنية كبرى، والطريق نحوها هو الحوار والحوار فقط، أما التفكير بمنطق القسر والإجبار والحلول الأمنية، فلن يشكل إلا خدمة مباشرة لأصحاب مشاريع التقسيم، في الخارج وفي الداخل.

■ الإرادة الشعبية
دمشق
2025/7/28

ما الذي تعنيه العلاقات السورية-الروسية اليوم؟

أثارت زيارة وزيري الخارجية والدفاع السوريين، أسعد الشيباني، ومرهف أبو قصرة، لموسكو يوم الخميس 31 تموز الماضي، موجة من التحليلات والتعليقات التي حاولت فهم المغزى من الزيارة، وما الذي يمكن أن يترتب عليها، خاصة ضمن وضع سوري شديد الحساسية والصعوبة بعد ما جرى في السويداء، وقبلها في الساحل السوري وفي أماكن أخرى من البلاد، إضافة إلى الاعتداءات والتدخلات «الإسرائيلية» المتكررة، بالتوازي مع تفاوض مباشر وغير مباشر جرى ويجري مع الكيان في باكو وغيرها.

■ مركز دراسات قاسيون

التصريحات التي أطلقها الجانبان السوري والروسي، تشير إلى قدر ما، من التوافقات على المستويات السياسية والعسكرية/الأمنية والاقتصادية، من الصعب تحديد مستواها ومدى عمقها في الوقت الحالي، ولكن جملة من المؤشرات التي سبقت الزيارة ورافقتها، قد تسمح بتكوين انطباع حول مستوى تلك التوافقات.

بين المؤشرات التي سبقت الزيارة، اتصالان هاتفيان؛ **الأول:** بين أردوغان وبوتين يوم 18 تموز. **الثاني:** بين نتنياهو وبوتين يوم 28 تموز، وكلاهما ركزا على الوضع في سورية، وفقاً للمصادر الرسمية التي تحدثت عن الاتصالين.

بين المؤشرات الواضحة أيضاً، أن الزيارة تضمنت لقاءات على المستوى السياسي/الدبلوماسي، على مستوى الخارجيتين، ولكنها تضمنت أيضاً لقاءً منفصلاً على المستوى العسكري بين وزير الدفاع السوري ووزير الدفاع الروسي، إضافة إلى جملة التصريحات التي صدرت عن الجانبين السوري والروسي، والتي تشير إلى تفاهمات ذات طابع سياسي وأمني، مع فتح الباب لتفاهمات اقتصادية لاحقة.

ضمن البروتوكول الدبلوماسي، برزت أيضاً إشارة مهمة هي لقاء بوتين مع الشيباني؛ عادةً، فإن أي لقاء بين وزيري خارجية، يتم التحضير له مسبقاً، ولا يكون اللقاء بحد ذاته مساحة للتفاوض والنقاش، بقدر ما يكون تصديراً لتوافقات تم الوصول إليها مسبقاً مع وضع رتوش نهائية على تلك التوافقات. ولكن بكل الأحوال، فإن لقاء وزير خارجية برئيس دولة بعد لقاء وزير الخارجية، عادةً ما يكون مؤشراً إضافياً للتأكيد على أن هنالك درجة جيدة من الاتفاق قد تم الوصول إليها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإشارات البروتوكولية هذه ليست دليلاً أكيداً على الوصول إلى اتفاقات مهمة، ولكنها مؤشر بهذا الاتجاه.

السّياق الأوسع

السّياق الأهم الذي يمكن أن يفتح الباب لفهم الزيارة وما يمكن أن يترتب عليها، هو ما جرى ويجري في سورية، ليس فقط خلال الأسبوعين الماضيين في السويداء، بل خلال الأشهر الثمانية الماضية منذ فرار بشار الأسد وحتى الآن.

إذا حاولنا قراءة لوحة التأثير والتدخل الإقليمي والدولي في سورية خلال الأشهر الثمانية الماضية، فإننا سنرى أمامنا القوى التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، «إسرائيل»، تركيا، إضافة إلى دور جزئي ومراقب ومتأنٍ، تقوم به السعودية على المستوى الاقتصادي خاصة.

بكلام آخر، يمكن القول: إن ثلاث قوى دولية-إقليمية، هي التي تسيطر على لوحة التدخل في سورية خلال الأشهر الثمانية الماضية، هي الولايات المتحدة الأمريكية، و«إسرائيل» وتركيا.

وإذا كانت هذه هي اللوحة العامة للقوى المتدخلة، فإن المشهد السوري الملموس منذ سقوط الأسد حتى اليوم، هو مشهد خطير ومتعثر بشدة، برزت ضمنه الأحداث الأساسية التالية:

مجازر الساحل ولجنة التحقيق التي شُكلت للتحقيق فيها دون نشر التقرير بعد، ومع محاولة تخفيض رتبة الحدث من سياسي إلى جنائي وإلى «حالات فردية».

التوترات والاقتتال الذي جرى في أشرفية صحنايا وصحنايا وجرمانا وأماكن أخرى.

سير حقيقي وسريع نحو توحيد السوريين داخلياً نحو مؤتمر وطني عام يضع الأساس لحكومة وحدة وطنية جامعة ولدستور دائم ولانتخابات حرة ونزيهة

الهجوم الإرهابي الذي استهدف كنيسة مار إلياس في حي دويلعة في دمشق.

أحداث السويداء وما رافقها من قتل وسلب ونهب وتحريض طائفي واستدعاء للتدخلات الخارجية وخاصة «الإسرائيلية».

جملة واسعة من الاعتداءات «الإسرائيلية» والتوغلات البرية، بدءاً من يوم السقوط وحتى اليوم، خلفت دماراً هائلاً في مخزونات السلاح الاستراتيجية في سورية، وحولت مهمة إنشاء جيش وطني قادر على حماية البلاد إلى مهمة شديدة الصعوبة.

اتفاق 10 آذار بين الحكومة في دمشق وقوات سوريا الديمقراطية، الذي سمح بقدر ما من الاستقرار على أحد المتاريس الداخلية ضمن البلاد، دون أن يتمكن حتى اللحظة من نزع هذا المتراس وحل مشكلة تقسيم الأمر الواقع بشكل جذري يقوم على الحوار وعلى المشاركة الشاملة للسوريين.

الأمريكي يدّعي أنه رفع العقوبات عن سورية، ولكنه لم يرفعها عملياً، بل وما يزال يلوح بإعادتها بشكل أشد وأقسى، وبدأ فعلياً في المسار القانوني لإعادتها.

جملة من الإجراءات السياسية الفوقية، بدءاً من مؤتمر النصر ومروراً بالإعلان الدستوري ومؤتمر الحوار الوطني و«انتخابات/تعيين» مجلس الشعب الذي ما يزال قيد الإنجاز... السمة الأساسية لهذه الإجراءات هي أنها تصب في تكريس شكل من أشكال الاستئثار في قيادة البلاد، مع قدر ما من المشاركة الشكلية، في تكرار لعقلية الحزب القائد.

هذه الأحداث بمجملها، فاقمت من حجم المخاطر التي تعيشها البلاد، وخاصة مع ارتفاع مستوى التحريض الطائفي والقومي والديني خلال الأسابيع الأخيرة، إلى مستوى غير مسبوق ربما في التاريخ السوري كله، إضافة إلى أن الحلول ذات الطابع الأمني البحت، وفي ظل حجم الهشاشة التي تعيشها البلاد، لم يعد مدخلاً نحو مزيد من الهشاشة فحسب، بل وبات مدخلاً نحو مزيد من التدخلات الخارجية ومن مخاطر التقسيم.

الخلفية الدولية الإقليمية التي جرت ضمنها هذه الأحداث، هي خلفية سيطرة الأمريكي ومعه «الإسرائيلي» على المشهد العام في البلاد، مع محاولات من التركي لموازنة القوى معهما، والطبيعي، هو أن هذا التوازن غير موجود موضوعياً، لأن الأمريكي و«الإسرائيلي» هما طرف واحد في نهاية المطاف بما يخص المسألة السورية، وبما يخص أي مسألة متعلقة بمنطقتنا.

وإذاً، فإن سيطرة، أو غلبةً، أمريكية-«إسرائيلية»، على المشهد في سورية، لن تؤدي إلا إلى النتائج التي نراها حتى الآن؛ فالأمريكي و«الإسرائيلي» ما يزالان يعملان على مشروع واضح هو «الشرق الأوسط الجديد» الذي يعني تفتيتاً وإنهاءً ليس لسورية فقط، بل ولكامل الإقليم، والمستهدفان المباشران في هذا التفتيت انطلاقاً من سورية، هما تركيا ومصر «إنهاء إيران بات أصعب بعد حرب الـ12 يوماً وفشلها في تحقيق أهدافها، والسعودية أقل انخراطاً في أوحال الحروب في المنطقة بعد التسوية التي عقدتها مع إيران وإنهائها للحرب على اليمن».

النتيجة؟

ما يمكن توقعه بشكل مباشر من تصعيد التوترات داخل سورية، هو أنه يستهدف ضمناً تركيا، ويستهدفها خاصة عبر محاولة تفجير مبادرة أوجلان عبر خلق وضع متفجر في سورية، يقوي التيارات الرافضة للتسوية التاريخية، سواء ضمن حزب العمال الكردستاني أو ضمن جهاز الدولة التركي.

بهذا المعنى، فإن دخول الروسي مجدداً إلى اللوحة السياسية، يصبح عنصراً ضرورياً من وجهة نظر موازنة التدخلات الخارجية، وتأريض مشروع التفتيت الشامل، وهو بهذا المعنى دخول إيجابي إن تم فعلاً.

مع ذلك، فإنه لن يشكل حلاً ولا مخرجاً من الوضع الكارثي الذي تعيشه البلاد، ما لم يترافق مع سير حقيقي وسريع نحو توحيد السوريين داخلياً، أي نحو مؤتمر وطني عام يضع الأساس لحكومة وحدة وطنية جامعة، ولدستور دائم ولانتخابات حرة ونزيهة... أي من حيث الجوهر، تنفيذ خارطة طريق القرار 2254، التي ما تزال صالحة حتى الآن.

العرض الاستثماري لشركة الطرق والجسور بدمشق ومخاطر التفريط بالأصول العامة

أعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان بتاريخ 28 تموز 2025 عن طرح عرض استثماري مقدم من الشركة العامة للطرق والجسور– فرع دمشق، يتضمن استثماراً في موارد الشركة الضخمة تشمل 625 موظفاً مؤهلاً، و731 آلية متنوعة، إلى جانب 30 معملًا وآلية إنتاجية، ومساحات إدارية ومستودعات تتجاوز 50 ألف متر مربع.

ورغم أن العرض يقدم هذه الإمكانات في إطار شراكة مع القطاع الخاص، إلا أن هذا التوجه يثير تساؤلات جدية حول مستقبل الشركة، وأصولها، وحقوق العاملين فيها، خاصة في ظل غياب أي مشروع وطني متكامل لإدارة وتنظيم استثمار أصول الشركات الإنشائية العامة في سورية.

دور الشركة وإنجازاتها لا ينبغي التفريط بها

على مدى سنوات طويلة، لعبت الشركة العامة للطرق والجسور دوراً رئيسياً في بناء وصيانة البنية التحتية في دمشق، بما في ذلك تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل الطرق الرئيسية وإنشاء جسور حيوية تدعم التنمية العمرانية. هذا الأداء الملموس هو نتاج جهود مستمرة من العمالة المدربة والإدارة الحكومية التي تواجه تحديات اقتصادية قاسية.

مخاطر الاستثمار الخاص.. تفريط في الأصول الوطنية وحقوق العمال

إن إدخال القطاع الخاص لإدارة هذه الإمكانات يضع الشركة في موقف هش، ويعرّضها لمخاطر حقيقية منها:

فقدان السيطرة على أصول الدولة، فقد تتحول الموارد الوطنية إلى أدوات ربح خاص بعيداً عن المصلحة العامة، مع مخاطر فقدان هذه الأصول أو تدهورها على المدى المتوسط والطويل.

تهديد استمرارية الشركة من خلال تقليص دور الشركة، أو حتى إضعافها بشكل يجعلها غير قادرة على الاستمرار كجهة عامة مسؤولة.

الإضرار بحقوق العمالة المدربة، فالعمال الذين يمثلون العمود الفقري للشركة معرضون للتهميش أو الاستغناء عنهم، مما يؤدي إلى هدر خبراتهم وانهيار جودة العمل.

غياب ضمانات قانونية واضحة، فالعرض المعلن يفتقر إلى إطار تنظيمي يضمن حماية حقوق الشركة والعاملين فيها، ويؤمن استمرارية أداء مهامها الوطنية.

غياب المشروع الوطني المتكامل ثغرة كبيرة في إعادة الإعمار

هذه المبادرات المنفردة التي تقتصر على فرع دمشق لا تعكس رؤية وطنية شاملة تضع خطوطاً واضحة لإدارة أصول، وإمكانات شركات الإنشاءات العامة عبر البلاد، خاصة مع الحاجة الملحة لتوسيع جبهات العمل في كل المحافظات خلال عملية إعادة الإعمار.

ضرورة تعزيز الدور الحكومي بدلاً من التفريط

إن المرحلة الراهنة التي تمر بها سورية تتطلب تعزيز قدرة الدولة على إدارة أصولها بكفاءة، وضمان استمرار الشركات الحكومية في أداء دورها الوطني، وليس تفويضها أو التفريط بها لمصالح القطاع الخاص التي تركز بالأساس على الربح السريع المضمون، بعيداً عن أهداف التنمية المستدامة والمصلحة العامة.

المصلحة الوطنية وضرورة حماية أصول الدولة

طرح إمكانات شركة الطرق والجسور بدمشق للاستثمار الخاص لا ينبغي أن يُقرأ على أنه الحل الأمثل لإعادة الإعمار، بل يحمل مخاطر كبيرة على استمرارية الشركة وأصولها وحقوق عمالها، ويعكس غياب رؤية استراتيجية وطنية متكاملة.

المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة حماية أصول الدولة، وتطوير الشركات العامة داخلياً، وتعزيز دورها بدلاً من إضعافه عبر التفريط في مواردها الحيوية تحت ذرائع الاستثمار الخاص.

من يحاسب الحكومة على مخالفة مرسوم زيادة الرواتب؟

خيبة أمل جديدة عاشها موظفو القطاع العام والمتقاعدون في سورية مع صدور رواتب شهر آب 2025. فبعد أسابيع من انتظارهم الطويل، كانوا يظنّون أن الحكومة ستصرف لهم زيادة شهر تموز المتأخرة مع رواتب شهر آب، تطبيقاً للمرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 19 حزيران 2025 والقاضي بزيادة الرواتب بنسبة 200% اعتباراً من 1 تموز.

لكن المفاجأة كانت صادمة، فالزيادة صُرفت عن شهر آب فقط، وتم تجاهل حق شهر تموز بالكامل!

مخالفة صريحة للمرسوم وخيبة أمل شعبية

الموظفون انتظروا بصبر أن تعوضهم الحكومة عن التأخير، على أمل أن تُصرف زيادتا تموز وآب معاً. لكن حين قبضوا رواتبهم الجديدة، اكتشفوا أن زيادة تموز تبخرت بلا أثر، ما اعتبره كثيرون ابتلاعاً رسمياً لحق مكتسب نص عليه المرسوم.

فالمادة السابعة من المرسوم كانت واضحة: تطبيق الزيادة اعتباراً من الشهر الذي يلي صدور المرسوم، أي اعتباراً من شهر تموز.

لكن ما جرى على الأرض خالف هذا النص صراحة بالنقاط الآتية:

الزيادة صُرفت لشهر آب فقط.

الحق بزيادة شهر تموز ضاع على أصحاب الأجور بلا تعويض ولا تفسير رسمي.

الأمل بتدارك الخلل خاب تماماً بعد البدء بصرف رواتب شهر آب.

التعليمات التنفيذية ليست مبرراً لهضم الحقوق

وزارة المالية لم تُصدر أي بيان يوضح سبب هذا الانحراف عن المرسوم. كل ما تردد كان مجرد ذرائع تقنية وإدارية حول تحديث الجداول وتأخر التعليمات التنفيذية.

لكن هذه الأعذار والذرائع لا يمكن أن تُلغي الحقوق.

فالمرسوم أعلى من أية تعليمات تنفيذية، وأي تأخير يجب أن تتحمله الحكومة لا المواطن، والسكوت عن عدم صرف زيادة شهر تموز يعني هضم حق أصحاب الأجور.

هذا الواقع يعني ببساطة أن الحكومة خالفت المرسوم عملياً، وألقت بكلفة التأخير على أصحاب الأجور بدلاً من أن تتحمل هي مسؤولية أي خلل إداري أو تقني.

غضب يتصاعد وصمت رسمي يضاعف الاحتقان

في الشارع، يزداد الشعور بالظلم. فالموظفون والمتقاعدون الذين ينتظرون رواتبهم بالكاد لتغطية أبسط احتياجاتهم، يرون أن ما جرى إجحاف فاضح، حيث خسروا زيادة شهر كامل كانوا يعولون عليها وسط موجة غلاء خانقة، بل إن بعضهم كان قد استلف مقدار الزيادة على أمل تسديدها عن استلامها.

وكذلك تراجعت الثقة بمؤسسات الدولة مع الإخلال بتطبيق المرسوم، وما زاد الطين بلّة أن الصمت الرسمي ضاعف الغضب وأكد الانطباع بأن المواطن دائماً الحلقة الأضعف.

إن تجاهل صرف زيادة شهر تموز لا يمكن اعتباره خللاً فنياً بسيطاً، بل مساساً مباشراً بحقوق نص عليها المرسوم.

والمطلوب اليوم واضح وبسيط: توضيح رسمي وفوري لأسباب المخالفة.

صرف التعويض العاجل بمقدار زيادة شهر تموز.

توجيه الإدارات المالية لاستدراك الخلل وضمان عدم تكراره.

تموز ليس شهراً يمكن شطبه من دفاتر الرواتب أو من الروزنامة المالية للحكومة. وما لم تُعالج هذه المخالفة سريعاً، فإن الرسالة التي تصل إلى الموظفين والمتقاعدين هي أن حقوقهم قابلة للتجاهل، والمراسيم يمكن تجاوزها، والمواطن وحده من يدفع الثمن.

معاناة مربي الثروة الحيوانية وأثرها السلبي على الأمن الغذائي

تمر سورية في المرحلة الراهنة بواحدة من أكثر الأزمات تعقيداً في قطاع الثروة الحيوانية، حيث تواجه مربي المواشي تحديات كبيرة تتمثل في نقص الأعلاف وارتفاع أسعارها بشكل جنوني.

هذه الأزمة لا تؤثر فقط على حياة المربين، بل تمتد تداعياتها لتشمل المستهلك النهائي وتهدد أمنه الغذائي، خاصة في ظل الوضع الاقتصادي المتردي الذي يعاني منه البلد.

الإنتاج المحلي من الأعلاف وحالة المعامل الحكومية

الجهود الحكومية من خلال المؤسسة العامة للأعلاف تعتبر متواضعة، فعلى الرغم أنها تمتلك عدة معامل في دمشق وحلب وحمص وطرطوس، إلا أن الإنتاج المحلي من الأعلاف لا يغطي إلا جزءاً بسيطاً من الاحتياجات الفعلية لسوق الثروة الحيوانية.

فطاقة الإنتاج اليومية لا تتجاوز 300 طن، فيما يبلغ الاحتياج السنوي من المواد العلفية نحو 5,2 ملايين طن، ولا تتمكن المعامل الحكومية من تجاوز إنتاج نصف مليون طن سنوياً.

هذا العجز الكبير يدفع بالقطاع إلى الاعتماد بشكل شبه كامل على استيراد كميات ضخمة من الأعلاف، الأمر الذي يجعل السوق تحت رحمة التجار الذين يتحكمون في الأسعار ويجعلونها غير مستقرة ومتقلبة.

تأثير أزمة الأعلاف على مربي الثروة الحيوانية

يتحمل مربو المواشي عبئاً كبيراً في ظل هذه الأزمة. فارتفاع أسعار الأعلاف وضعف الإنتاج المحلي يجعلانهم يعتمدون على السوق السوداء أو على التجار الخاصين، الذين يرفعون الأسعار وفقاً للعرض والطلب دون أية ضوابط.

هذه الزيادة في التكاليف تؤدي إلى تقليص قدرة المربين على الاستمرار في الإنتاج، فتبدأ عمليات البيع الجبري للقطعان أو تقليص الإنتاج الحيواني، مما يهدد استقرار القطاع برمته. كما أن ضعف دعم الدولة وعدم قدرتها على منافسة التجار في فترات ارتفاع الأسعار يُلقي بالمربين في مواجهة صعبة مع التحديات الاقتصادية.

الانعكاسات السلبية على المستهلك والأمن الغذائي

تنعكس هذه المعاناة بشكل مباشر على المستهلك السوري، حيث يؤدي نقص الإنتاج الحيواني إلى نقص في توفر اللحوم ومنتجات الألبان، مما يرفع أسعارها ويجعلها خارج متناول العديد من الأسر.

ففي بلد يعيش واقعاً اقتصادياً متردياً يعاني من تضخم متزايد وانخفاض القوة الشرائية، يصبح الغذاء الحيواني سلعة استراتيجية لا يستطيع المواطن العادي توفيرها بسهولة، وهو ما يزيد من معدلات الفقر والبطالة ويهدد الأمن الغذائي الوطني.

أمن الغذاء ليس فقط مسألة توفير كميات كافية من المواد الغذائية، بل يتعلق باستقرار الأسعار أيضاً، وضمان إمكانية الوصول إلى الغذاء المناسب، وهو ما يتعذر في ظل ضعف الإنتاج المحلي واعتماد السوق على استيراد الأعلاف بأسعار متقلبة ومرتفعة.

الحلول المقترحة للتخفيف من الأزمة

للخروج من هذه الأزمة، لا بد من العمل على:

توسيع الإنتاج المحلي من الأعلاف عن طريق زيادة زراعة المحاصيل العلفية مثل الذرة والصويا، واستغلال بقايا المحاصيل الزراعية.

تحديث المعامل الحكومية وتزويدها بالمواد الخام والطاقة اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية وتقليل الفجوة بين العرض والطلب.

تحسين آليات الدعم والتسعير لتصبح الأعلاف متاحة للمربين بأسعار تنافسية تقلل من سيطرة السوق السوداء والتجار.

تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع إنتاج الأعلاف لإدخال المزيد من المرونة والتنوع في السوق.

تبنّي سياسات متكاملة لتعزيز الأمن الغذائي وحماية المستهلك في مواجهة ارتفاع الأسعار.

دعم المربين سبيل وحيد

معاناة مربي الثروة الحيوانية في سورية من أزمة الأعلاف هي مشكلة معقدة تؤثر على جميع حلقات السلسلة الغذائية، من المربين إلى المستهلكين، في ظل وضع اقتصادي هش ومتدهور.

لذلك تقتضي الضرورة العمل الجاد والمستمر لتعزيز الإنتاج المحلي ودعم المربين باعتباره السبيل الوحيد لضمان استقرار هذا القطاع الحيوي والحفاظ على الأمن الغذائي الوطني، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد.

الإسمنت السوري... صناعة استراتيجية بين أعباء الواقع وآمال النهوض

مع اقتراب سورية من مرحلة إعادة الإعمار، تبرز صناعة الإسمنت كأحد أعمدة الاقتصاد الوطني وأحد أبرز القطاعات الاستراتيجية الداعمة لمشاريع البنية التحتية. ورغم امتلاك سورية موارد طبيعية غنية كالحجر الكلسي والطين والجبس، فإن هذه الصناعة لا تزال مثقلة بأعباء سنوات الحرب وأزمات الطاقة ونقص الاستثمارات، ما يجعلها أمام تحدي النهوض الحقيقي.

■ رهف ونوس

صناعة استراتيجية على خط الإعمار

الإسمنت هو حجر الأساس لمشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار. سنوات الحرب أدت إلى توقف بعض المعامل وخروج أخرى عن الخدمة، فيما أزمات الطاقة وارتفاع تكاليف التشغيل «65% من تكلفة الإنتاج» فاقمت الوضع، لتصبح الصناعة أمام واقع صعب يهدد قدرتها على تلبية الطلب المحلي المتزايد مع دخول مرحلة إعادة الإعمار.

واقع مثقل بالأعباء وفجوة إنتاجية كبيرة

خارطة معامل الإسمنت في سورية تكشف تراجعاً كبيراً في الإنتاج.

القطاع العام: معامل حماة وطرطوس والرستن وحلب تعاني قدم المعدات وتراجع كفاءة التشغيل، ومعظمها متوقف حالياً باستثناء مطحنة تابعة لمعمل الرستن، بينما معمل عدرا الذي كان يعمل بكامل طاقته «2500–2700 طن يومياً» توقف أخيراً لارتفاع التكاليف.

القطاع الخاص: معامل الشهباء والرصافة والعربية ولافارج متوقفة، وشركة إسمنت البادية في «أبو الشامات» أوقفت الإنتاج منذ 2023.

الطلب المحلي اليوم يتراوح بين 20 و25 ألف طن يومياً «نحو 7 ملايين طن سنوياً»، بينما لا يتجاوز الإنتاج الفعلي 4,5 ملايين طن، ما يترك فجوة تقارب 4 ملايين طن سنوياً تُسد بالاستيراد، مع ما يحمله ذلك من استنزاف ماليّ ومخاطر تهريب منتجات رديئة.

القطاع العام... ركيزة السيادة الاقتصادية

إعادة تأهيل المعامل الحكومية وتحديث خطوط الإنتاج ضرورة لا يمكن تأجيلها، فهي تشكل الضامن الأساسي للأمن الاقتصادي والصناعي للدولة.

الشراكات مع القطاع الخاص أو الاستثمارات الأجنبية يجب أن تأتي مكملة للقطاع العام لا بديلة عنه، بحيث تُسهم في رفع الكفاءة وسد الفجوة الإنتاجية دون استمرار التراجع أو الاعتماد الدائم على الاستيراد.

استثمارات سعودية واعدة تنتظر التنفيذ

منتدى الاستثمار السعودي–السوري «تموز 2025» شهد توقيع نحو 47 اتفاقية، منها مشاريع استراتيجية في صناعة الإسمنت:

معمل الفيحاء للإسمنت الأبيض بطاقة 150 ألف طن سنوياً وبتكلفة 20 مليون دولار.

مصنعان للإسمنت الأسود وتوسعة خطوط إنتاج شركة إسمنت البادية مع إنشاء محطة توليد للطاقة.

هذه المشاريع تحمل وعوداً بتقليص الفجوة وخلق فرص عمل وإدخال تقنيات حديثة، لكنها تحتاج إلى تنفيذ فعلي وضمانات قانونية واضحة تضمن حقوق الدولة، مع ضرورة أن تشمل الامتيازات الاستثمارية «الإعفاءات الضريبية والجمركية ومصادر الطاقة» معامل القطاع العام أيضاً.

الاستيراد ليس حلاً دائماً

الاعتماد على الاستيراد لتغطية النقص يبقى خياراً مكلفاً ويؤثر سلباً على الميزان التجاري واستقرار الأسعار المحلية. كما يفتح الباب أمام تهريب إسمنت رديء يضر بجودة مشاريع البناء. الحل الجذري يكمن في إعادة التشغيل المحلي وتأهيل البنية الإنتاجية لضمان الاكتفاء الذاتي مستقبلاً.

البيئة والصحة العامة مسؤولية لا يمكن تجاهلها

رغم أهميتها الاقتصادية، تعد صناعة الإسمنت من الصناعات الملوثة للهواء والمياه والتربة. ولتخفيف الأثر البيئي والصحي، يمكن اعتماد تقنيات حديثة مثل:

أنظمة ترشيح الغبار والطحن الجاف

إنتاج الكلنكر الأخضر

استخدام الطاقة الشمسية والوقود البديل

فتحقيق التوازن بين الجدوى الاقتصادية وحماية البيئة ضرورة لأية نهضة صناعية مستدامة.

نحو رؤية متكاملة للنهوض الحقيقي

ترميم الفجوة الإنتاجية ودعم القطاع العام هو حجر الزاوية لأي استراتيجية ناجحة. ومع التخطيط المؤسسي والاستثمار المدروس يمكن لسورية تحقيق اكتفاء ذاتي في الإسمنت، وفتح الطريق أمام إعادة إعمار مستقرة واقتصاد متوازن قائم على الإنتاج المحلي لا الاستيراد.

جرمانا تختنق والقمامة تتراكم

لا تزال جرمانا ومنذ أشهر تعاني من أزمة ترحيل القمامة، وصلت في الآونة الأخيرة إلى حدود لا تطاق، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في درجات الحرارة.

■ سلمى صلاح

وفي قلب هذه الأزمة يكمن التناقض الأساسي بين الكثافة السكانية وعجز محافظة ريف دمشق عن تفعيل البلديات بشكل حقيقي وفعّال لاتخاذ الإجراءات اللازمة لجمع النفايات والتخلص منها.

تحولات فاقمت الأزمة

قامت محافظة ريف دمشق في شهر نيسان من العام الحالي بإنهاء تكليف مجلس المدينة في قضية ترحيل القمامة، ونقلها إلى دائرة النظافة في المحافظة، وقد نتج عن ذلك فراغ تنظيمي أحدث ارتباكاً وشللاً في التعامل مع هذه الأزمة.

ورغم تفاؤل المجلس بتلزيم ملف النظافة لشركة حكومية إلا أن المشكلة لم تُحل، بل ساهم نقل الملف من دون وجود آليات واضحة إلى تقصير وتأخير في عمليات جمع القمامة وترحيلها. مما انعكس بشكل مباشر على واقع الناس المتمثل في تراكم أكوام القمامة، وانتشار الروائح الكريهة، وتزايد المخاطر الصحية والبيئية.

آليات متهالكة ونقص في العمّال

وفق خطة عمل «جديدة» أعادت دائرة النظافة توزيع جميع العمال في الغوطة الشرقية، وسحبت كل الآليات؛ وهي جميعها متهالكة وقديمة.

تعتبر هذه الآليات التي تعتمد عليها الدائرة من الأسباب الرئيسية وراء تفاقم أزمة القمامة، فهي لا تُعيق سير العمل فحسب، بل تزيد من تكاليف الصيانة والتشغيل أيضاً، وتُقلل من كفاءة العمل. وكان الأجدى استقدام آليات جديدة بوصفه استثمار طويل الأمد، يضمن استمرارية الخدمة ويحسن من جودتها، ويعد أقل كلفة مقارنة مع تكاليف الإصلاح.

أما المشكلة الثانية فقد تمثلت في سوء توزيع العمال على مستوى الغوطة الشرقية، ما قلل من كفاءة العمل والقدرة على الاستجابة للمناطق الأكثر احتياجاً والتي تعاني من أزمة حقيقية في تراكم النفايات. فعوضاً عن ردف كوادر البلديات التي تعاني من نقص، فُصل البعض من عملهم ووزِّع الباقي حسب «الخطة».

المجلس المحلي من فاعل إلى مراقب

من المفترض أن مسؤولية النظافة تقع على عاتق المجالس المحلية، والتي يجب أن تمتلك الأدوات والموارد اللازمة لتنفيذ مهامها. إلا أن التغيرات في الهياكل الإدارية، وإعادة توزيع الأدوار، خلقت وضعاً تُناط فيه مسؤولية التشغيل لجهات أخرى، إما شركات حكومية وحتى شركات خاصة، بينما يتحمل مجلس المدينة والأهالي العواقب السلبية.

ونتيجة لغياب دور دائرة النظافة التي سحبت التكليف من المجلس المحلي، اضطر المجلس للجوء مرة أخرى إلى المجتمع الأهلي للتعامل مع أزمة القمامة، والذي رغم تأمينه المحروقات المطلوبة من المحافظة للقيام بعملها، إلا أن استجابة المحافظة كانت محدودة وليست على قدر الأزمة.

وبالتالي وجد المجلس نفسه في موقف الدفاع، مطالباً بحلول لمشكلة لا يمتلك لوحده سلطة للتأثير فيها، بعد أن تحول إلى مجرد «مراقب». بينما يتحمل الأهالي، وهم الأكثر تضرراً من تراكم النفايات في حاراتهم وشوارعهم، عبء المطالبة بالحل دون أن يجدوا آذاناً مصغية أو استجابة حقيقية.

إلى متى؟

في المحصلة تنذر أزمة النفايات المتراكمة بكارثة صحية وبيئية في عموم الغوطة الشرقية، وفي جرمانا خصوصاً نتيجة الكثافة السكانية. ولا بد من «خطة» بديلة تعيد للمجلس المبادرة وتوسع من صلاحياته، وتحول دوره من مراقب سلبي إلى فاعل في تقديم وتنفيذ الحلول.

فاستنزاف طاقة المتطوعين والأهالي لا تغدو كونها حلولاً مؤقتة لا تُغني عن إصلاح هيكلي، يحتاج إلى دعم مالي ولوجستي من المحافظة. فعودة المجلس المحلي إلى المشهد عبر تكليف لجان من الأهالي لمراقبة وتنظيم عملية رمي القمامة إيجابية، ولكنها لن تحل المشكلة من دون صلاحيات تشغيلية ومالية أوسع تشمل تغييراً جذرياً للمنظومة، يتم عبرها تفعيل الرقابة الشعبية.

فرغم إثبات المجتمع المحلي قدرته على التضامن، إلا أن تحميله أعباء من اختصاص الدولة يثقل كاهله ويفقده الثقة بعمل المؤسسات.

تحسن الكهرباء في سورية وتحولها إلى عبء مالي على المستهلك

مع مطلع الشهر الحالي، ستدخل سورية مرحلة جديدة في ملف الطاقة بعد الإعلان عن بدء توريد الغاز من أذربيجان عبر تركيا، مع حديث عن ترتيبات مستقبلية لاستجرار كميات محدودة من الغاز القطري.

ورغم أن هذه التطورات تهدف إلى تحسين واقع الكهرباء تدريجياً، إلا أنها تحمل أبعاداً اقتصادية ومعيشية قاسية على المستهلكين.

زيادة إنتاج الكهرباء وساعات الوصل

وفق تصريحات مدير المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء: التوليد الحالي سيرتفع تدريجياً مع وصول الغاز المستورد ليضيف نحو 900 ميغاواط.

ساعات التغذية سترتفع من 3–4 ساعات يومياً إلى نحو 10 ساعات يومياً في المرحلة الأولى.

التوقعات لنهاية 2026: التوليد سيبلغ 10 غيغاواط، ما يسمح بتأمين نحو20 ساعة وصل يومياً.

بعد استكمال بناء وتجهيز محطات جديدة خلال ثلاث سنوات إضافية، سيصل التوليد إلى 15 غيغاواط، وهو ما يغطي الحاجة الكاملة تقريباً لكهرباء 24 ساعة.

خطة العدادات ǂ الخاص

استبدال العدادات التقليدية بعدادات مسبقة الدفع جزء أساسي من الخطة، لكن يُخشى أن تكون تكلفتها على حساب المستهلك، ما يشكل عبئاً مالياً إضافياً.

إدخال القطاع الخاص في التوزيع يهدف رسمياً إلى الحد من الهدر وتحسين الجباية، لكنه يعني عملياً تحميل المواطن تكلفة أكبر بشكل مباشر.

انعكاسات على فاتورة المستهلك

التعرفة الحالية تعتبر منخفضة فهي ما زالت مدعومة، في حين أن الكلفة الحقيقية للإنتاج وفق تصريحات سابقة تصل إلى 18 سنتاً أمريكياً/ك.و.س.

فاتورة استهلاك 300 ك.و.س شهرياً بشكل وسطي ستصبح بحدود 600,000 ليرة سورية بحال اعتماد التكلفة كتعرفة للاستهلاك المنزلي.

مع تحسن التغذية إلى 10 ساعات يومياً، من المرجح أن يرتفع الاستهلاك إلى 450–600 ك.و.س، ما يعني فواتير شهرية تتراوح بين 900 ألف– 1,2 مليون ليرة، أي ما يعادل كامل الحد الأدنى للأجر تقريباً.

عبء المعيشة على الغالبية المفقرة

الحد الأدنى للأجر بعد الزيادة الأخيرة نحو 900 ألف ليرة سورية.

فاتورة كهرباء 300 ك.و.س تستهلك أكثر من نصف هذا الراتب تقريباً.

مع زيادة الاستهلاك نتيجة تحسن الوصل، ستصل الفواتير إلى ما يعادل 70–100% من دخل شريحة واسعة من العمال والموظفين.

تكلفة المعيشة الأساسية لعائلة من 4–5 أفراد تفوق 8 ملايين ليرة شهرياً، ما يجعل أي زيادة في فواتير الكهرباء عبئاً لا يحتمل.

المشهد حتى 2026 وما بعده

تحسن ساعات الوصل لن ينعكس فرحاً شعبياً، بل سيتحول إلى فواتير متضخمة للمستهلك.

استراتيجية الدولة تشمل رفع التعرفة تدريجياً واستبدال العدادات وتقليص الدعم.

الأفق القريب: 20 ساعة تغذية يومياً مع فواتير قد تصل إلى مستوى الرواتب الدنيا أو تتجاوزها.

الأفق المتوسط «بعد 3 سنوات»: إمكانية 24 ساعة كهرباء، لكن بسعر سيظل فوق قدرة معظم السوريين.

والنتيجة أن تحسن الكهرباء في سورية خلال السنوات المقبلة سيأتي مقروناً بعبء مالي ثقيل على المستهلك، ما يجعل زيادة ساعات الوصل بلا فرح حقيقي ما لم تترافق مع سياسات عادلة للدعم ورفع الأجور.

الطلاق في سورية... أزمة اقتصادية تهدد بنية المجتمع

لم يعد الطلاق في المجتمع السوري حالة فردية عابرة، بل تحوّل إلى ظاهرة اجتماعية متفاقمة تحمل مؤشرات خطِرة على تماسك الأسرة والمجتمع.

■ رشا عيد

ورغم تعدد أسبابه، إلا أن البعد الاقتصادي يقف في مقدمة العوامل المؤدية إلى تفكك الأسر السورية، ما يضع الدولة أمام مسؤولية كبرى لمعالجة جذور المشكلة قبل تفاقم آثارها.

أرقام تعكس عمق الأزمة

تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى تسجيل 46،827 حالة طلاق في عام 2022 مقابل 225،549 عقد زواج، بنسبة تقارب 12،4%، وهي زيادة ملحوظة بنسبة 11% عن عام 2021، وفق تقرير لموقع العربي الجديد بتاريخ 8 تشرين الثاني 2024.

كما تفيد تقديرات موقع سورية اليوم بأن معدل الطلاق بات يقترب من 40% من حالات الزواج، أي إن كل 29 ألف زواج يقابله نحو 11 ألف طلاق.

هذه الأرقام لا تعكس مجرد خلافات زوجية، بل تكشف عن أزمة بنيوية مرتبطة بالواقع الاقتصادي والمعيشي الذي تعيشه الأسر السورية.

الفقر والبطالة... قنابل موقوتة داخل البيوت

يعيش السوريون تحت ضغوط معيشية غير مسبوقة، إذ يشير تقرير البنك الدولي الصادر في 7 تموز 2025 إلى أن ربع السكان يعيشون في فقر مدقع، وثلثيهم تحت خط الفقر الأدنى. هذه المؤشرات تعني أن شريحة واسعة من الأسر باتت عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية، وسط ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم استقرار الأسواق.

في هذا الواقع، تصبح الحياة الزوجية أكثر هشاشة؛ فرب الأسرة المنهك في تأمين لقمة العيش يجد نفسه في دوامة من الضغوط اليومية، فيما تزداد التوترات داخل الأسرة مع غياب أي أفق اقتصادي واضح. ومع انتشار البطالة وخسارة آلاف المواطنين لوظائفهم، يتحول الخلاف الزوجي البسيط إلى شرارة انهيار كامل للحياة الأسرية.

عوامل مساندة للأزمة

وعلى الرغم من أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي للطلاق، إلا أن هناك عوامل ثانوية تساهم في تفاقم الظاهرة، أبرزها:

الهجرة والسفر بحثاً عن فرص عمل، وما تسببه من فجوات عاطفية بين الزوجين.

وسائل التواصل الاجتماعي التي تخلق مقارنات وهمية وتزعزع الثقة بين الشريكين.

الزواج المبكر والفوارق الاجتماعية والثقافية التي تعمّق فجوات التفاهم داخل الأسرة.

هذه العوامل تعمل مجتمعة على تسريع تفكك الأسر، لكن جذورها تعود دائماً إلى هشاشة الوضع الاقتصادي وانعكاساته على الاستقرار النفسي والاجتماعي.

الأطفال... الضحايا الصامتون

يدفع الأطفال الثمن الأكبر لهذه الأزمة، إذ تؤكد الدراسات النفسية أن أبناء الأسر المفككة يعانون من القلق والتوتر، ويميلون إما إلى العدوانية أو الانطواء، مع تراجع في التحصيل الدراسي وصعوبة بناء علاقات اجتماعية مستقرة.

هذه الآثار لا تتوقف عند الطفولة، بل تمتد إلى المراهقة والشباب، لتنتج أجيالًا أكثر هشاشة نفسياً وأقل قدرة على الاندماج الاجتماعي، ما يهدد مستقبلاً استقرار المجتمع برمته.

دور الدولة... من الشعارات إلى السياسات

إن مواجهة ظاهرة الطلاق ليست مسؤولية الأسر وحدها، بل تتطلب تدخلًا حكومياً مباشراً عبر:

تحسين مستوى المعيشة من خلال سياسات عادلة للأجور وتوفير فرص العمل.

توسيع برامج الدعم الاجتماعي للفئات الأشد فقراً للحد من الضغوط المعيشية المدمرة للأسرة.

إطلاق حملات توعية وتأهيل للشباب المقبلين على الزواج لتعزيز مهارات التكيف مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

تعزيز خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأسر المعرضة للتفكك.

إعادة النظر في القوانين الأسرية المتعلقة بالنفقة والحضانة لضمان حماية الأطفال واستقرارهم النفسي.

فالأسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع، وحمايتها من التفكك لا تتحقق إلا بسياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تضع استقرار المواطن في صلب أولوياتها.

تصدير الفوسفات الخام... العوائد المحدودة والفرص الضخمة للتصنيع

تُعد سورية من الدول الغنية باحتياطيات الفوسفات، وخاصة في مناجم خنيفيس والشرقية، حيث يُصنف الفوسفات السوري ضمن الفوسفات المتوسط الجودة القابل للتسويق عالمياً.

ومع ذلك، ما زال التوجه الأساسي في السنوات الأخيرة قائماً على تصدير الفوسفات الخام عبر مرفأ طرطوس، في حين يطرح خبراء الاقتصاد والصناعة تساؤلات حول الجدوى الاقتصادية لاستمرار هذا النهج مقارنة بالتحول إلى تصنيع الفوسفات محلياً قبل تصديره كمنتجات نهائية.

الصادرات الحالية للفوسفات الخام

بحسب البيانات المعلنة حتى منتصف عام 2025: تم تصدير نحو 230 ألف طن من الفوسفات الخام عبر مرفأ طرطوس.

متوسط السعر العالمي للفوسفات الخام حالياً يبلغ نحو 150– 160 دولاراً للطن.

بالتالي، فإن العائد الإجمالي للصادرات الحالية يُقدّر بنحو 34– 36 مليون دولار، وهو ما يدخل إلى الخزينة السورية افتراضاً بعد خصم تكاليف الشحن والتشغيل المحلية.

رغم أهمية هذا الإيراد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، فإنه يبقى محدوداً مقارنة بالقيمة الكامنة لهذه الثروة في حال تم تحويلها إلى منتجات مصنعة.

القيمة المضافة إلى التصنيع المحلّي

عند استثمار الفوسفات الخام في إنتاج منتجات مصنعة مثل: «ثنائي فوسفات الأمونيوم– أحادي فوسفات الأمونيوم»، فإن هذه المنتجات تحقق قفزة كبيرة في السعر العالمي.

فمتوسط سعر الطن من الأسمدة الفوسفاتية المركزة حالياً يقارب 700 دولار للطن.

وبناءً على الكميات المصدرة نفسها حالياً «230 ألف طن مكافئ خام» فإن الإيراد الإجمالي بعد التصنيع قد يصل إلى 161 مليون دولار تقريباً.

حتى مع خصم تكاليف التشغيل والطاقة والعمالة، فإن صافي ربح الدولة يمكن أن يصل إلى 100– 120 مليون دولار، أي ما يعادل 3– 4 أضعاف العائد الحالي من تصدير الخام.

ميزات استراتيجية للتصنيع المحلي

القيمة المضافة لا تقتصر على الفارق السعري فحسب، بل تشمل أيضاً:

تشغيل اليد العاملة المحلية، فإنشاء وتشغيل معامل التحويل يخلق آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

رفع كفاءة الإنتاج، فتطوير خطوط تصنيع محلية يتيح استخدام أحدث تقنيات الفرز والتركيز، ما يحسّن جودة المنتج النهائي ويعزز تنافسيته عالمياً.

تعزيز سلاسل القيمة المحلية، فتحويل الفوسفات إلى أسمدة محلية يمكن أن يغطي احتياجات الزراعة الوطنية ويقلل الاستيراد.

زيادة إيرادات الدولة على المدى الطويل، فاعتماد استراتيجية تصنيعية يحوّل سورية إلى مصدر لمنتجات نهائية، بدلاً من الاكتفاء بدور المورّد للمواد الخام.

التوصية الاستراتيجية الوطنية

تشير كل المؤشرات الاقتصادية إلى أن الاستمرار في تصدير الفوسفات الخام يحد من المكاسب الوطنية ويؤجل تحقيق إمكانيات هذا القطاع الحيوي. وعليه، فإن التحول نحو التصنيع المحلي يجب أن يكون محور استراتيجية الدولة خلال الفترة القادمة.

فالاستثمار في معامل التحويل والصناعات التحويلية للفوسفات سيحقق:

زيادة العوائد المباشرة للخزينة.

تعزيز الناتج المحلي الإجمالي عبر توسيع قاعدة الإنتاج.

خلق فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

وبذلك، تتحقق المصلحة الوطنية العليا عبر استثمار هذه الثروة بما يحقق أقصى فائدة اقتصادية واجتماعية منها، بدل الاكتفاء ببيعها كخامات أولية.

«فرص» استثمارية بعائدية 10% فقط...

شهدت دمشق يوم 24 تموز 2025 انعقاد المنتدى الاستثماري السوري - السعودي الأول من نوعه منذ سقوط السلطة السابقة، وذلك بمشاركة وفد سعودي رفيع المستوى وشركات من الجانبين. خلال المنتدى وزعت محافظة دمشق على المستثمرين السعوديين كتيباً حمل عنوان «حقيبة المشاريع الاستراتيجية»، وهو عبارة عن مجموعة من «الفرص الاستثمارية» من إعداد دائرة الاستثمار وتطوير الأعمال التابعة للمحافظة. وبعيداً عن تفاصيل هذه الفرص وكونها تشمل تحويل العديد من الأماكن الحساسة في دمشق، مثل أبنية وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة وأرض معرض دمشق الدولي القديم وغيرها الكثير إلى مشاريع سياحية وعقارية ليست ذات أولوية ولا ذات جدوى في الوضع السوري، كان من المثير للانتباه أن معظم هذه المشاريع - التي من المفترض بها أن تجذب المستثمرين - حدِّدت لها نسب عائدية على الاستثمار لا تتجاوز 10%.

■ احمد الرز

قد يبدو للوهلة الأولى أن عائدية بنسبة 10% هي نسبة معقولة في دولة خارجة من الحرب، لكن المقارنة التاريخية والمعطيات الاقتصادية تشير إلى عكس ذلك تماماً. فعلى أيام السلطة السابقة، ورغم كل ما شاب الاقتصاد حينها من كوارث وتدمير ممنهج، كانت عائدية الاستثمار تدور حول 20% في بعض القطاعات، أي أن كل خمس ليرات كانت تُستثمر في الاقتصاد السوري لم تكن تنتج أكثر من ليرة واحدة كعائد في أفضل الأحوال. وهذه نسبة اعتبرناها آنذاك ضئيلة جداً وعلامة على ضعف كفاءة الاقتصاد وانتشار النهب والفساد. فكيف لنا اليوم أن نقبل بعائدية تبلغ نصف ذلك «10% فقط» ونعدها مشجعة؟ تطرح هذه المفارقة تساؤلات جدية حول جدوى السياسات الاقتصادية الحالية، وإلى أي حد تستفيد فعلاً من الفرص الكامنة لإعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد السوري، وتشير إلى أي مدى يتمتع أصحاب القرار الاقتصادي في سورية اليوم بالعقلية الاقتصادية ضيقة الأفق ذاتها التي كانت موجودة لدى أصحاب القرار أيام السلطة الساقطة. فالحديث عن نسبة عائدية لا تتجاوز 10% في السياق السوري الراهن هو حديث مخجل على جميع الأصعدة، والأهم أن هذه النسبة هي أقل بكثير مما هو ممكن موضوعياً.

ما هي عائدية الاستثمار... ولماذا هي منخفضة في سورية؟

نسبة عائدية الاستثمار ليست مجرد رقم اقتصادي عابر، بل واحدة من أهم مؤشرات الاقتصاد التي تعكس فعاليته وقدرته على توليد عائد من كل ليرة أو دولار يُستثمر. وفي حالة سورية، التي لم تتعافَ بعد 14 عاماً من الأزمة والحرب، يصبح لهذا المؤشر وزن مضاعف، حيث يعول السوريون على تحقيق قفزات نمو ضرورية لتعويض الدمار والخراب الذي لحق بالبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية. وهنا تأتي التصريحات الرسمية، سواء تلك التي خرجت في أوائل العام الماضي وتوقعت نسبة نمو تقارب 1% في عام 2025 أو المروجة لعائدية 10% في المشاريع الجديدة، لتبدو بعيدة كل البعد عن هذه الطموحات الموضوعية. فتجارب دولية عديدة تؤكد أن الاقتصادات الخارجة من الحروب غالباً ما تحقق معدلات نمو استثنائية في بدايات مرحلة إعادة الإعمار.

على سبيل المثال، سجّل اقتصاد فيتنام بعد حربه الطويلة معدلات نمو سنوية تجاوزت 6–7% منذ التسعينيات، وحققت البوسنة والهرسك نمواً بنسبة هائلة بلغت نحو 70% في العام الأول بعد الحرب «1996» قبل أن تستقر عند بين 6 و10% سنوياً في أواخر التسعينيات. وكذلك شهدت رواندا انتعاشاً كبيراً بعد الإبادة الجماعية، مع نمو بلغ 9% عام 1995 وارتفع إلى 13% عام 1996. وهنا نتحدث عن دول محدودة الإمكانات والوزن، ولم نستحضر أمثلة من دول أكبر مثل الصين والاتحاد السوفييتي حيث تم تحقيق نسب نمو وازنة.

تجسد هذه الأمثلة رسائل واضحة مفادها أن مرحلة ما بعد الحرب ينبغي أن تكون حقبة نمو متسارع وعائدية عالية على الاستثمار، لا فترة اكتفاء بنسب متواضعة أشبه بحالة جمود اقتصادي. وفي ضوء هذه المقارنة، فإن الحديث عن 1% نمو أو 10% عائدية في سورية يبدو معيباً ومخيّباً للآمال قياساً بحجم التحديات وحاجة البلاد الملحّة للتعافي السريع.

لقد عانى الاقتصاد السوري طويلاً من مشكلة ضعف عائدية الاستثمار وتدني فعالية رأس المال. حيث تشير الدراسات الاقتصادية المنشورة في قاسيون سابقاً إلى أن نسبة عائدية الاستثمار في سورية بلغت ذروتها في أوائل السبعينيات بنحو 42%. لكن هذه النسبة تراجعت تدريجياً على مدار العقود اللاحقة، فانخفضت إلى نحو 20% وسطياً خلال الفترة بين 2004 و2010، ثم هوت بشكل حاد خلال سنوات الحرب لتصل إلى 11,6% فقط في عام 2015.

ما الذي أدى إلى هذا التدهور المزمن في عائدية الاستثمار؟ الأسباب البنيوية وراء هذا الانخفاض متعددة، لكن يمكن تلخيصها في عاملين رئيسيين مترابطين: ضعف كفاءة الاقتصاد الوطني من جهة، والنهب المنهجي للموارد من جهة أخرى. فعلى مدى عقود، تراجع نمو الناتج الوطني وضعفت إنتاجية القطاعات، في حين استمر الجزء الأكبر من الدخل يوزع لمصلحة فئة ضيقة من أصحاب النفوذ والأرباح. وتفيد تقديرات قاسيون بأن الفاقد الاقتصادي الناتج عن الفساد والنهب المنظم شكل نحو 30% من الدخل الوطني في السبعينيات، وارتفع مع مرور الزمن حتى بلغ مستويات كارثية تقارب 60 إلى 70% من الدخل الوطني في السنوات الأخيرة قبل سقوط النظام السابق. بعبارة أخرى، كان الاقتصاد السوري ينزف نحو ثلثي عائداته في جيوب قلة قليلة، بدلاً من أن يعاد استثمارها في تحسين الإنتاج وتوسيع القاعدة الاقتصادية. وهذا النهب الكبير أثر مباشرة على عائدية رأس المال الموظف في الاقتصاد، فإذا كان 60% أو أكثر من قيمة ما ينتج يسرق أو يهدر، فمن الطبيعي أن تكون نسبة العائد المحققة من الاستثمار متدنية جداً.

إضافة إلى ذلك، فإن سياسات النموذج الاقتصادي السابق ركزت على توزيع غير عادل للدخل الوطني مما عمّق الأزمة. فقد كشفت البيانات التي أفصحت عنها حكومة النظام الساقط في آخر سنة من عمرها «2024» أن حصة أصحاب الأجور «العمال والموظفين» لم تتجاوز 9,2% من الناتج الإجمالي للبلاد، بينما استحوذ أصحاب الأرباح على 90,8% منه.

إعادة إعمار أم إعادة إنتاج الفشل؟

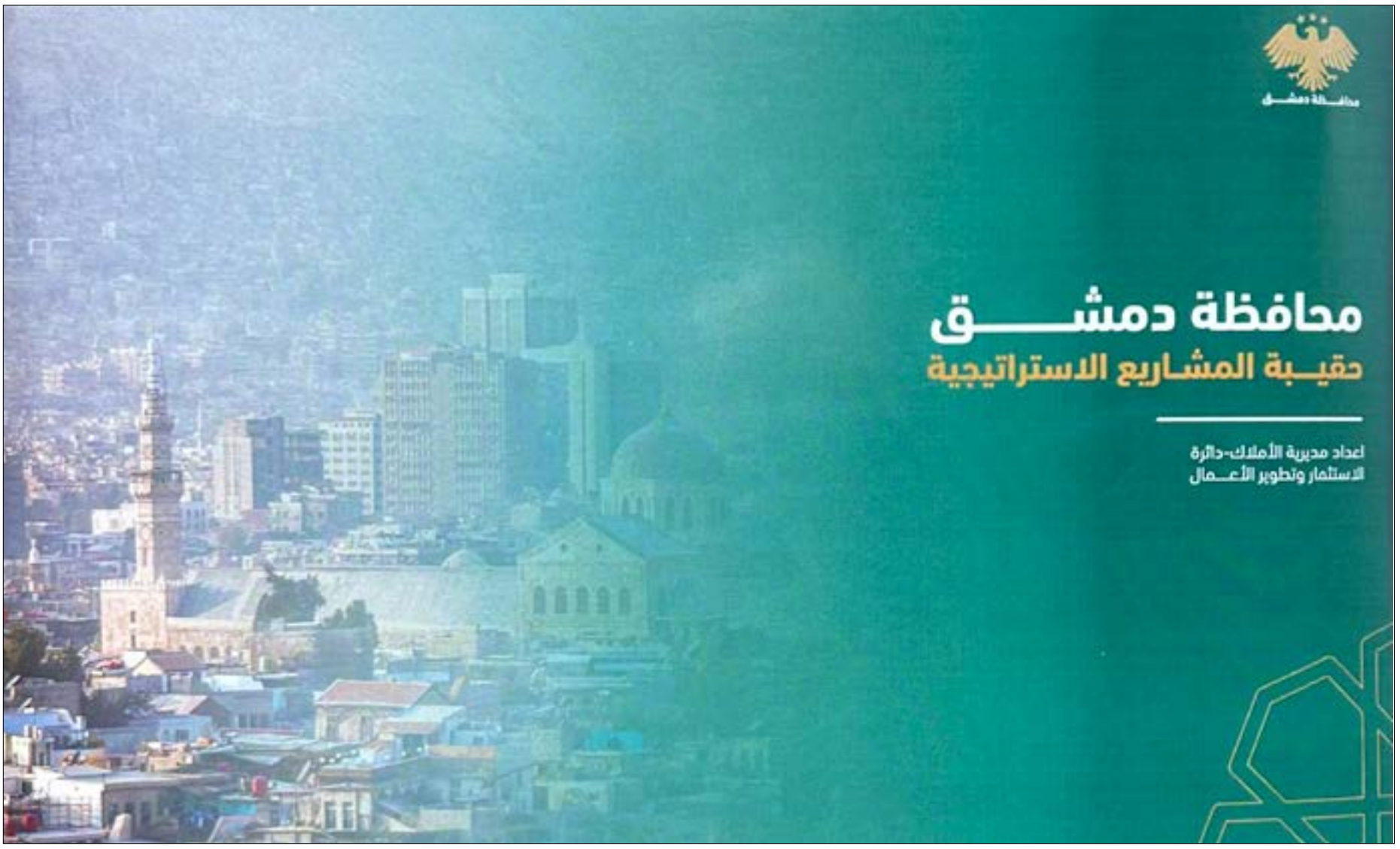

كيف يمكن أن نرفع عائدية الاستثمار؟

إن اعتبار 10% هدفاً مقبولاً للعائدية هو بحد ذاته جزء من المشكلة، لأنه يعكس إما تواضع الطموح الرسمي أو استمرار الموانع القديمة التي تحول دون تحقيق عوائد أكبر. وكلا الاحتمالين مدعاة للقلق وبحاجة لمعالجة سريعة كي لا تتحول مرحلة ما بعد الحرب إلى فرصة ضائعة أخرى تضاف إلى سجل الاقتصاد السوري.

كلمة السر لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في سورية هي العائدية، التي تعكس قدرة الاستثمارات على تحقيق عوائد كبيرة تتجاوز تكلفتها وتدفع عجلة التنمية. وكان تدني نسب العائدية في سورية يمثل العقبة الأبرز أمام تحقيق النمو كما أسلفنا سابقاً. لكن رفع هذه العائدية إلى مستويات أعلى بكثير، قد تصل إلى 100% أو أكثر، ليس أمراً مستحيلاً إذا ما تم التركيز على استثمارات تستند إلى الميزات المطلقة التي تتميز بها سورية، بدلاً من مجرد الاعتماد على الميزات النسبية التقليدية التي أصبحت غير كافية.

الميزات النسبية، مثل المواد الخام كالنفط والقمح والقطن، تعتمد على توافر الموارد الطبيعية، لكنها تتعرض لمنافسة شرسة في الأسواق الدولية، ما يُبقي هوامش الربح محدودة للغاية. وقام النموذج الاقتصادي السوري بشكل أساسي على هذه الميزات، حيث ركز على تصدير المواد الخام بدلاً من تصنيعها، مما أدى إلى ضعف العائدية وفقدان الفرص لتحقيق قيمة مضافة عالية محلياً. على النقيض، فإن الميزات المطلقة هي تلك الموارد أو المنتجات التي تنفرد بها سورية نتيجة ظروف جغرافية أو طبيعية خاصة، مثل بعض المنتجات الزراعية الخاصة بسورية والنباتات الطبية النادرة والأحجار الطبيعية... وغيرها. ويمكن لهذه الموارد أن تحقق عوائد ضخمة إذا تم استغلالها بشكل صحيح، عبر إنشاء صناعات محلية تحولها إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية تُنافس في الأسواق العالمية بأسعار مميزة. فبدلاً من تصدير المواد السورية كمنتج خام، يمكن تحويلها إلى منتجات نهائية تُباع بأضعاف السعر، مما يعزز العائدية ويوفر فرص عمل محلية.

تتطلب الاستفادة من الميزات المطلقة تجاوز الوضع الاقتصادي الحالي وبناء نظام اقتصادي عادل يضمن توزيع الموارد بما يخدم مصلحة الشعب السوري. فالنهب المنظم الذي استنزف الموارد الوطنية لعقود كان العقبة الرئيسية أمام تحقيق التراكم الاستثماري الضروري للنمو.

اقتصاد قائم على استثمار الميزات المطلقة إلى الحد الأقصى محلياً لا يحقق فقط عائدية عالية، بل يعزز السيادة الاقتصادية لسورية ويقلل التبعية للخارج. بدلاً من استنساخ نماذج اقتصادية تعتمد على تصدير المواد الخام، تحتاج سورية إلى استراتيجية تقوم على تطوير الصناعات المرتبطة بميزاتها الفريدة. وهذه الرؤية ليست مجرد خيار اقتصادي، بل هي ضرورة وطنية تمثل الحل الأمثل لتحقيق الاستقرار والنمو.

الاستثمار بالميزات المطلقة... ووضع أولويات للاستثمار

إذا كانت العائدية هي كلمة السر لتحقيق انطلاقة اقتصادية جديدة في سورية، فلا بد إذن من البحث في كيفية رفع هذه العائدية إلى مستويات أعلى بكثير من الواقع الحالي. وكما أوضحنا، فإن بلوغ عائدية مرتفعة ليس أمراً مستحيلاً ولا ضرباً من الخيال، فقد وصلت هذه النسبة في فترات سابقة من تاريخنا إلى 40% أو أكثر، وبالتالي فإن الحديث عن 50% أو حتى 100% عائدية ليس مستبعداً من الناحية النظرية. والمفتاح لتحقيق ذلك يكمن في نوعية الاستثمارات التي نختار توجيه الموارد إليها. لقد اعتمد الاقتصاد السوري سابقاً على الاستثمار بالميزات النسبية وأهمل الميزات المطلقة الموجودة في الكثير من القطاعات والتي تعتبر مفتاحاً لرفع العائدية. واليوم لا يوجد سبيل سوى عكس حركة الاقتصاد السوري، كما لا يوجد مبرر لمن يمنع حدوث ذلك.

وهذا يتطلب تغييراً جوهرياً في النموذج الاقتصادي المتبع. عوضاً عن السعي وراء استثمارات سهلة منخفضة العائد «كإنشاء مولات أو بيع عقارات لمستثمرين أجانب بعائد محدود»، ينبغي توجيه الموارد نحو بناء صناعات واستثمارات محلية تستند إلى ما نتميز به فعلاً ولا يمكن للآخرين منافستنا عليه بسهولة. وبذلك نستطيع إنتاج سلع نهائية تباع بأضعاف سعر موادها الخام، فنحقق عائدية مرتفعة ونخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية في الداخل. وبطبيعة الحال، تحقيق هذا التحول لن يكون ممكناً ما لم تتوفر البيئة الاقتصادية الملائمة التي تعني أولاً القضاء على معوّقات الماضي، أي النهب والفساد، لضمان أن الموارد المستثمرة ستذهب حقيقةً لبناء هذه المشاريع المنتجة وليس لجيوب المنتفعين.

كما تتطلب تبني سياسات رسمية داعمة: تسهيلات حقيقية وفعلية للمشاريع الصناعية والزراعية عالية القيمة، وحماية إنتاجها في وجه الإغراق الخارجي، وتأهيل الكوادر المحلية اللازمة لتشغيل هذه القطاعات الجديدة.

أي رؤية اقتصادية وطنية شاملة يجب أن تضع نصب عينها تمويل وتشجيع المشاريع ذات العائدية المرتفعة، حتى لو بدت صعبة أو تحتاج لوقت أطول لجني الثمار، لأن مكاسبها الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل لا تقدر بثمن.

لكن الأهم من هذا كله، أن تبني استراتيجية الاستثمار في الميزات المطلقة لا يجب أن يعني التخلي عن الاستثمارات الضرورية التي قد لا يكون عائدها عالياً لكنها ضرورية لانطلاق الاقتصاد وتأمين الأساسيات للشعب السوري، وبشكل أساسي الاستثمار في قطاعات الإنتاج ذات الأولوية كالاستثمار في البنى التحتية والصناعة والزراعة.

اقتصاد يعتمد على تصدير خاماته فقط وعرض أصوله للاستثمار الخارجي سيبقى تابعاً وضعيف العائد، بينما اقتصاد يقوم على تصنيع ميزاته المطلقة محلياً سيصبح أكثر منعة وأقل تعرضاً للتقلبات السياسية والاقتصادية.

آن الأوان للانتقال من اجترار نماذج اقتصادية مجربة أدت إلى نتائج مخيبة، نحو نهج جديد يعيد بناء الاقتصاد السوري مستفيداً من الثروات الوطنية وموجه لخدمة السوريين وعلى وجه الخصوص أصحاب الأجور الذين دفعوا ضريبة الحرب نهباً وتهجيراً وانخفاضاً في مستوى معيشتهم.

الطاقة النووية كمسارٍ واقعي يلبّي حماية البيئة والجدوى الاقتصادية معاً

لماذا تَشنّ منظمات غير حكومية مثل «السلام الأخضر/غرين بيس» حملات ضد الطاقة النووية، ويطالب كثير من الناشطون «الخضر» بإغلاق المحطات النووية؟ تُعدّ «الأجندة الخضراء» عنصراً محورياً للأيديولوجية المهيمنة في الغرب اليوم. ووفقاً لهذا التفسير المعادي للبيانات العلمية ولمصلحة أغلبية البشر، تقف البشرية على شَفا الانهيار بسبب الاحتباس الحراري العالمي المنسوب بشكل حصريّ لأنشطة الإنسان ويتم تقديم بعض الطاقات البديلة مثل الرياح والشمس وكأنها حلٌّ سحري بينما تستبعد الطاقة النووية على نحوٍ غير مبرَّر لا علمياً ولا من حيث الجدوى الاقتصادية الحقيقية. في المقال الآتي يناقش هذا الموضوع المحلِّل الجيوسياسي والكاتب المتخصص في شؤون أمريكا اللاتينية رافائيل ماتشادو.

■ رافائيل ماتشادو
تعريب: نيفين حدّاد

يجري استحضار كارثة مفاعل فوكوشيما النووي الياباني في آذار 2011 كأخطر حادث نووي منذ تشيرنوبيل. وقد دفعت عواقبها المروعة بعض الدول إلى إعادة النظر في موقفها من الطاقة النووية، حيث قررت دول مثل ألمانيا التخلص التدريجي من هذه التقنية. ومع ذلك، لا تزال الطاقة النووية مصدراً رئيسياً لإمدادات الكهرباء في أماكن أخرى.

خلال حديثه في ندوة عُقدت في ريو دي جانيرو في حزيران 2013، أكد الخبير النووي البرازيلي ورئيس شركة الطاقة الكهرونووية، أوثون لويز بينهيرو، على ضرورة تفكير البرازيل في حلول بديلة لمنظومة الطاقة التي تعتمد الآن بشكل كبير على الطاقة الكهرومائية. وتخطط شركة إليتروبراس، أكبر شركة مرافق طاقة في البرازيل، لإنشاء ما بين أربع وثماني محطات طاقة نووية بحلول عام 2030. ويعتقد بينهيرو أن شركة القطاع العام الروسي للطاقة الذرية «روساتوم» هي أحد الموردين المؤهلين الذين يخضعون للتقييم. وبعد كارثة فوكوشيما، تدرس البرازيل استخدام مفاعلات روساتوم الآمنة فقط، والمزودة بتقنية مفاعلات الماء المضغوط. ومن بين دول البريكس الأخرى المتقدمة تقنياً، تبدي البرازيل دافعاً قوياً لتطبيق الحلول النووية.

«لإنقاذ العالم» تطلب القوى الغربية من الدول الحدّ بشكل جذري من «بصمتها البيئية»؛ وذلك بالدرجة الأولى من خلال خفض انبعاثات مصادر الطاقة «القذرة» كالنفط، مع القيام باستثمارات ضخمة في مصادر الطاقة البديلة، وخاصةً الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ويمثل هذا أحد الركائز الأساسية لما يُسمى «أجندة 2030»، وهي جهد قسري تبذله الأمم المتحدة لتوحيد سلسلة من النهج والسياسات العامة عالمياً – تهدف جميعها إلى تعزيز التكامل الكوكبي تحت ذريعة توحيد الاستجابات لما يُفترض أنه «تهديدات عالمية»: «أزمة المناخ»، و«أزمة الأوبئة»، و«الأزمة المالية»، وغيرها. نتيجةً لمحاولات الحكومات الغربية فرض الأجندة الخضراء على شعوبها، شهدنا ثورات للمزارعين في السنوات الأخيرة. ولـ«إنقاذ البيئة»، قررت الحكومات الأوروبية تصفية الطبقة المتوسطة الزراعية من خلال فرض ضرائب عقابية على العقارات الريفية والوقود الأحفوري.

حتى لا نُفهَم على نحو خاطئ، لنكن واضحين: لا أحد منا يرغب في العيش على أرض مُدمَّرة ومنهوبة وملوثة لدرجة أنها تُشبه الدِّيستوبيا «سيناريو كارثي في الخيال العلمي لما بعد نهاية العالم». جميعنا نرغب في تنفُّس هواء نقي، والراحة في ظلال الأشجار، وزيارة المناطق البرية من حين لآخر للصيد والتخييم والاستجمام، وما إلى ذلك.

لكن العديد من الدول، وخاصةً تلك الواقعة خارج المحور الأطلسي، ترى أن الخطاب البيئي يهدف إلى عرقلة تنميتها الصناعية. ويبدو أن الدول المتقدمة بالفعل تَختلق سرديات تُشكك في جدوى الاستثمارات الضروريةً في الطاقة، والبنية التحتية لصناعة الصلب، والمعادن، والبتروكيماويات، وغيرها، لأنها «تضرّ بالبيئة». وحتى لو لم تكن هذه هي النية، فإنها تُصبح النتيجة الملموسة.

ومع ذلك، فهو خطابٌ مُغرٍ، ليس فقط لأنه يُلامس المشاعر الأخلاقيةً ذات الصلة، بل أيضاً لأنه يُضخَّم من قِبل جيش من المنظَّمات غير الحكومية والشركات الخاصة. ومع ذلك، ورغم تضخيم هذا الخطاب لدرجة تغلغله في جميع الشؤون السياسية والاقتصادية المعاصرة، نادراً ما نسمع عن الطاقة النووية كبديل. أليس هذا غريباً؟

تعطي تركيا ومصر مثالَين هامَّين على إمكانية استفادة الدول من التعاون مع روسيا في مجال الطاقة النووية السلمية

الطاقة النوويّة كمصدر متفوِّق

الطاقة النووية هي بلا شك المصدر الأكثر كثافةً للطاقة المتاحة. يُطلِق كيلوغرام واحد من «اليورانيوم 235» قرابة 24 مليون كيلوواط/ساعة من الطاقة الحرارية، أي ما يعادل حرق 3000 طن من الفحم. بالمقارنة، تتطلب الطاقة الشمسية مساحات شاسعة، ومتوسط كفاءتها يتراوح بين 15% و22% فقط، بينما تعتمد طاقة الرياح على الظروف الجوية المتقلّبة، وتحتل مساحات شاسعة.

وعلاوة على ذلك، في حين تعمل محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بنسبة تتراوح بين 20% و40% من قدرتها المتوسطة، فإنّ المحطات النووية تصل إلى 90% أو أكثر من قدرتها المتوسطة، وتعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع دون انقطاع.

فيما يتعلق بالتأثير البيئي، وخلافاً للخرافة الشائعة، تُعدّ الطاقة النووية من أنظف المصادر. إذ لا تُصدِرُ الدورة الكاملة «التعدين، والتخصيب، والتشغيل، والتخلص من النفايات» سوى 12 غراماً من ثاني أكسيد الكربون لكلّ كيلوواط ساعيّ، وهو ما يُضاهي طاقة الرياح «11 غراماً من ثاني أكسيد الكربون/كيلوواط ساعيّ»، وأقل بكثير من الغاز الطبيعي «490 غراماً من ثاني أكسيد الكربون/كيلوواط ساعيّ» والفحم «820 غراماً من ثاني أكسيد الكربون/كيلوواط ساعيّ». فلو تمّ عالمياً استبدال طاقة الهيدروكربونات وإحلال الطاقة النووية بدلاً منها، لتراجعت الانبعاثات العالمية بشكل حاد، ولَتحقَّق الهدف المعلن للأجندة الخضراء دون الإضرار بالتنمية الاقتصادية، وذلك بفضل الكفاءة العالية للطاقة النووية.

حتى مسألة النفايات لا ينبغي أن تُثير هذا القلق. وغالباً ما تُستخدم النفايات النووية كحجّة ضد الطاقة الذرية، لكن حجمها ضئيل «مفاعل بقدرة 1 غيغاواط يُنتج 3 أمتار مكعبة فقط سنوياً من النفايات عالية المستوى»، وتتوفر تقنيات إعادة تدوير لتقليل كميات النفايات بشكل أكبر، وتضمن المستودعات الجيولوجية العميقة تخزيناً آمناً لآلاف السنين.

لا ينطبق الأمر نفسه على الألواح الشمسية وتوربينات الرياح. فالأولى تحتوي على مواد قيّمة كالسيليكون والفضة والنحاس، ولكنها تحتوي أيضاً على مواد شديدة السمية كالرصاص والكادميوم. عملياً، لا يُعاد تدوير الألواح الشمسية نظراً لتكلفة العملية وتعقيدها، حيث ينتهي معظمها بالتخلص منها بسهولة وبشكل عديم المسؤولية بيئياً، مما يُسهم في تلوث التربة والمياه.

إذاً، لماذا تَشنُّ منظماتٌ غير حكومية مثل «السلام الأخضر/غرين بيس» حملات ضد الطاقة النووية؟ لماذا تُطالب بإغلاق المحطات النووية؟ باختصار، لماذا يتجاهل المتحدثون باسم الأجندة الخضراء الطاقة النووية، بل ويشنّون حملات ضدها؟

أفضل تفسير لهذه الظاهرة هو أن نموذج تشغيل الطاقة النووية لا يُناسب التمويل جشع التربّح الرأسمالي بسهولة كما هو الحال مع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. فالمجال المتاح للشركات الخاصة الكبرى لتحويل الطاقة النووية إلى خدمة للاستغلال الرأسمالي محدودٌ أكثر. إنّ كفاءة الطاقة الحقيقية غير مربحة للأقلية الطفيلية.

الدول الناشئة في أمسّ الحاجة إلى الطاقة النووية. والنخب السياسية في عالَم ما بعد أمريكا عازمة على سدّ فجوة التنمية بين الشمال والجنوب والحفاظ على نموذج مستدام للنمو الاقتصادي بمساعدة التكنولوجيا النووية. روسيا، العضو الأساسي في مجموعة بريكس، تتمتّع بكلّ بالقدرة العلمية والتقنية المتميزة في مجال الطاقة النووية وكذلك تبدي الرغبة الاقتصادية–السياسية للتعاون مع دول العالم وخاصة الدول الفقيرة في هذا المجال. وتشهد منطقة غرب آسيا وشمالي أفريقيا مثالين هامَّين على الاستفادة من روسيا في إنشاء وتشغيل محطات الطاقة النووية السلمية: تركيا «مشروع أوكويو» ومصر العربية «مشروع الضبعة النووي».

مشروع التزود بالغاز المنزلي من الأردن... ربح أردني وخسارة سورية– من يدفع الثمن؟

في خطوة وُصفت بأنها تعاون إقليمي في مجال الطاقة، أعلنت شركة مصفاة البترول الأردنية عن دراسة مقترح لتزويد سورية بالغاز المنزلي من خلال استقبال أسطوانات فارغة من الجانب السوري، وتعبئتها في الأردن، ثم إعادتها إلى سورية.

ووفق ما صرّح به الرئيس التنفيذي للمصفاة، حسن الحياري، بتاريخ 28 تموز 2025، فإن المشروع المقترح يشمل تعبئة نحو 40 ألف أسطوانة يومياً خلال فصل الصيف، مع إعطاء الأولوية للسوق الأردني في الشتاء.

ورغم أن المقترح يبدو حلاً فنّياً لتجاوز جزء من أزمة الطاقة السورية، إلا أن التحليل الاقتصادي يكشف أنه يحمل جدوى اقتصادية كبيرة للأردن، لكنه في المقابل يرفع الكلفة على سورية والمستهلك السوري، ويطرح تساؤلات حول الاستدامة والسيادة في ملف الطاقة.

واقع معامل التعبئة والإنتاج في سورية

تمتلك سورية حالياً ما لا يقل عن 5 معامل تعبئة رئيسية موزعة بين مصفاة بانياس ومصفاة حمص ومعمل حيان ومعمل الغاز في المنطقة الوسطى وغيرها. هذه المعامل، بحسب التقديرات الرسمية، تنتج ما يقارب 650 طناً يومياً من الغاز المنزلي، وهو ما يعادل نحو 65 ألف أسطوانة يومياً.

لكن الطلب الفعلي في السوق السورية أعلى بكثير. فوفق البيانات الحكومية، تبلغ الحاجة اليومية للمواطنين نحو 123 ألف أسطوانة، أي ما يعادل 1,233 طناً من الغاز السائل يومياً. الفجوة بين الإنتاج والحاجة تبلغ نحو 58 ألف أسطوانة يومياً، وهو ما يعكس عجزاً يتجاوز 47% من الاحتياج المحلي.

ماذا يقدم المقترح الأردني؟

بحسب الخطة المقترحة، سيتم يومياً تعبئة نحو 40 ألف أسطوانة في الأردن وإعادتها إلى سورية. هذه الكمية تغطي نحو ثلث الاحتياج الكلي للسوق السوري، لكنها تُشكل أكثر من 65% من العجز القائم حالياً.

أي إن المشروع، إذا نُفذ، سيكون ركيزة أساسية لسد النقص في السوق السورية، ولا سيما خلال فترات الذروة أو الشتاء. لكنه بالمقابل لا يُعالج السبب الجذري للأزمة، المتمثل في نقص الغاز الخام وتشغيل معامل التعبئة السورية بأقل من طاقتها.

الكلفة الحقيقية لكل أسطوانة

تكلفة تعبئة أسطوانة الغاز الواحدة في الأردن ليست بسيطة. إذ تشير التقديرات إلى أن أجور التعبئة وحدها تتراوح بين 1,5 إلى 2 دولار أمريكي للأسطوانة، تضاف إليها أجور النقل ذهاباً وإياباً عبر الحدود، والتي تصل إلى نحو دولار واحد. هذا بالإضافة إلى نفقات الفحص، والرسوم المحتملة على المعابر، ومصاريف التشغيل داخل سورية «مثل التوزيع والنقل المحلي». وعليه، فإن التكلفة الكلية لتعبئة ونقل الأسطوانة الواحدة قد تتراوح بين 2,7 و3,8 دولار أمريكي.

في المقابل، فإن تكلفة تعبئة الأسطوانة داخل سورية– إن توفر الغاز الخام– لا تتجاوز في أفضل تقدير 0,6 إلى 1 دولار أمريكي فقط. هذا يعني أن تعبئة الأسطوانة في الأردن تكلف الدولة السورية أو المستهلك نحو ثلاثة إلى خمسة أضعاف الكلفة المحلية.

من يتحمل هذه الكلفة؟

الواضح أن الحكومة السورية لا يمكنها تحمل هذا الفارق الكبير في التكلفة على المدى الطويل، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية. وبالتالي، فإن الكلفة الإضافية ستُحمل في النهاية للمستهلك السوري، سواء بشكل مباشر عبر رفع السعر الرسمي للأسطوانة، أو غير مباشر عبر توسع السوق السوداء.

ويُذكر أن سعر الأسطوانة في السوق السورية يتراوح حالياً بين 125,000 إلى 150,000 ليرة سورية، وهو ما يعادل نحو 13 دولاراً أمريكياً، حسب سعر الصرف الرسمي «11,000 ل.س/دولار». هذه الأرقام تعكس واقعاً معيشياً صعباً، وقد تؤدي أي زيادة إضافية إلى مزيد من الاحتقان الاجتماعي.

الرابح الأكبر الاقتصاد الأردني

على الجانب الآخر، فإن الاقتصاد الأردني يقف في موقع المستفيد الأول من هذا المقترح. إذ إن تعبئة 40,000 أسطوانة يومياً بأجر تعبئة يبلغ 1,5 دينار أردني «نحو 2,1 دولار» تعني تحقيق دخل يومي يتجاوز 84,000 دولار. وبذلك فإن المشروع يدر على الأردن أكثر من 2,5 مليون دولار شهرياً دون الحاجة إلى أي استثمار إضافي في البنية التحتية، مع تشغيل أفضل لمعامل التعبئة، ودعم مباشر لقطاع النقل واللوجستيات المحلية.

هذا إلى جانب أن المشروع يمنح الأردن نفوذاً اقتصادياً ناعماً في محيطه الإقليمي، دون الدخول في التزامات سياسية أو مالية مباشرة.

من يخسر فعلياً؟

الخسارة الكبرى في هذا المشروع تقع على عاتق سورية كجهات إنتاجية، والمستهلك السوري كطرف نهائي. فمن جهة، تخسر سورية فرصتها في تنشيط معاملها الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتتحول إلى مستورد لخدمة يمكن أن تُقدمها داخلياً بكفاءة أكبر. ومن جهة أخرى، يدفع المواطن السوري الثمن، إما عبر ارتفاع الأسعار الرسمية، أو عبر توسع السوق السوداء.

حل لا يعالج جذور الأزمة

يبدو المشروع المقترح لتعبئة أسطوانات الغاز السورية في الأردن حلاً سريعاً لسد فجوة الإمداد، لكنه لا يُعالج جذور الأزمة السورية في قطاع الطاقة، بل قد يزيد من الاعتماد على الخارج ويضعف الإرادة المحلية لإعادة تشغيل القطاع الإنتاجي.

وعليه، إذا كانت هذه الخطوة مؤقتة وموسمية فهي مقبولة من باب «إدارة الأزمة»، أما إذا تحولت إلى اعتماد دائم، فإنها ستُحول واحدة من أبسط أساسيات الحياة اليومية إلى ملف خارجي، تُقرر كلفته من خارج الحدود ويُسدد ثمنه المواطن السوري من دخله المحدود.

الجامعة السورية الافتراضية... ضحية جديدة لأزمة التعليم العالي

فوجئ طلاب الجامعة الافتراضية السورية بقرار الجامعة الذي ينص على زيادة الرسوم على جميع برامجها، بما فيها المعاهد التقنية وبرامج الماجستير ودبلوم التأهيل التربوي.

■ سارة جمال

وبالرغم من قرار المجلس بتخفيض الرسوم الجامعية إلى النصف في جامعتي حلب الحرة وإدلب خلال العام الحالي، ووعود الوزارة بأن الرسوم الجامعية ستكون شبه مجانية في كل الجامعات، وفق ما صرّح به مجلس التعليم العالي في 22 حزيران الماضي، على لسان وزير التعليم العالي د. مروان الحلبي– كما نقلت الإخبارية السورية– إلا أن قرار الزيادة المتعلق بالجامعة الافتراضية جاء معاكساً لوعود الحكومة.

ارتفاعٌ في التكلفة

ارتفع رسم المادة الدراسية في الجامعة الافتراضية السورية من 55,000 ليرة إلى 80,000 ليرة، بزيادة هائلة تصل إلى 45% في المعاهد التقنية وبرامج مثل تقانة المعلومات والحقوق، فيما ارتفعت رسوم برامج الدراسات العليا ودبلوم التأهيل التربوي من 80,000 إلى 100,000 ليرة، أما رسالة الماجستير فقفزت كلفتها من 700,000 إلى مليون ليرة!

تُعد الزيادة في تكلفة المواد الدراسية بمثابة نقطة تحول في مسار التعليم العالي؛ ففي ظل التدهور المعيشي وتراجع القدرة الشرائية، يتحول هذا الارتفاع إلى عبءٍ لا يطاق على كاهل الطّلبة، الذين يرونَ في الجامعة الافتراضية فرصة أخيرة لتحصيل علومهم، أو رديفاً لشهادات أخرى حصلوا عليها.

معاناة الطلاب

يشكّل هذا الارتفاع في التكاليف الدراسية عقبة مادية تهدد بإقصاء شريحة واسعة من الطلاب عن حقهم في التعليم. بينما لا يمثل هذا الإقصاء حرماناً فردياً، بل يُعَد خطوة أولى على طريق حصر التعليم العالي بفئة اجتماعية معيّنة قادرة على تحمل الأعباء المالية، وبالتالي تحويل التعليم إلى «امتياز».

ومن هذا المنطلق، كان على الحكومة التدخل بهدف حماية حق الطلاب في التعليم، وتخفيف الأعباء المادية لا زيادتها، لضمان تكافؤ الفرص التعليمية. كما عليها إعادة النظر في سياسات تحديد رسوم المواد الدراسية، والبحث عن آليات تمويل بعيداً عن جيوب الطلاب وأهاليهم، للحيلولة دون تدمير الحامل الأساسي للتنمية.

ذرائع لا تبرر التكلفة

يتصاعد الحديث عن «ارتفاع التكاليف» في ظل الانهيار الاقتصادي، إلا أن غياب التفاصيل حول طبيعة هذه التكاليف يحوّل الزيادة في الرسوم إلى ذريعة، وبالتالي تفقد مصداقيتها.

فما هي التكاليف التي ارتفعت؟ هل لها علاقة بالبنية التحتية الرقمية؟ أم هي لتغطية الزيادة في رواتب الكوادر التعليمية والإدارية؟ أم لها علاقة بشراء المستلزمات والتجهيزات؟

إن عدم توضيح هذه التفاصيل يثير شكوك الطلاب، فباتوا ينظرون إليها على أنها مجرد «ذريعة» لفرض رسوم إضافية، بدلاً عن تقديم تفسير منطقي للتحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي.

التغلب على الأزمة

إن إيضاح طبيعة هذه التكاليف وتأثيرها على العملية التعليمية واتسام القرارات بالشفافية ليس ترفاً، بحيث لا يبقى التناقض بين الحاجة إلى التعليم كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين الأعباء المادية التي يفرضها الواقع المعيشي الصعب، مغذّياً لأزمة التعليم العالي.

لذلك لا يمكن حلّ الصراع بين الظروف الاقتصادية وحاجة المجتمع للتعليم والتطور على حساب الطلاب ومستقبلهم، ولا بد من الانتقال نحو إيجاد حلول مبتكرة ومصادر تمويل مستدامة للجامعات، وتبنّي سياسات تضع حداً لاستنزاف موارد الطلبة دون المساس بجودة التعليم.

المضمون التقدّمي لـ«حق تقرير المصير» يتناقض مع أيّ تقسيمٍ يضرّ بالكادحين

يزخر التاريخ بأمثلة على محاولات فاشلة لأقاليم صغيرة أن تصبح كيانات سياسية مستقلة، خصوصاً بسبب انعدام الشروط الاقتصادية-السياسية الكافية لاستمرار دولة قابلة للحياة، فضلاً عن غياب القبول الدولي وفي كثير من الحالات كان إعلان انفصال أقاليم في كيانات سياسية مدفوعاً بتدخلات استعمارية وجزءاً من مخطّطات «فرِّقْ تَسُد». في هذا المقال نعدّد 15 حالة على سبيل الأمثلة لا الحصر، ثم نذكّر بأنّ أكثر فكر سياسيّ تقدّميةً وثوريةً وهو الفكر الماركسي-اللينيني واذ نادى بحرية الشعوب والأمم في تقرير مصيرها، لكنّه قيّد في الوقت نفسه تطبيق الانفصال السياسي بشروط اقتصادية-سياسية وطبقية محدّدة، وليس كمبدأ اعتباطي مجرّد.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

بدايةً سنعرض بإيجاز الأمثلة التاريخية...

1- جمهورية كونوت «1789»

تقع في غرب إيرلندا، أعلنت بدعم فرنسي خلال ثورة 1798 وفشلت بسبب غياب البنية الاقتصادية الكافية والإدارة الفعالة، وسقطت خلال أسابيع بعد تدخل القوات البريطانية.

2- جمهورية دوبرونفنيك «1815–1816»

مدينة ساحلية تقع حالياً في كرواتيا، حاولت المدينة إحياء «جمهورية راغوزا» بعد سقوط نابليون، لكنها فشلت بسبب ضعفها الاقتصادي النسبي، وعدم وجود حركة تجارية حقيقية أو دعم سياسي. وانتهى بها المطاف بأنّ ضُمّت إلى الإمبراطورية النمساوية.

3- جمهورية إنديان ستريم «1832–1835»

تقع على حدود الولايات المتحدة وكندا «نيوهامبشاير». أعلنت استقلالها بسبب نزاع حدودي، وفشلت إذْ كان عدد سكانها قليلاً جداً، وليس لديها اقتصاد متكامل. وتمّ ضمّها لاحقاً إلى ولاية نيوهامبشاير الأمريكية.

4- دولة إيكاريا الحرّة «1912–1913»

هي جزيرة يونانية في بحر إيجه. أعلنت استقلالها عن الدولة العثمانية، وفشلت لافتقارها إلى الموارد والبنية الأساسية للبقاء، عادت للانضمام إلى اليونان خلال خمسة أشهر فقط.

5- جمهورية مهاباد «1946»

دولة كردية تأسست بدعم سوفييتي مؤقّت في شمال إيران، لكن سرعان ما فشلت بلا دعم اقتصادي وسياسي بعد انسحاب السوفييت. فسُحقت خلال عام واحد.

6- جمهورية جزر الملوك الجنوبية «1950 – حتى الآن في المنفى»

أعلنت الاستقلال عن إندونيسيا، لكن عدد السكان القليل والجغرافيا المتفرقة وغياب المقومات الاقتصادية والدفاعية، عوامل تحول دون تحقيق استقلال سياسي، ولذلك لم يتبقّ من فكرة الانفصال سوى «حكومة منفى» في هولندا.

7- كاشين «من الستينيّات – حتى الآن»

ولاية كاشين تقع في ميانمار، وفيها حركة تمرد تطالب بالحكم الذاتي، ولكن تضاريسها الوعرة، وانعدام الصناعات، واعتمادها على التهريب والأفيون، عوامل تحول دون قابليتها للحياة المستقلة سياسياً.

8- مملكة روانزرورو «1963–1982»

تقع في أوغندا، وأعلنت جماعة الباكونزو التي تقطنها الاستقلال عن أوغندا، وفشلت، فهي جغرافياً منطقة جبلية معزولة وفقيرة، ليس لديها اقتصاد فعّال مستقل ولا بنية تحتية كافية. أعيد دمجها لاحقاً ضمن أوغندا بعد مفاوضات.

9- جمهورية أنغويلا «1967–1969»

أعلنت الانفصال عن اتحاد سانت كيتس ونيفيس وأنغويلا، ولكن لم تستطع تمويل الحكومة، فطلبت تدخُّل بريطانيا لتفادي الانهيار، مما جعلها عملياً مستعمَرة بريطانية في نهاية المطاف.

10- بيافرا «1967–1970»

تقع في جنوب شرقي نيجيريا، أعلنت استقلالها تحت اسم «جمهورية بيافرا» بسبب التوترات العرقية والسياسية. وفشلت بسبب الحصار الاقتصادي الصارم من الحكومة النيجيرية. ولم يكن لدى الإقليم مقومات اقتصادية هامة، حيث اعتمد على النفط والسوق السوداء، ولا يطلّ جغرافياً على أيّة موانئ «حبيس جغرافياً»، ولم يحظ إعلانه الاستقلال باعتراف دولي. أدت أزمته الانفصالية إلى كارثة إنسانيةً ومجاعة وانتهت بهزيمة عسكرية.

11- جمهورية جزيرة الورود «1968»

كانت عبارة عن منصة صناعية في البحر الأدرياتيكي، بلا اقتصاد مستقل أو موارد. اعتبرتها إيطاليا تهديداً ضريبياً وسيادياً، فتعرضت المنصة البحرية للتدمير.

12- حركة بنغبومي «من السبعينيّات حتى التسعينيّات»

حركة هندوسية طالبت بإقامة وطن منفصل عن بنغلاديش، ولكن تعويلها على هذا التقسيم الديني فقط وغياب قاعدة جغرافية أو اقتصادية أو مصدر دعم جعل الفكرة تفشل وتختفي.

13- جزيرة سارك «من التسعينيّات حتى أوائل القرن 21»

هي من جزر القنال الإنكليزية. رفض بعض سكانها الإصلاحات البريطانية واقترحوا الاستقلال، ولكن فشلت الفكرة وتلاشت بهدوء، بسبب الاعتماد الكلّي للجزيرة في معيشتها على السياحة وعلى المملكة المتحدة.

14- أرض الصومال «منذ 1991 – وحتى الآن غير معترف بها»

أعلنت استقلالها بعد انهيار الصومال، وما زالت فاشلة بسبب غياب الاعتراف الدولي، واقتصادها يعتمد على المساعدات، ولا توجد أيّ استثمارات كبيرة بسبب انعدام الاستقرار السياسي وغموض مستقبلها.

15- أزواد «2012»

تقع شمالي مالي. أعلنها الطوارق كدولة مستقلة، ولكنها فشلت لنقص البنية التحتية المستقلة وغياب حكومة مركزية، وبسبب الصراعات بين الفصائل المسلحة، وغياب الاعتراف الدُولي.

لا يمكن تقسيم المناطق الاقتصادية الكبرى إلى وحدات صغيرة ومعزولة دون إلحاق ضرر جسيم بالتنمية الاقتصادية

«حق تقرير المصير» لا يعني دعم الانفصال الضار بالكادحين

من المعروف أنّ المناضل والمنظّر الثوري فلاديمير لينين كتب بإسهاب عن «حق الأمم في تقرير مصيرها» «1914». لكن لينين لم يدعم الاستقلال القومي أو الانفصال السياسي في دولة دون قيد أو شرط، أو كمبدأ مجرّد ومنفصل عن الواقع وعن السياق التاريخي الملموس لكلّ حالة من الحالات، بل فقط إذا توفّرت الظروف الواقعية المادية والسياسية التي تجعل هذا الاستقلال يخدم الطبقة العاملة والكادحين أو يفتح الأفق لتحسين أوضاعهم وليس لتمزيقهم وتدهور أوضاعهم أو جعلهم فريسة سهلة لنهب واستغلال القوى الاستعمارية أو الطبقية المعادية. ولينين هنا يفهم الطبقة العاملة بالمعنى الأممي العالمي للكلمة وليس الانحياز لعمّال بلد أو جزء من بلد على حساب البقية، ومع هذا ينسجم أيضاً المبدأ المعروف بأنه لا يمكن لأمّة أن تتمتع بالحرية وهي تضطهد أمّة أخرى.

وهكذا حذّر لينين بأنّ الاستقلال في كيان سياسي «دولة» ليس دون قيد أو شرط تاريخي وطبقي، فقال: «لكن هذا المطلب لا يعني أن الماركسيين سيدعمون كل الحركات القومية في كل الظروف. فالمصلحة العليا هي نضال البروليتاريا في جميع الأمم من أجل الاشتراكية». كما أنه يتطلب قابلية اقتصادية للحياة، حيث لا يمكن للإقليم أن يكون دولة قابلة للحياة إذا لم يمتلك القدرة على العمل الاقتصادي والإداري المستقل.

وهذا المبدأ ينسجم أيضاً مع مشروع الأطروحات حول المسألة القومية والاستعمارية «1920»، الذي وجّهه لينين إلى الأممية الشيوعية، حيث ورد فيه: «يجب على الشيوعيين دعم الحركات الثورية في المستعمرات فقط عندما تكون ثوريّة بحقّ، لا مجرّد محاولات لإنشاء دولة قومية برجوازية جديدة».

وحتى ما يعرف أحياناً باسم «الحكم الذاتي» يعتمد بشكل جوهري على البنية الاقتصادية. وسبق أن لفَت لينين إلى ذلك باكراً في مؤلّفه «المسألة القومية في برنامجنا» «1903»: «الحكم الذاتي الإقليمي يُفترض وجود مستوى عال من التطور السياسي والاقتصادي يسمح للإقليم بإدارة شؤونه الداخلية».

الاندماج الاقتصادي–السياسي ضدّ الانفصال كان تمييز العامل الاقتصادي كجوهر هام في هذه المسالة واضحاً حتى منذ ملاحظات لينين النقدية حول المسألة القومية «1913»، عندما كتب بوضوح: «لا يمكن تقسيم المناطق الاقتصادية الكبرى إلى وحدات صغيرة ومعزولة دون إلحاق ضرر جسيم بالتنمية الاقتصادية... فالرأسمالية تقود حتمياً إلى تقارب الأمم لا إلى عزلها».

وهذا يعني أنه إذا كانت الاقتصادات مترابطة بعمق، بمراكز صناعية وشبكات نقل وتوزيع وتكامل اقتصادي، وبكلمة «سوق اقتصادية موحّدة»، فهذا يجعل الانفصال غالباً غير قابل للحياة، في حين أنّ التفكك الاقتصادي على العكس يعزز التفكك السياسي ويُضعف كل الأطراف المعنية ويجهض أيّ جهود للإعمار والتنمية.

7 أكتوبر ضربة في لحظة مفصلية

انعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة 28–30 تموز 2025، برئاسة مشتركة من المملكة العربية السعودية وفرنسا، ضمن إطار مؤتمر رفيع المستوى أنشئ بهدف نقاش إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وخرج عن هذا اللقاء ما بات يعرف باسم «إعلان نيويورك» والذي ترافق باعترافات غربية بالدولة الفلسطينية.

■ علاء أبوفرّاج

منذ أطلقت المقاومة الفلسطينية عملية طوفان الأقصى، وكسرت الحصار وهاجمت مستوطنات محيط غزّة، كان واضحاً أننا أمام نقلة نوعية في القضية الفلسطينية، فرغم الهجوم على العملية التاريخية وتحميل المقاومة الفلسطينية ما ألحقته ماكينة الحرب الصهيونية بالقطاع والمنطقة، إلا أن تقييم ما جرى بمعناه الاستراتيجي يظل أسمى بكثير من كل هذه الأصوات.

جمر تحت الرماد

لم يكن من الصعب معرفة أن السنوات التي سبقت 7 أكتوبر 2023 بدت كما لو أن القضية الفلسطينية بعيدة عن طاولة الحل، لكن طبيعة التغيرات في خريطة التوازنات العالمية كانت تنبئ بعكس ذلك، فالمشروع الصهيوني استطاع تثبيت أقدامه بدعم مباشر ومعلن من الوزن الغربي والأمريكي تحديداً، وما أن بدأت مؤشرات تراجع هذا الوزن كان من البديهي القول: إن الأفق أمام حل القضية أصبح فتوحاً، وهو ما كانت تتلمسه المقاومة الفلسطينية، التي نظرت بقلق شديد إلى المحاولات الأمريكية لتجهيز الأرضية لـ «إسرائيل» وربطها بشبكات إقليمية كانت أكثر هشاشةً مما حاولوا تصويرها، ومن هنا جاء طوفان الأقصى ليضع نقطة علّام للتوازن الجديد، ويحدد السمت للمستقبل القريب.

إن أهميّة الحدث لا يمكن النظر إليها في نطاق فلسطين المحتلة، بل هو في الحقيقة نموذج لما يمكن فعله ضمن الظرف الحالي، وتأكيد على أن زمن الانكسارات ينتهي بالفعل، وهذا بحد ذاته يبدو كافياً لفهم السبب العميق وراء الهجمة المسعورة من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، فإن التغيير الحاصل في موازين القوى لم يترافق حتى اللحظة بتجسيد ملموس له في منطقتنا، بل كنا تحت ضغط فوضى شاملة، وتحديداً خلال العقد المنصرم، وجاء طوفان الأقصى بهذا السياق محاولةً لعكس الاتجاه لا في فلسطين فحسب، بل في المنطقة كلّها.

إن قول كل ذلك ضمن إحداثيات المشهد الدامي الحالي يحتاج قدرةً عالياً على قراءة ما يجري ويفترض أن تنجز هذه المهمة تحت النار، ومن هنا يمكننا القول: إن القضية الفلسطينية اكتسبت خلال هذه الأشهر الماضية مستوى غير مسبوق من التضامن العالمي، وتحديداً بين صفوف الشباب الذين بات اليوم تأثرهم بالدعاية المدعومة من أنظمتهم أقل، وهم اليوم كتلة شعبية حقيقية يمكن الاستناد إليها في النضال ضد الكيان الصهيوني وبصالح القضية الفلسطينية، هذا فضلاً عن 9 دول اعترفت بدولة فلسطين منذ طوفان الأقصى، وأعلنت اليوم كلاً من فرنسا وكندا وبريطانيا ومالطا نيتها الاعتراف بفلسطين في الشهور القليلة الماضية.

إعلان نيويورك

«إعلان نيويورك» طرح خارطة طريق مرحلية لإنهاء الحرب في غزة وتجهيز دولة فلسطين المستقلة. نصّ الإعلان على وقف فوري للعمليات وسحب الاحتلال من غزة، وتشكيل لجنة انتقالية فلسطينية، مدعومة دولياً حسب قاعدة «دولة واحدة، حكومة واحدة، قانون واحد، سلاح واحد» مع ترك دور الحماية للبعثة الدولية المؤقتة. ودعا إلى دمج غزّة مع الضفة الغربية تحت إدارة واحدة، وأدان بشدة الحصار والممارسات التي أدّت إلى كارثة إنسانية ضخمة. شمل الإعلان أيضاً تحفيزاً دولياً للاعتراف بفلسطين.

من جانب آخر وُجّهت انتقادات لهذا البيان كونه يحمل إدانة صريحة لحماس حول هجوم 7 أكتوبر، ويطالبها بتسليم سلاحها لسلطة فلسطينية واحدة، لكن جوهر ما جاء في الإعلان كان له معنىً آخر وهو ما يحتاج بعض التوضيحات.

إن حركة حماس وحكمها لقطاع غزّة ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو حالة مؤقتة ونتيجة لسنوات طويلة من الانقسام الفلسطيني، الذي شتت القوى الفلسطينية، وإن كان الحديث اليوم عن توحيد الضفة والقطاع يبدو بنظر البعض تثبيتٌ للسلطة الفلسطينية الحالية، فهو في الواقع أرضية يمكن من خلالها إنهاء الحالة السابقة كلياً، والدفع إلى حالة جديدة، تنخرط فيها كل القوى الفلسطينية، وتعيد إنتاج سلطة جديدة تعبر عن الشعب الفلسطيني بشكلٍ جدي.

التحرك الأخير بحد ذاته ورغم أنه وضع إطاراً زمنياً محدوداً بخمسة عشر شهراً «لم يذكر صراحةً في الإعلان، لكن جرى تداوله في الإعلام على نطاق واسع» لا يمكن النظر إليه بوصفه حلاً نهائياً للمسألة، بل هو في الواقع محاولة تعبير عن مستوى نضج الحل، فبمجرد انعقاد هذا اللقاء الذي كانت المملكة العربية السعودية أحد أهم الداعمين والمخططين له، فهذا يعني أن الطريق بات واضحاً، ولم يعد بالإمكان إعاقته بالشكل السابق، وإن إعلان دول غربية أساسية، مثل: بريطانيا وفرنسا نواياهم للاعتراف بفلسطين، فهذا يعني أنهم يتحضرون لمرحلة قادمة تتغير فيها الإحداثيات.

سير حقيقي وسريع نحو توحيد السوريين داخلياً نحو مؤتمر وطني عام يضع الأساس لحكومة وحدة وطنية جامعة ولدستور دائم ولانتخابات حرة ونزيهة

نقطة البداية

إن قيام الدولة الفلسطينية على حدود 67 ورغم أنّها بنظر قوى عديدة أقل من المطلوب، إلاّ أنّها في الواقع قادرة على إحداث خرق حقيقي طال انتظاره، فإن النظر إلى تاريخ القضية الفلسطينية يكفي لإدراك أن خصومها كانوا حريصين دائماً على إعاقة هذه الخطوة، فهم يعلمون وخصوصاً داخل «إسرائيل» أن قيام دولة فلسطين المستقلة وتوحيد الضفة والقطاع، وإعادة إنتاج سلطة فلسطينية جديدة، هو بمثابة بداية لانهيار المشروع الصهيوني وانكفائه، فذلك من شأنه أن يعيد توحيد القوى باتجاه واحد، وتحديداً في تلك اللحظة التي يبدو فيها الكيان مأزوماً غير قادر على حبس المستوطنين داخله، فإن فكرة الهجرة والاستيطان لا يمكن لها أن تستمر في أجواء كهذه، بل إن الحقائق التي جرى تثبيتها مؤخراً لم يعد بالإمكان عكسها.

برز في الصحف «الإسرائيلية» موقفٌ على إثر الحديث عن الاعترافات بالدولة الفلسطينية، وهو ما يحتاج قراءة شاملة، لكن من المثير للانتباه، أنهم في «إسرائيل» ورغم أن الاعتراف لا يزال بإطاره الرمزي، لكن وجود فرنسا في القائمة يبدو مؤشراً مقلقاً، فهي بنظرهم «فرنسا قوة عظمى، ومن الدول المالكة للسلاح النووي، وإحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والتي تمتلك حق النقض «الفيتو». علاوةً على ذلك، كانت فرنسا في السابق تُعتبر دولة صديقة «لإسرائيل» وكذلك الأمر بالنسبة للدور السعودي فيما يجري، فبالنسبة لبعض المحللين، يظهر أن أي تفاوض مع السعودية ضمن المعطيات الحالية يضع «إسرائيل» في موقع ضعيف، وعلى هذا الأساس لا يبدو مجدياً بالنسبة لهم حتى فتح النقاش حول قيام الدولة الفلسطينية.

واشنطن جبهة جديدة في مواجهة الهند!

اختار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب البدء بخطوات تصعيدية اتجاه الهند، ويبدو تركيزه الأساسي يهدف إلى ضرب العلاقة التاريخية والاستراتيجية التي طورتها نيودلهي مع موسكو خلال عقودٍ طويلة، ما يطرح السؤال: من ستختار الهند إذا فرض عليها ذلك؟ وهل تقلق واشنطن من العلاقات الروسية-الهندية، أو أن هناك ما هو أكثر من ذلك؟

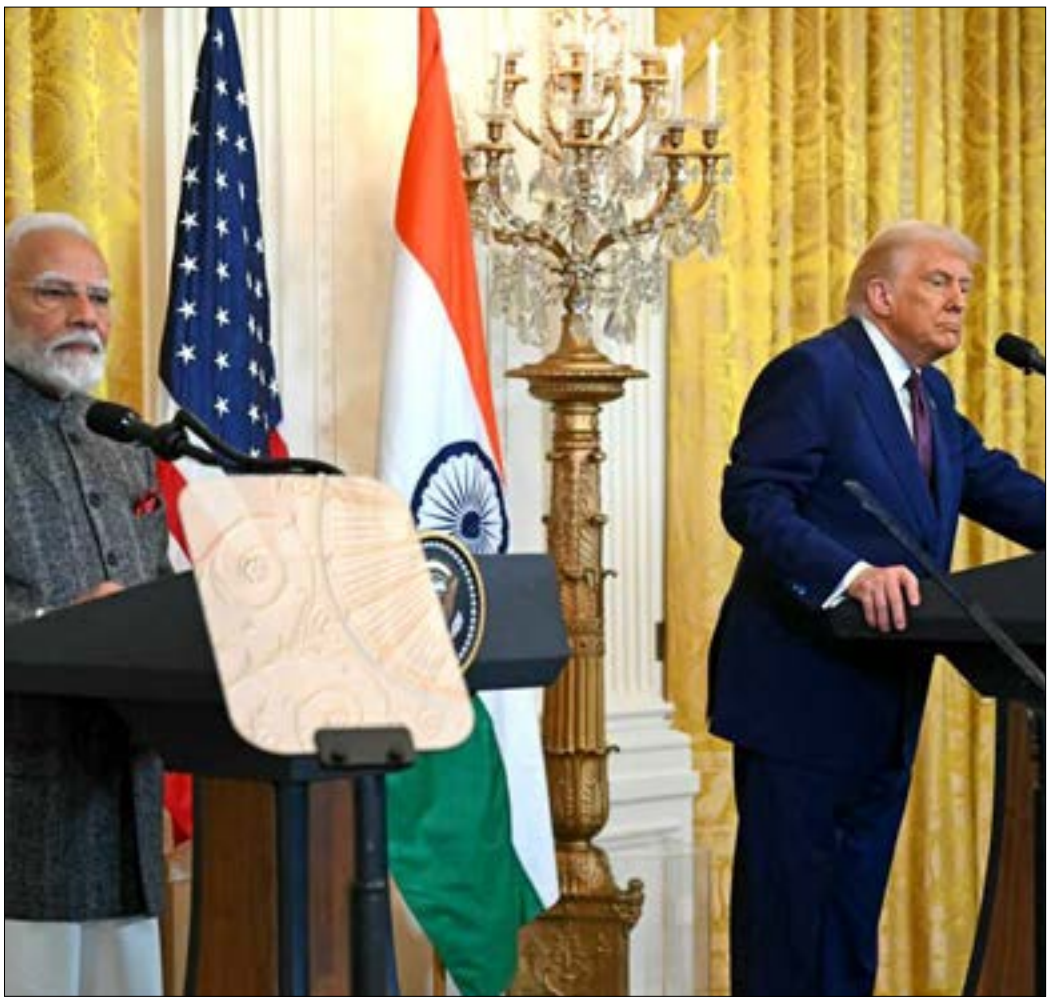

■ قاسيون

ربما يبدو السؤال بديهياً بنظر البعض، ويقولون: إن الهند ستختار واشنطن، وتحديداً كون الاقتصاد الهندي ينمو بسرعة تصل إلى حدود 7% وهو ما يدفع بشكل بديهي للابتعاد عن مواجهات يمكن أن تلحق ضرراً بأرقام النمو، هذا فضلاً عن أن الهند تتمتع بشراكات تجارية مميزة مع الكتلة الغربية، لكن ورغم أن نيودلهي لم تبادر يوماً للدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة، خرجت هذه الأخيرة لشن هجوم واسع على الهند، بدأ عبر فرض رسوم جمركية، وبدأ الرئيس ترامب مؤخراً بالتضيق عليها، ما يشير إلى أن التوجه الهندي لا يبدو ملائماً لواشنطن، وربما تكون قد حسمت الهند موقفها لصالح روسيا، فالتصعيد الأخير يظهر بوصفه مؤشراً ملموساً على أن زيارة نائب الرئيس جي دي فانس لم تحرز الآمال المطلوبة منها، فهناك نيّة أمريكية لفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على البضائع الهندية، هذا فضلاً عن فرض عقوبات على شركات وأفراد في الهند، ادعى ترامب أنها مرتبطة بتجارة النفط الإيراني، كما لو أن الهند باتت في مرمى النيران الأمريكية.

روسيا الخيار الاستراتيجي

المؤشرات الحالية القادمة من الهند، تشير بوضوح إلى أنها مصممة على الحفاظ على العلاقات مع روسيا، ولا نية لاستبدال النفط الروسي، خاصة مع نقص البدائل المطروحة في الأسواق، بل إن وكالات الأنباء أشارت إلى أن جي دي فانس حاول استمالة الهند عبر وعود لتوريد المقاتلات الأمريكية الشبحية F35 لكن نيودلهي وبحسب بلومبرغ، أبلغت الأمريكيين أنّها غير مهتمة بشراء الطائرة الشهيرة، وأنها مهتمة أكثر بشراكة تركّز على التصميم والإنتاج المشترك للمعدات العسكرية داخل البلاد، وهو ما ليس موجوداً على أجندة واشنطن، بل يمكن أن تستطيع الهند الوصول إلى اتفاقات من هذا النوع مع روسيا.

كما وأن الاقتصاد الهندي يحتاج فعلياً إلى كميات كبيرة من الطاقة الرخيصة، ولا يمكن أن يكون الاستغناء عن النفط الروسي خياراً منطقياً في ظل ظروف كهذه، فتوريط الهند بخيار من هذا النوع يمكن أن يكون بمثابة رصاصة تطلقها نيودلهي على أقدامها.

ذلك لا يعني أن الخيار يمكن أن يكون سهلاً، بل إن الهند في موقع لا تحسد عليه، فبمجرد بدء التلويح بالعقوبات والرسوم الجمركية فهذا يعني أنها لا تملك الكثير من الوقت قبل أن تجد نفسها تبتعد بشكل متسارع عن الغرب، بل ومضطرة أيضاً لإيجاد حل توافقي مع الصين، فإن أي تأخير في إجراءات من هذا النمط سيجعل الهند أمام حالة من الانكشاف، وتخاطر باقتصادها واستقرارها السياسي، خاصةً وأنّها بحاجة لتوسيع إمكانياتها للوصول إلى أسواق الشرق في مواجهة الرسوم الجمركية.

خلاصات أوليّة

إن السلوك الأمريكي يبلغ أشد مستويات العداء، فهو لا يستهدف العلاقات الهندية الروسية فحسب، بل هي خطوة حتمية في اتجاه استهداف كل القوى الصاعدة وعرقلة تطورها، فإن العلاقات الهندية-الروسية ساهمت بالفعل في منع واشنطن من تحقيق هدفها بخنق روسيا، لكن هذا التكاتف لم يكن ناتجاً عن رغبة الهند ببعض النفط الرخيص، بل هو في الواقع أكثر عمقاً ومؤشر جدي على إدراك هذه الدول لحقيقة أنّهم جميعاً مستهدفون، وإن الهجوم اليوم على روسيا لن يكون محطة واشنطن النهائية، بل إن اشتداد أزمة هذه الأخيرة سيحتم عليها سلوكاً عدائياً غير مسبوق لا يمكن مواجهته إلا عبر أعلى درجات الترابط بين دول الجنوب العالمي، فترامب في تصريحه الأخير لم يحاول حتى إخفاء هدفه الحقيقي حين قال: «لا يهمني ما تفعله الهند مع روسيا، يمكنهما أن يدمرا اقتصاديهما الميتين معاً، لا يهمني ذلك على الإطلاق».

أوكرانيا باتت نقطة صراع غربية - غربية

يُبدع الغربيون كل حين حيلاً وذرائع وآليات تهدف لشيء واحد فقط في أوكرانيا، وهو إدامة الاشتباك وجعلها «حرباً أبدية»، وذلك بعد خلافات سياسية بعضها صحيح، ومعظمها مسرحي مرتبط بتوجيه الرأي العام.. وكان من آخر هذه الإبداعات هو الإعلان عن صندوق جديد لتمويل أوكرانيا ودعمها عسكرياً.

■ يزن بوظو

جاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بهدف «إنهاء الحرب الأوكرانية» لينتهي به المطاف منخرطاً بها بشكل يوازي إدارة الرئيس السابق جو بايدن ووفق المسار نفسه، مع هامش بسيط يأمل ترامب تحقيقه: خروج واشنطن من تكاليف الصراع وتحميلها على الأوروبيين وحدهم، إلا أن هذا الأمر، وإن تحقق، لا يعني خروج واشنطن من مستنقع أوكرانيا بحال من الأحوال.

خلال الفترة القريبة الماضية أعلن كلاً من ترامب والأمين العام لحلف الناتو عن اتفاق لإطلاق صندوق جديد يسمح بشراء الأسلحة الأمريكية، أو نقلها باستخدام أموال دول حلف الناتو، وتأمل دول الحلف أن هذه الآلية ستوفر أسلحة بقيمة 10 مليارات دولار مبدئياً.

وتتضمن الخطة الجديدة إنشاء حساب جار للحلف يمكن للدول الأعضاء إيداع الأموال به لشراء الأسلحة الأوكرانية، وذلك بعد موافقة القائد العسكري الأعلى لحلف شمال الأطلسي في أوروبا، على نوعية الأسلحة وكميتها.

قد توحي الآلية السابقة- مع تأكيد ترامب المكرر أن الأموال سيدفعها الأوروبيون- أن الولايات المتحدة لن تنفق شيئاً على تسليح أوكرانيا، وهي رسالة موجهة للرأي العام الأمريكي أولاً، فإنهاء الحرب قد يساوي عدم صرف أموال الأمريكيين عليها بنظر الأمريكيين، وبذلك يكون ترامب قد حقق جزءاً من هدفه أمام ناخبيه. إلا أن أي متابع ومطلع، يرى أن ذلك لا يعني إلا تورطاً أكبر للكتلة الغربية، وزيادة حدة التناقضات الداخلي ضمنها، ومن جهة أخرى أن التمويل الأمريكي المرتبط بأوكرانيا لا يقتصر فقط على «صفقات السلاح» وإنما أيضاً على تشغيلها، فضلاً عن النشاط الاستخباراتي المتواصل ومعلوماته التي يقدمها الأمريكيون لكييف، بالإضافة للقواعد والقوات العسكرية الأمريكية المنتشرة في أوروبا، والتي تؤثر بدورها على عموم سير الصراع، وغيرها تفاصيل كثيرة.

ما يختلف بين إدارة بايدن وإدارة ترامب هي النوايا فقط.. حيث أن نوايا الإدارة السابقة تنسجم مع الأهداف الموضوعية للمركز الأمريكي بمواجهة روسيا، ومحاولة إضعافها وهزيمتها، أو على الأقل إدامة الاشتباك إلى ما لا نهاية، أملاً بإضعاف موسكو واستنزافها حتى يتغيّر شيء ما، أما نوايا ترامب فسرعان ما تم ترويضها وتكييفها مع الدوافع الموضوعية، وجل ما يفعله الآن هو محاولة الخروج من الملف دون هزيمة يتحمل مسؤوليتها هو أو بلاده، هذا فضلاً عن أن نواياه اتجاه روسيا لم تكن سليمة يوماً.

إن الصراع الأوكراني الجاري بدأ مع روسيا بشكل غربي موحد، ثم انتقل ليصبح صراعاً سياسياً ومالياً بين ترامب وبايدن، ولاحقاً بين أوروبا والولايات المتحدة، والآن مع انتقال مركز ثقل تمويله إلى الجزء الأوروبي، سيزداد الصراع بين الدول الأوروبية نفسها، وخلف هؤلاء جميعها سيرتفع الصراع بين النخب الأوروبية والأمريكية وشعوبهم.. وعلى الجهة المقابلة تقف روسيا بشكل متحد ومستقر، وتتقدم ميدانياً بشكل ثابت ومتواصل، بل وتدعو لخفض الإنفاق الدفاعي بمقابل رفعه لدى دول الناتو.

جحيم غزة المستمر.. ومصر تحت الضغط

لا يزال جحيم غزة يتسع ويتعاظم كل يوم، ويقدم أهلنا الفلسطينيون تضحيات جسيمة ويتحملون عذابات عظيمة لا لأجل غزة وفلسطين وحدها، وإنما نيابة عن كل المنطقة ولأجلها.. إن «الإسرائيلي» في هذا السياق يعمل ما في وسعه لجعل الحياة في قطاع غزة أمراً شبه مستحيلٍ، ضاغطاً بذلك باتجاه التهجير، ومهدداً مصر.

■ ملاذ سعد

يستمر الصهيوني في إجرامه بإطار ما أسماه «عمليات عربات جدعون» الأخيرة، والتي أنتجت حصاراً إنسانياً خانقاً على سكان غزة البالغ عددهم مليونين، وصلت حدّ المجاعة، وبلغ عدد الشهداء الفلسطينيين نتيجة الجوع وسوء التغذية أكثر من 150 بينهم أطفال.

وبالإضافة لذلك، يستهدف العدو «الإسرائيلي» منتظري المساعدات الإنسانية المدنيين بالرصاص الحيّ، ووفقاً للأمم المتحدة فقط استشهد نحو 1373 فلسطينياً أثناء انتظارهم المساعدات في غزة منذ27 أيار 2025، وفي 2 أب قتل أكثر من 35 فلسطينياً من منتظري المساعدات عند محوري زيكيم ونتساريم، بينهم أطفال ونساء.

وأمام هذا الوضع تقوم مجموعة صغيرة من الدول بينها الأردن ومصر وفرنسا وغيرها بإلقاء إنزالات جوية لمساعدات إنسانية، إلا أنها لا تشكل قطرة ببحر الاحتياج لسكّان القطاع.

وفوق ذلك تستمر العمليات العسكرية للعدو الصهيوني بالقصف المدفعي والجوي على مناطق متفرقة من قطاع غزة، مستهدفاً المباني السكنية، والطبية، والبنية التحتية للقطاع عموماً، واضعاً هدفاً إجرامياً بتهجير مليوني فلسطيني نصب أعينه.

في المقابل، ورغم هول الوضع الإنساني، وصعوبة العمل العسكري، تستمر المقاومة الفلسطينية في غزة بالمواجهة العسكرية المباشرة مع جنود وآليات العدو محققة أهدافاً دقيقة بعمليات نوعية، كان من أواخرها تفجير عبوات ناسفة بمحاضن العدو الصهيوني جنوب مدينة خان يونس، واستهداف جنوده وآلياته بقذائف الهاون وصواريخ من نوع «رجوم».

على المستوى السياسي، تعرقلت مفاوضات الدوحة الأخيرة بشكل مقصود من قبل «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يصرّان على استسلام «حماس» بشكل كامل وتسليم سلاحها، وهو مطلب وشرط مسبق يهدف بالضبط لنسف المفاوضات، لتؤكد «حماس» رفضها القاطع لتسليم سلاحها قبل قيام دولة فلسطينية كاملة، وتطالب باتفاق شامل ينهي الحرب للإفراج عن كامل المختطفين «الإسرائيليين».

إن عرقلة المفاوضات تهدف لشراء الوقت بغية الضغط على مصر في سياق خطة التهجير لفلسطينيي قطاع غزة، إلا أن مصر تقف موقفاً حازماً بهذا الشأن، وتتعرض لضغوط سياسية واجتماعية كبيرة، فمن جهة يُعد تهجير سكان قطاع غزة إلى سيناء تهديداً للأمن القومي المصري من قبل العدو الصهيوني، ومن جهة أخرى فإن تحدّي الصهيوني والأمريكي وإدخال المساعدات لقطاع غزة برأ- مروراً بسيناء عسكرياً- يحتاج تنسيقاً إقليمياً ودولياً عالياً، ويمكن أن يتحول إلى إجراء تصعيدي كبير، وبذلك فإن مصر تواجه بالفعل تهديدات غير مسبوقة ذات طابع مركب، وإن استمرار الوضع في غزة على حاله سيدخل المنطقة بنفق مظلم، فضلاً عن المآسي التي حلّت بسكان القطاع.

الغربيون يهددون إيران بإعادة فرض عقوبات مجلس الأمن

عادت مفاوضات «البرنامج النووي الإيراني» لتتصدر المشهد مجدداً بعد الضربات «الإسرائيلية» والأمريكية الأخيرة، التي زعمت القضاء عليه، ثم اقتصر الأمر على ادّعاء تأخيره بضعة أعوام، ولاحقاً تحوّل لبضعة أشهر.. ليدور الحديث الآن عن مساع أوروبية وأمريكية للوصول لاتفاق جديد بحلول نهاية شهر آب الجاري.

تقود الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية فيما يعرف بمجموعة E3 التي تضم ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، الجهود السياسية الجديدة للتوصل لاتفاق نووي جديد مع إيران، ووفقاً لتقرير نشره موقع «أكسيوس» فإن وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو قد اتفق مع نظرائه الفرنسي والألماني والبريطاني في مكالمة هاتفية على تحديد نهاية شهر أب الجاري موعداً نهائياً للتوصل لاتفاق نووي مع إيران.

ولم يخلُ هذا الأمر من التهديدات بطبيعة الحال، فبحال لم يتم التوصل لاتفاق بحلول هذا الموعد، تخطط هذه القوى لتفعيل ألية تعيد من خلالها فرض جميع عقوبات مجلس الأمن الدولي التي تم رفعها بموجب اتفاق «خطة العمل الشاملة المشتركة» لعام 2015.

وتضغط الولايات المتحدة والدول الأوروبية على إيران للسماح باستئناف مراقبة مفتشي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» للمنشآت النووية الإيرانية، ويدعون لإزالة حوالي 400 كلغم من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%.

توضح إيران بدورها، أنها ليست على عجلة من أمرها لعقد مفاوضات، حيث قال مساعد وزير الخارجية الإيراني خطيب زاده: إن طهران ليست على عجلة للقيام بأي نوع من التواصل غير المباشر، وبأي شكل مع الولايات المتحدة «إلا إذا تأكدت من وجود ضمانات كافية لتحقيق مفاوضات مثمرة» مشيراً إلى أن الأطراف الغربية ترسل الكثير من الرسائل والإشارات التي تفيد باستعدادها العودة إلى طاولة المفاوضات.

إن التجربة الإيرانية السابقة، والتي أفضت إلى ما أفضت إليه من عدوان عسكري «إسرائيلي» أمريكي مباشر على إيران، الذي هدم بشكل كبير كل عوامل الثقة الهشّة التي كانت موجودة سابقاً، وعليه فإن الجانب الإيراني لا يرى أيّ جدوى من عقد مفاوضات وسط الظروف الحالية التي تدل أساساً على أن «إسرائيل» تستعد لجولة عسكرية جديدة.. وذلك فضلاً عن الموقف الأمريكي- الأوروبي السابق ذكره، والذي يعني مسبقاً توجه هذه الدول لإعادة فرض العقوبات، مما يشير ويهدف لا للضغط، وإنما لنسف إمكانية عقد مثل هكذا مفاوضات ضمن هذه الظروف.

تداعيات الهزيمة الاستراتيجية الغربية

منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا عام 2022، تجاوزت تبعاتها حدود أوروبا. إذ إنّ «الهزيمة الاستراتيجية الغربية» باتت واضحة المعالم — بمعنى عجز الولايات المتحدة وأوروبا عن تحقيق أهدافهما المُعلنة ضد روسيا — سيكون لها صدى في جميع أنحاء العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط أكثر من غيرها. فالقوى الإقليمية بدأت فعلاً بإعادة ضبط مواقفها الأمنية، وتحالفاتها الدبلوماسية، واستراتيجياتها الاقتصادية استجابةً للتحولات في ميزان القوى العالمي.

■ عروة درويش

نحاول هنا تحليل التأثير المباشر للفشل الغربي في أوكرانيا على بلدان رئيسية في الشرق الأوسط مع التركيز على التداعيات العسكرية/الأمنية، وإعادة التموضع الدبلوماسي، والانكشافات الاقتصادية/الطاقوية، وذلك في علاقتها مع روسيا، وبالمحصلة مع التحالف الصيني والإيراني مع روسيا.

تركيا

أظهرت الحرب في أوكرانيا بوضوح موقع تركيا الجيوسياسي الفريد بين الناتو وشركائها في أوراسيا. فالهزيمة الغربية في أوكرانيا ستعزّز قناعة أنقرة بـ«الاستقلال الاستراتيجي»، وتُكرّس دورها كقوة توازن إقليمية. خلال الصراع، نجحت تركيا في التعامل مع جميع الأطراف: دعمت أوكرانيا عسكرياً عبر بيعها الطائرات المسيّرة، لكنها حافظت على علاقاتها مع روسيا ورفضت الانضمام للعقوبات ووسّعت التعاون الدفاعي مع موسكو «مثل صفقة منظومة S400».

وفي حال تراجعت هيبة الغرب بعد أوكرانيا، فقد تُضاعف تركيا من هذا النهج. عسكرياً، ستسعى أنقرة لاستغلال أي تراجع في الحضور الأميركي/الأطلسي. وقد تسعى أيضاً إلى دور أمني أكبر في مناطق مثل جنوب القوقاز أو ليبيا، لملء الفراغات الناتجة عن تراجع التركيز الأميركي/الأوروبي. رغم أنّ هناك مخاوف لدى قسم من الأتراك، فإنّ التحولات الأمنية الإقليمية تصبّ إجمالاً في مصلحة تركيا؛ إذ تستمر في تحديث جيشها بمصادر متنوعة «بما في ذلك تصنيع مسيّرات محلّية وشراكات آسيوية محتملة»، وتُقدّم نفسها كوسيط لا غنى عنه بين الشرق والغرب.

كما تمتلك تركيا براعة ملحوظة في إعادة ضبط تحالفاتها، والهزيمة الغربية في أوكرانيا ستُشجّع أنقرة على تعميق هذا النهج المتعدّد. فقد تبنّت حكومة أردوغان سياسة خارجية متعددة الاتجاهات: حوار مع موسكو وطهران من جهة، واستثمار نفوذها داخل الناتو من جهة أخرى.

ومع تراجع النفوذ الأميركي/الأوروبي، تبدو تركيا مُهيّأة لتعزيز علاقاتها مع القوى الصاعدة. فقد أبدت اهتماماً متزايداً بالانضمام إلى تكتلات مثل «بريكس» ومنظمة شنغهاي للتعاون، ولو بصفة مراقب أو شريك. وطرح بعض المسؤولين فكرة انضمام تركيا لـ«بريكس» كاعتراف بالواقع العالمي المتعدد الأقطاب.

العلاقة مع روسيا والصين قد تصبح أكثر تعاوناً علانية. فتركيا، رغم رفضها لضمّ القرم وبيعها أسلحة لأوكرانيا، حافظت على علاقات «وظيفية» مع موسكو – شملت التجارة والطاقة والدبلوماسية الإقليمية. ويُتوقّع استمرار سياسة «التوازن الجيوسياسي» التركية، خاصة في ظل شعورها بتراجع الهيمنة الغربية. يتوقّع، على المدى المتوسط على الأقل، أن تستمر تركيا في تعزيز نهجها الدبلوماسي المستقل، هذا مع الاستمرار في معارضة الغرب «بشكل انتقائي» لتعزيز دورها وتعظيمه في مؤسسات الغرب.

وفي شرق أوسط أقلّ خضوعاً للهيمنة الأميركية، ترى أنقرة فرصةً للعب دور الوسيط الأبرز، سواء في صراعات كأوكرانيا «حيث استضافت محادثات وصفقة الحبوب»، أو في هندسة منظومة أمنية جديدة. باختصار، ستواصل تركيا، لفترة ما، سياسة الموازنة الذكية: التقرّب من روسيا والصين عند الحاجة، مع الحفاظ على ما يكفي من التناغم مع الغرب لتجنّب العزلة – وهي رقصة معقّدة، تُصبح أسهل مع ضعف القبضة الغربية.

من الناحية الاقتصادية، فإنّ فشل الغرب في أوكرانيا سيُعزّز الاتجاهات التي استفادت منها تركيا مسبقاً. فقد تحوّلت أنقرة إلى قناة عبور اقتصادية حيوية بفعل العقوبات ومسارات التجارة بين الشرق والغرب. منذ عام 2022 ازدهرت التجارة الروسية–التركية، وأصبحت تركيا ملاذاً لرؤوس الأموال والبضائع الروسية الخاضعة للعقوبات.

وتعهّد أردوغان بمضاعفة التبادل التجاري مع موسكو، ليبلغ 100 مليار دولار، رغم انزعاج الغرب. ومع ضعف العقوبات الغربية «بسبب الانقسام أو تعب التنفيذ»، ستُوسّع تركيا تجارتها مع روسيا في مجالات الطاقة والزراعة والتكنولوجيا، ما يُكرّس دورها كـ«بوابة اقتصادية» لروسيا إلى العالم.

الطاقة عنصر محوري هنا، فتركيا تعتمد على الغاز الروسي، وموسكو تبني أول محطة نووية تركية، لكنها تسعى أيضاً لتكون مركزاً لنقل الغاز من بحر قزوين والشرق الأوسط إلى أوروبا. وإذا تراجع الغرب، قد تزداد حاجة أوروبا لمسارات بديلة تمر عبر تركيا، ما يُعزّز نفوذ أنقرة.

كما أنّ أسعار النفط والغاز المرتفعة بسبب الحرب عزّزت قوة تركيا الإقليمية: رغم كونها مستورداً للطاقة، فاوضت أنقرة موسكو للحصول على خصومات وتأجيل دفعات، كما حصل في 2022 لتخفيف الضغط على اقتصادها.

من جهة أخرى، تزايد استخدام تركيا للمقايضات باليوان الصيني، واستقبلت استثمارات خليجية لدعم اقتصادها، ضمن تحوّل ناجم عن تشككها بالدعم الغربي. ومع تراجع اليد الغربية، قد يتسارع تعاظم النفوذ الاقتصادي الصيني في تركيا – إذ تموّل بكين مشاريع بنى تحتية تركية، وقد تُدمج أنقرة بعمق أكبر في «الحزام والطريق». في الوقت ذاته، ستُواصل تركيا التعاون مع روسيا في نقل الطاقة، مثل توسيع خط «ترك ستريم»، حيث تُعتبر تركيا شريكاً حاسماً لموسكو لتجاوز القيود الغربية.

باختصار، فإنّ استراتيجية تركيا الاقتصادية تقوم على تحويل الغموض الجيوسياسي إلى مكاسب: الاستفادة من موقعها كوسيط بين الغرب المعاقب وروسيا المعاقبة. وإذا فشل الغرب في أوكرانيا، فإنّ هذا الدور التركي سيزدهر أكثر، ويُشجّع على مزيد من الاستقلال المالي عن المؤسسات الغربية.

ستواصل تركيا لفترة ما سياسة الموازنة الذكية بين التقرّب من روسيا والصين من جهة والحفاظ على تناغمٍ كافٍ مع الغرب لتجنّب العزلة من جهة ثانية

السعودية

تُعيد المملكة السعودية تقييم علاقاتها الأمنية، ومن شأن فشل غربي مُتصوّر في أوكرانيا أن يُسرّع توجه الرياض نحو تنويع استراتيجياتها الدفاعية. ورغم استمرار اعتماد المملكة على الدعم الدفاعي الأميركي، إلا أنّ الشكوك في موثوقية واشنطن تزايدت في السنوات الأخيرة. فالهزيمة الغربية في أوكرانيا – بما تُجسّده من تراجع للهالة الأميركية – تُعزّز القناعة السعودية بأنّ عليها إدارة أمنها الإقليمي بنفسها واستكشاف شراكات جديدة.

وقد أظهرت السعودية بالفعل استعدادها لمخالفة واشنطن عندما تتضارب المصالح: قادت خفضاً لإنتاج النفط ضمن إطار «أوبك+» بالتنسيق مع روسيا، رغم الضغوط الأميركية لعزل موسكو. ويعكس ذلك مستوى من التناغم الاستراتيجي، حيث يتفق البلدان على إدارة أسواق النفط بما يخدم تمويل دفاعاتهما، بصرف النظر عن رغبات الغرب.

وفي سياق ما بعد أوكرانيا، يُتوقّع أن تُوسّع السعودية تعاونها الدفاعي مع قوى غير غربية. وقد حصل ذلك سابقاً: فالمملكة اشترت صواريخ بالستية من الصين، ووردت تقارير عن بحثها شراء منظومات S400 الروسية. وإذا تراجعت القدرة الأميركية على الردع أو العقاب، فقد تذهب الرياض نحو شراء أسلحة متقدمة من روسيا أو الصين، لتُكمل ترسانتها الغربية.

كما قد تشهد المنطقة تعاوناً عسكرياً أو استخباراتياً جديداً مع روسيا أو الصين أو حتى إيران، في ظل تراجع الثقة بمظلة الحماية الأميركية. فعلى سبيل المثال، التقارب السعودي–الإيراني المفاجئ، الذي رعته الصين في آذار 2023، خفّف منسوب التوترات واعتُبر مؤشراً على أنّ دول الخليج باتت تُعوّل على الدبلوماسية الإقليمية لا على التدخل الأميركي.

وبما أنّ الحرب في أوكرانيا مستمرّة في إثبات عدم فاعلية دعم الولايات المتحدة، فقد تستنتج الأنظمة الخليجية بأنّ عليها حلّ نزاعاتها بعيداً عن الرهان على تدخلات واشنطن. والنتيجة المتوقعة: أمن خليجي أكثر انسجاماً مع تعددية الأقطاب، حيث تبقى السعودية من الناحية الشكلية حليفاً لواشنطن، لكنها تُنسّق أمنياً مع الصين «كشريك استراتيجي شامل»، بل وحتى مع روسيا وإيران، لضمان مصالحها.

دبلوماسياً، تتجه السعودية نحو انفتاح غير مسبوق على قوى غير غربية، وهو توجّه سيزداد عمقاً مع استمرار تراجع النفوذ الغربي. إذ إنّ نهج الرياض الاستقلالي في السياسة الخارجية أصبح جلياً في موقفها المحايد من حرب أوكرانيا وتنامي علاقاتها مع الصين وروسيا.

ويرى مراقبون إقليميون أن الشركاء العرب لم يروا فائدة في «مواجهة موسكو»، بل رأوا في الولايات المتحدة شريكاً متقلباً يفتقر للثبات. ومع اقتراب انهيار السياسة الغربية تجاه أوكرانيا، فإنّ هذه القناعة ستترسّخ. ومن المرجّح أن تُكثّف السعودية انخراطها مع القوى الصاعدة: فقد انضمت إلى منظمة شنغهاي كشريك حوار، وأعلنت الانضمام رسمياً إلى «بريكس» قبل أن تعلّق لاحقاً عملية الانضمام لأنها «لا تزال تدرس الأمر».

وقد كانت وساطة الصين بين السعودية وإيران نقطة تحوّل رمزية؛ فقد اعتُبرت مؤشّراً على «تراجع النفوذ الأميركي» في الشرق الأوسط، وتقدّم واقع تعددية الأقطاب. أما على مستوى التحالفات، فتعمد السعودية إلى تقوية مجلس التعاون الخليجي، وتُوقّع مشاريع بنى تحتية

في أوكرانيا على تركيا والسعودية والعراق

واتصالات مع الصين، وتُنسّق إنتاج النفط مع روسيا. حتى الوجود السعودي في ملفات تثير حفيظة واشنطن بات أكبر، مثل العمل الدبلوماسي الحثيث من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية وتنشيط حل الدولتين.

ويُمكن وصف هذه المقاربة بأنها «توجّه شرقي» سعودي، لا يعني بالضرورة القطيعة مع أميركا – فالاعتماد المتبادل في مجالات الأمن والاقتصاد ما زال كبيراً – لكنّه يعني أنّ الرياض، في حال فشل الغرب في أوكرانيا، ستكون أكثر جرأة في موازنة تحالفاتها: علاقات ودية مع واشنطن، لكنها تُراهن على بكين كمستثمر أول وميزان جيو–استراتيجي، وعلى موسكو كشريك نفطي ومزوّد سلاح. والرسالة الدبلوماسية واضحة: لم تعد السعودية مستعدة لوضع كل بيضها في السلة الغربية، بل ترى العالم من منظور مصلحي متعدّد الأقطاب.

اقتصادياً، استفادت السعودية من تداعيات حرب أوكرانيا، وسيُطيل فشل الغرب أمد هذه المكاسب، ويُعيد تشكيل مسارات الطاقة العالمية بما يخدم الرياض. فقد أدّت الحرب إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز وتحوّلات في العرض، ما وضع السعودية «أكبر مصدّر للنفط» في موقع حاسم.

ورغم ضغوط الغرب لعزل روسيا اقتصادياً، اختارت الرياض تنسيق إنتاج النفط معها ضمن «أوبك+». بل إنّ هذا التعاون النشط بين موسكو والرياض ساهم في إضعاف العقوبات الغربية عبر إبقاء الأسعار مرتفعة، ما منح روسيا مداخيل إضافية لتمويل حربها.

فالسياسة النفطية للمملكة، القائمة على تعظيم العائدات وحماية وحدة «أوبك+»، لن تتغير، خاصة وأنّها تتقاطع مع مصالح روسيا. وقد ساهمت أسعار الطاقة المرتفعة في تعزيز مالية الدولة، مما مكّنها من تمويل مشاريع «رؤية 2030»، وتقليل الاعتماد الفوري على الاستثمارات الغربية.

في الوقت نفسه، فإنّ تحوّل أوروبا عن الطاقة الروسية زاد الطلب الأوروبي على نفط وغاز الخليج، ما منح دول الخليج حصة سوقية أوسع ونفوذاً أكبر. فعلى سبيل المثال، أبرمت السعودية ودول مثل قطر اتفاقيات طويلة الأمد لتصدير الغاز إلى أوروبا، ما جعلها بدائل مفضّلة عن روسيا، وأعاد تشكيل الروابط الاقتصادية الخليجية مع الغرب على أسس أكثر توازناً.

بعيداً عن النفط، تُكثّف السعودية ارتباطها الاقتصادي مع الصين. فبكّين هي الزبون الأكبر للنفط السعودي، وهناك أحاديث عن تسعير بعض صادرات النفط باليوان، ما قد يُقوّض هيمنة الدولار. كما وُقّعت اتفاقيات ضخمة بين الطرفين في مجالات التكنولوجيا والبنية التحتية، وتُعتبر المملكة محوراً أساسياً في «الحزام والطريق» «مثل مشاركة شركات صينية في مدينة «نيوم» وشبكات الجيل الخامس».

كما استثمرت الصناديق السيادية السعودية بهدوء في أصول طاقة روسية، واستمر التبادل التجاري «حبوب، معادن، تكنولوجيا دفاعية» رغم العقوبات. وبهذا، نشأ محور سعودي–روسي في أسواق الطاقة يُضعف قدرة الغرب على فرض شروطه. داخلياً، قد يُعزّز إدراك تراجع الغرب تصميم المملكة على تطوير صناعاتها المحلية «مثل الدفاع والطاقة النووية»، إذ تُعتبر الاعتمادية على الواردات الغربية نقطة ضعف.

العراق

في العراق، سيتجلّى أثر فشل الغرب في أوكرانيا عبر تعاظم نفوذ إيران وروسيا على حساب الوجود الأميركي. إذ يقع العراق في صميم التنافس الشرقي–الأمريكي، ويعيش وضعاً أمنياً هشاً تتخلله قوات أميركية محدودة، إلى جانب ميليشيات قوية موالية لإيران.

أي إخفاق أمريكي عالمي، كما في أوكرانيا، من شأنه أن يُعزّز الأصوات العراقية المُطالبة بانسحاب أميركي كامل. وقد بلغ هذا الضغط ذروته بعد اغتيال الجنرال الإيراني قاسم سليماني في بغداد عام 2020، وسيعود بزخم أقوى إذا بدا أنّ واشنطن مُنهكة، مُشتتة أو فاقدة للمصداقية.

أما القوى العراقية المناهضة للغرب – ويندرج ضمنها قوات الحشد الشعبي الملحقة اسمياً بوزارة الدفاع – فقد أبدت دعمها السردي لموسكو في أوكرانيا، وكرّرت خطاباً عدائياً تجاه السياسات الأمريكية. أبدت بعض الفصائل تعاطفاً علنياً مع روسيا، وصوّرت الحرب كـ«صراع عادل ضد العدوان الغربي». مع الفشل الغربي القريب نسبياً في أوكرانيا، ستشعر هذه الميليشيات وتياراتها السياسية بالتمكين السياسي والأيديولوجي. قد تضغط على الحكومة العراقية لتوقيع اتفاقيات أمنية جديدة مع روسيا أو توسيع التعاون الاستخباراتي مع إيران، مستندةً إلى سردية فشل الحلف الأطلسي وأمريكا في تحقيق الأمن.

يُذكر أنّ العراق وإيران وروسيا يتعاونون أصلاً عبر مركز استخبارات مشترك في بغداد لمكافحة «داعش»، وقد يتطوّر هذا التنسيق نحو ترتيبات دفاعية أعمق إذا خفتت اليد الأمريكية. كما أنّ مبيعات السلاح الروسي للعراق – التي تباطأت بفعل العقوبات والضغوط الغربية – قد تُستأنف بقوة: من دبابات T90 إلى أنظمة دفاع جوي، إذ لطالما أبدت بغداد رغبة في تنويع مصادر التسليح بعيداً عن الغرب.

مع تراجع الحذر من الرد الأميركي، قد تتجه الحكومة العراقية لتوسيع صفقاتها مع موسكو، وربما أيضاً مع الصين «خاصةً في مجال المسيّرات». باختصار، قد تنحرف البنية الأمنية العراقية نحو الاعتماد على الشركاء الشرقيين، فيما يتآكل رصيد الولايات المتحدة كداعم أمني موثوق. وهذا التحول قد يعيد تشكيل معادلة القوة داخلياً ويمنح اليد العليا لمحور إيران–روسيا في التخطيط الأمني العراقي.

يؤمن بعض الفاعلين السياسيين العراقيين بأنّ تعزيز الشراكة مع روسيا يعني تقوية إيران أيضاً، وهو ما يعتبرونه مكسباً. في الوقت ذاته، تُجمع غالبية الأطراف الوازنة في بغداد على تحسين علاقاتها مع دول الخليج وتركيا، لتلعب دور «الجسر» بين الأطراف، ما يعني في محصلته الوقوف في وجه المشاريع الأمريكية بتفتيت المنطقة. وقد ساهمت وساطة الصين في التقارب السعودي–الإيراني عام 2023 في تعزيز هذا المسار، إذ رحّبت بغداد بها باعتبارها تُخفف الضغط عنها. ويرى مراقبون أن هذه المصالحة قلّلت التوترات الطائفية والمنافسة بالوكالة داخل العراق.

اقتصادياً، واجه العراق، كغيره من دول الشرق الأوسط، ارتفاعاً حاداً في تكاليف استيراد القمح بعد اندلاع الحرب، مما أدى إلى تضخم أسعار السلع الأساسية وزيادة معدلات الفقر. وقد ساهم الحياد العراقي في ضمان استمرار استيراد القمح والأسمدة من روسيا وأوكرانيا، وهو قرار استراتيجي لضمان الأمن الغذائي. وإذا طال أمد النزاع بفعل فشل الغرب، ستستمر هذه الضغوط، مع ما تحمله من تبعات اجتماعية.

في المقابل، استفاد العراق مالياً من ارتفاع أسعار النفط، كعضو في «أوبك». فالعائدات النفطية تمثل معظم إيرادات الدولة، والحرب دعمت هذه الإيرادات عبر رفع الأسعار. وإذا تواصلت حالة عدم اليقين أو طال أمد الصراع، فمن المرجّح أن تبقى الأسعار مرتفعة – ما يفيد خزينة الدولة، حتى لو تضرّر المواطن من التضخم.

كما يُشارك العراق في إطار «أوبك+» إلى جانب روسيا والسعودية، ويُظهر التزاماً بالاتفاقيات، رغم الضغط الأمريكي لزيادة الإنتاج – ما يعكس أولويات بغداد في الحفاظ على شراكتها مع موسكو.

على المدى الأبعد، سيُصبح الدور الصيني في الاقتصاد العراقي أكثر مركزية. فالصين هي أكبر مشترٍ للنفط العراقي، ومستثمر رئيسي في مشاريع البنية التحتية «الموانئ، الكهرباء، تطوير الحقول النفطية». وفي ظل تردّد الغرب عن الاستثمار في بلد غير مستقر، تُصبح بكين الشريك الأبرز. وقد أبرم اتفاق «النفط مقابل المشاريع» بين العراق والصين عام 2019 بقيمة 10 مليارات دولار، بهدف إعادة إعمار البنى التحتية مقابل ضمانات نفطية – وهو نموذج قد يتوسّع إذا تراجعت الضغوط الغربية.

وتشير تقارير إلى أنّ ضغوط واشنطن أخّرت تنفيذ بعض المشاريع الصينية؛ لكن إذا تراجع النفوذ الأميركي، فقد تُنفّذ هذه المشاريع دون عراقيل، مما يفتح الطريق أمام الصين لبناء سكك حديدية، وشبكات كهرباء، واتصالات في العراق.

أما إيران، فتبقى الشريك الأكثر تشابكاً اقتصادياً مع العراق: من واردات الكهرباء والغاز، إلى الديون الضخمة المستحقّة على بغداد. وإذا خفتت القيود الأميركية، قد يتمكن العراق من تسديد هذه الديون بسهولة، وربما دمج شبكته الكهربائية مع إيران لتحسين إمدادات الطاقة.

أي إخفاق أمريكي عالمي كما في أوكرانيا من شأنه تعزيز الأصوات المُطالِبة بانسحاب أميركي كامل

الوقائع وترندات الصيف الحار

في عدوانه الهمجي المستمر على قطاع غزة استخدم العدو الصهيوني كل ما لديه من إمكانيات عسكرية واستخباراتية ونفسية، وكل ما في جعبته من الأدوات القذرة التي حرّمتها قوانين الحروب، لإركاع الفلسطينيين ودفعهم للاستسلام ولكنه فشل في تحقيق هدفه.

■ إيمان الاحمد

يتعاطف العالم أجمع مع مأساة العصر، التي ترتكب ضد أهل غزة وناسها، تتعاطف شعوب ونخب ثقافية وإعلامية مع الشعب الفلسطيني الذي لا يملك سوى الصبر يستخدمه سلاحاً، إلى جانب أسلحته المتواضعة الأخرى، في مواجهة ما يتعرض له، وبفضله تمكّن طوال أشهر الحرب السابقة من إنزال هزائم كُبرى «بجيش» الاحتلال المجرم. في المقابل تتجاهل نخب كاملة ممن يدعون الثقافة ويمتهنون الفن الوجع الإنساني في هذه البقعة الصغيرة من العالم، غزة التي أنهكها الجوع والحصار وأبى أهلها أن يخضعوا لعدوهم ويغيروا العنوان.

فقد حذّر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة من «مقتلة جماعية مرتقبة» تهدّد حياة أكثر من 100 ألف طفل خلال أيام، «إذا لم يُسمح بدخول حليب الأطفال والمكمّلات الغذائية فوراً». وأوضح المكتب، في بيان له يوم السبت 26 تموز، أنّ «نحو 40 ألف رضيع دون عام واحد، و60 ألف طفل دون عامين، يواجهون خطر الموت الجماعي الوشيك، بفعل انعدام حليب الأطفال بالكامل»، إضافةً إلى «استمرار الحصار الإسرائيلي الذي يمنع دخول أيّ من المستلزمات الأساسية، بما فيها المواد الغذائية والدوائية». وأشار البيان إلى أنّ «بعض الأمهات باتت تُرضع أبناءها المياه، بعد نفاد حليب الأطفال»، وسط «تصاعد مقلق في معدّلات سوء التغذية الحاد. وسجّلت المراكز الصحية مئات الحالات الجديدة يومياً، دون أيّ قدرة على الاستجابة الطبية، بفعل شبه انهيار القطاع الصحي».

لا توقف أخبار الجوع في غزة مهرجانات الفن والسياحة في بلدان المنطقة، ولا يؤثر في المؤسسات الثقافية التي تضع خططها الفنية وفق رؤية الأنظمة التي تحكمها غير آبهة بما يحدث في الجوار. وتثير أسماء هذه المهرجانات وبرامجها الغضب والاشمئزاز عند الناس. فقد أثار «مهرجان الأردن للطعام» غضباً وانتقادات عبر عنها الناس على صفحات التواصل الاجتماعي. وأطلقت دعوات لمقاطعة «مهرجان الأردن العالمي للطعام 2025» المقرر تنظيمه في عمّان بين 6 و11 آب الجاري. وانطلقت هاشتاغات مثل #ارفض_مهرجان_الطعام و#غزة_تموت_جوعاً، ضد الحدث، الذي يستضيف نخبة من الطهاة والمطاعم الأردنية، داعيةً إلى مقاطعته كونه يأتي في وقت يُقتل فيه عشرات الفلسطينيين يومياً نتيجة المجاعة، وسط صمت عربي ودولي.

أما على صعيد الفن فقد أعلن عن عاصفةٌ من الألبومات والإصدارات الغنائية في هذا الصيف، وذكرت وسائل إعلام أنه: «منذ سنوات خلت، لم يشهد شهرٌ كهذا الشهر إصداراتٌ لألبومات بهذه الكثافة. وكأنه مخطّطُ هجوم جماعي من قِبَل الفنانين لإغراق السوق بالأغاني». وتركّزت الألبومات الـ11 الجديدة على الساحتَين المصرية واللبنانية، بينما اكتفت مجموعة أخرى من الفنانين بإصدار أغانٍ منفردة.

«أغانٍ إيقاعية راقصة أو عاطفية هادئة»، لا مشكلةَ، المهم أن يتمايل «الفنانون» ويرقصوا على خشبات المسارح، ويرقص معهم جمهور لا يهتم بالسياسة ولا بالجوع ولا يعرف ما يحدث خارج حدود قوقعته الافتراضية.

السخط الشعبي طال «مهرجان جرش الغنيّ» الذي افتُتح أخيراً، ويستمر عشرة أيام، متضمناً حفلات فنية وعروضاً راقصة. وقد رأى فيه كثيرون أن «الأردن يعيش في عالم موازٍ، وسط تجاهل تام لما يحدث على بعد كيلومترات فقط منه».

تغرق صفحات الفن بأخبار «الألبومات، والمهرجانات والفيديو كليب المصور والجولات الفنية بين مصر والسعودية ولبنان...إلخ» فالصيف حار بطقسه وأحداثه والترفيه ضروري لتحسين المزاج وتخفيف وطأة الحقائق والحرائق التي تعيشها المنطقة، ولذلك كان من الضروري تقديم هذه الأنشطة، وكأن ما يحدث في الواقع والسياسة لا يعني هذا الجمهور الذي يحتاج الترفيه.

ثمة تعويم لحالة الفصام والانفصال بين السياسة والفن والثقافة، تقوم بها الأنظمة بشكل ممنهج منذ عقود وما زالت، وما هذه الأنشطة والبرامج الفنية والترفيهية سوى تعبير عنها، ولكن ما يثير السخرية والغثيان من الموجة المنتشرة في الوقت الحالي هو درجة التناقض الصارخ بين واقع يفتك بالإنسان والبلدان وسياسات أنظمتها في المجال الثقافي والفني والتي وصلت إلى حدود غير مسبوقة. وما يحدث في غزة وأهلها ليس سوى تكثيف لهذا الواقع. ولكن «الوقائع عنيدة» لا تستطيع المهرجانات والإيقاعات هزيمتها.

لا تقل (لا) للعميل!

«طُلب مني إطلاق النار على أطفال... وقيادي في الشركة قال لي: لا تقل (لا) للعميل – إنه الجيش الإسرائيلي، عميلنا هو الجيش الاسرائيلي»

هذا ما كشفه أنتوني أغيلار، العنصر السابق في القوات الخاصة الأمريكية «القبعات الخضراء» الذي عمل لاحقاً كمتعاقد خاص مع «مؤسسة غزة الإنسانية» المدعومة من الولايات المتحدة وإسرائيل، أن «الجيش الإسرائيلي» هو «العميل الفعلي» الذي تخدمه المؤسسة.

وقال أغيلار في مقابلة نُشرت الثلاثاء 29 تموز، إنه وأثناء توليه مهمة مراقبة في غرفة التحكم، تلقّى المتعاقدون أوامر عبر الراديو من جندي إسرائيلي بإطلاق النار على أطفال في موقع توزيع المساعدات. رغم اعتراضه على هذه الأوامر، وأضاف أن أحد مطلقي النار كان متمركزاً في البرج الجنوبي للموقع الرابع، ويحمل رشاشاً أوتوماتيكياً أطلق منه دفعات نارية، بينما كان المتعاقد الثاني يقف على ساتر ترابي، ويطلق هو الآخر النار من بندقيته باتجاه الحشود. وفي إحدى الحوادث التي وصفها في حديثه، أكد أن متعاقدين من الشركة أطلقوا الذخيرة الحيّة على مدنيين فلسطينيين، ثم بدأوا «بالاحتفال».

في مقابلة أخرى أجراها مع فرانس 24، كشف أغيلار أن ما رآه خلال فترة عمله شكّل له «صدمة أخلاقية»، ودفعه لكسر صمته. وقال إنه مقتنع أن مؤسسة غزة الإنسانية «متواطئة في جرائم حرب، وأنها متورطة في مشروع أثبت فشله منذ بدايته.»

من جهة أخرى، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير نُشر في الأول من الشهر الجاري، إن القوات «الإسرائيلية» أقامت نظاماً عسكرياً معيباً لتوزيع المساعدات في غزة، مما حوّل العملية إلى حمام دم ومصيدة للموت، وأكدت أن «عمليات قتل القوات الإسرائيلية للفلسطينيين الباحثين عن طعام هي جرائم حرب». وأكدت المنظمة: «أن القوات الإسرائيلية لا تقوم بتجويع المدنيين في غزة عمداً فحسب، بل إنها تطلق النار يومياً على أولئك الذين يحاولون بشكل يائس تأمين الطعام لعائلاتهم، وتوزع المساعدات بشكل عشوائي ويترك في أكثر الأحيان الأكثر ضعفاً وهشاشة من دون طعام»

وأضافت المنظمة أن «الوضع الإنساني الكارثي في غزة هو نتيجة مباشرة لاستخدام «إسرائيل» التجويع سلاح حرب، وهو جريمة حرب، فضلاً عن عرقلتها المتعمدة والمستمرة لدخول المساعدات الإنسانية وتأمين الخدمات الأساسية».

تكشف شهادة أغيلار الذي تم استدعاءه وتوبيخه بعد الحادثة لأنه «رفض الأمر»، وتقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الوجه الحقيقي لوحشية الاحتلال الصهيوني وجيشه والمؤسسات التي يشرف عليها بشكل مباشر، وقد طالبت منظمات حقوقية ومدنية بمحاكمة مؤسسة غزة الإنسانية، ووصفت دورها بأنه «خطر» في تسهيل حرب الإبادة، والتطهير العرقي. وأن المؤسسة الأمريكية، تعمل بغطاء إنساني زائف، ومراكز توزيع المساعدات التي أنشأتها لم تكن سوى واجهات لمعسكرات موت واحتجاز.

سياسات نتفليكس وانحيازاتها

ليس ثمة شك في انحياز الكثير من وسائل الإعلام الغربي ومؤسساته إلى آلة الحرب الصهيونية في السنتين الماضيتَين، لدرجة تحولت فيها بعض مؤسساته إلى جندي لخدمة هذه الآلة، ولخدمة التطبيع معها.

■ فاطمة الخلف

أصدرت «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان» أخيراً بياناً حـذّرت فيه من خرق منصّة «نتفليكس» للقانون، حيث أتاحت المنصة محتوى إسرائيلياً متنوعاً من مسلسلات وأفلام ووثائقيات، بعضها من إنتاج مباشر للشركة في الكيان العبري أو من شركات إنتاج إسرائيلية لبثها في لبنان.

وأوضح البيان أنّ هذه الأعمال، المصنّفة رسمياً من المنصّة تحت خانة «أفلام ومسلسلات إسرائيلية»، لا تقتصر على الإنتاج الفني فقط، بل تُروّج لرواية إسرائيلية موجّهة تسعى إلى التطبيع الثقافي مع الاحتلال والترويج لصورته الثقافية ونشرها خاصة بعد أن فقدت صورته بريقها وتكشف زيف المصداقية التي كان يدعيها.

واعتبرت الحملة أن بثّ هذه الأعمال في لبنان، هو شكل من أشكال التطبيع. «وأنّ السماح ببث هذا المحتوى محلياً يُشكّل خرقاً واضحاً لقانون المقاطعة، فضلاً عن إضفاء شرعية ثقافية على كيان الاحتلال، وفتح منفذ اقتصادي مباشر عبر الاشتراكات المدفوعة التي تستفيد منها الشركات «الإسرائيلية» المنتجة».

في الوقت الذي تحول فيه موقف المجتمع الغربي وبعض الوسائل الإعلامية الغربية وبعض النخب الثقافية والفنية لرفض الإبادة الجماعية ورفض سياسات التجويع والتهجير والإجرام التي يمارسها العدو بحق الفلسطينيين، وبدأ بانتقاد «إسرائيل» بشكل مباشر خاصة بعد أن تعرض ناشطون وصحافيون لتهجمات صهيونية مختلفة بسبب مواقفهم الداعمة لفلسطين. تقوم المنصة بإتاحة الفرصة للترويج الثقافي والسياسي للكيان الصهيوني في لبنان، عبر تقديمها لأعمال مثل، مسلسل «فوضى» «Fauda» الذي يروّج لرواية أمنية إسرائيلية مستوحاة من تجارب ضباط سابقين في قوات الاحتلال، ومسلسل Bros الذي يعكس حياة مشجعي نادي «بيتار القدس» المعروف بميوله اليمينية المتطرفة، بالإضافة إلى وثائقي The Motive والفيلم الكوميدي العبري Maktub، وكلاهما صُوّر في القدس المحتلة وبمشاركة «إسرائيلية». وقامت الشركة في السنوات الأخيرة بتوسيع شراكاتها مع كتّاب ومخرجين إسرائيليين، مما يكشف أن العلاقة بين المنصّة والصناعة الإسرائيلية ليست ظرفية، بل خياراً إستراتيجياً.

أكّدت الحملة على أنّها خاطبت «مكتب مقاطعة إسرائيل» للمطالبة بحذف المحتوى الإسرائيلي من مكتبة «نتفليكس» في لبنان، انسجاماً مع الموقف الرسمي للدولة الرافض للتطبيع، وحمايةً للوجدان الجمعي اللبناني من الاختراق الثقافي الممنهج. كما شدّدت على أنّ محتوى المنصّة يختلف من منطقة إلى أخرى، ما يجعل إزالة هذه الأعمال من السوق المحلية أمراً تقنياً ممكناً.

تتبع نتفليكس سياسة ممنهجة لا استثناء فيها، فالمنصة تستثمر بانتظام في صناعة الدراما الإسرائيلية، عبر إنتاج أعمال أصلية باللغة العبرية، والتعاون مع نجوم ومخرجين معروفين بولائهم للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

أخبار ثقافية

تراث غزة المُهدَّد في سويسرا

تناول معرض «التراث المُهدَّد»، الذي جرى تنظيمه في متحف الفنون والتاريخ في جنيف، جانباً نادراً من غنى التراث الأثري في غزة. وقد شمل المعرض 44 قطعة أثرية «من بين 530 قطعة» التي نجت من العدوان الإسرائيلي. وقد وصلت هذه القطع الأثرية، إلى جنيف في إطار معرض أقيم عام 2007. اكتسبت القطع المعروضة في جنيف، التي تشمل فترات تاريخية تمتد من العصر البرونزي إلى العهد العثماني، أهمية أكبر ومعنى أعمق مع تزايد الخطر المحدق بالتراث الثقافي في غزة بسبب العدوان المستمر.

وفي نيسان الماضي أعلن «معهد العالم العربي» في العاصمة الفرنسية باريس انطلاق معرض، بعنوان «كنوز منقذة من غزة: 5000 عام من التاريخ»، في الفترة من الـ3 من نيسان 2025 حتى الـ2 من تشرين الثاني القادم، احتفاءً بالتراثين الفلسطيني والشرقي، ويضم المعرض 130 عملاً أثرياً من تراث غزة. وبين هذه الكنوز، تبرز فسيفساء بيزنطية مذهلة من أبو برقة تُظهر أهمية غزة كمفترق طرق استراتيجي منذ العصور القديمة.

إعلان الهيئة العامة السورية للكتاب عن خطة ثقافية شاملة لإحياء التراث

أعلنت الهيئة العامة السورية للكتاب عن إطلاق خطة ثقافية شاملة تتضمن مشاريع لإحياء التراث السوري والعربي، وتنمية أدب الطفل، والتحول نحو النشر الإلكتروني. وفي تصريح للمدير العام للهيئة السورية للكتاب، أكد أن «الهيئة تسعى لإصدار كتابين تراثيين من أمهات الكتب كل ستة أشهر، ضمن رؤيتها لإعادة إحياء البعد التراثي السوري والعربي وإحياء شامل للتراث الثقافي بمفهومه الواسع».

كما أعلن مدير الهيئة عن إطلاق خطة لإعادة هيكلة مجلتي شامة وأسامة المتخصصتين بالأطفال، بمحتوى بصري وفكري متطور. وأكد مدير الهيئة في تصريحه: أن الخطة المعلنة ستشمل «إطلاق منصة رقمية رسمية للهيئة تشمل كل منشورات الطفل، إضافة إلى تطبيق مخصص على الهواتف الذكية يحتوي كتباً تفاعلية ورسوماً وتنفيذ برامج دعم للكتب المجانية، وتنفيذ اتفاقيات مع وزارة التربية والتعليم لضمان دخول الكتاب إلى المدارس. وإطلاق مسابقة وطنية لأفضل ديوان شعر شعبي، احتفاءً بالإبداع الشعبي السوري واللبناني والفلسطيني، ومكانته في تشكيل الوعي الثقافي»، حسب تعبيره.

كانوا وكنا

تأسس التلفزيون السوري «القناة الأرضية الأولى» وبدأ إرساله مساء يوم 23 تموز 1960 من قمة جبل قاسيون في دمشق بعد تحضيرات استمرت 150 يوماً. وكانت هذه هي شارة اليوم الأول للبث.

النار تحت الرماد... علينا احتواؤها وإطفاؤها

هدأت الأمور نسبياً في محافظة السويداء، ولكنها لم تهدأ تماماً؛ ما يزال الوضع حربياً إلى حدٍّ بعيد، عدد كبير من القرى في الريف الشمالي والغربي للمحافظة ما يزال مفرغاً من سكانه، وتسيطر عليه قوى مسلحة، منها ما هو محسوب على أجهزة الدولة، ومنها ما هو محسوب على العشائر، والتقديرات تتحدث عن أكثر من 150 ألف نازح داخلي ضمن المحافظة.

عمليات التدمير والحرق ما تزال مستمرة في القرى المهجرة، واشتباكات متقطعة وقصف بقذائف هاون، ما تزال تجري من وقت إلى آخر، بالتوازي مع استمرار إغلاق الطريق التجاري الأساسي بين دمشق والسويداء.

المساعدات تصل بشكل منتظم تقريباً، ولكنها أقل من احتياجات المحافظة، وتتركز على الطحين والمازوت وبعض الأدوية، مع غياب شبه كامل لوصول الخضروات واللحوم والسلع الغذائية والضرورية الأخرى، والتي لا حل لتأمينها إلا إنهاء الحالة الحربية، وفتح الطريق للتبادل التجاري الطبيعي.

بما يتعلق بشمال سورية وشرقها، والعلاقة بين الحكومة في دمشق وبين قسد، ظهر مؤشر سلبي يوم السبت 2 آب، هو تجدد الاشتباكات في ريف منبج، وفي ريف دير الزور الشرقي. المرجح هو أن هذه الاشتباكات قابلة للاحتواء حتى الآن، لكن الرسالة الضمنية التي تحملها هي رسالة خطيرة تعبر عن حجم التوتر القائم، وفحواها هو أن الخيار العسكري لم يتم سحبه عن الطاولة بشكل نهائي، وهو قابل للاستخدام في حال فشلت المفاوضات؛ ما يعني أن السير السلمي للوصول إلى حلول وتفاهمات ما يزال متعثراً، ولم يتحول بعد إلى الخيار الوحيد في ذهنية وعقلية الأطراف المتناقضة، على المستوى المحلي والإقليمي.

التوترات المتنقلة بالمعنى الأمني تكاد تشمل كل مناطق البلاد، ورغم أنها لا تتمظهر بأحداث كبيرة، إلا أنها تعبر عن نفسها بحوادث قتل وخطف وسلب هنا أو هناك، وعلى خلفيات طائفية في بعض الأحيان، وعلى خلفيات انتقامية ولصوصية في معظم الأحيان.

الوضع الاقتصادي لا يشهد انفراجات حقيقية، رغم العدد الكبير من مذكرات التفاهم التي جرى توقيعها، ورغم الوعود الاستثمارية الضخمة التي لا يمكن لها أن تتحول إلى واقع قبل الوصول إلى استقرار سياسي حقيقي، وبالتالي أمني واجتماعي. ناهيك عن أن العقوبات الأمريكية لم يتم رفعها عملياً، بل ويجري التهديد بإعادتها كاملة وربما مشددة، كما يظهر من المسار «القانوني» ضمن الكونغرس الأمريكي المتعلق بقانون قيصر.

بعد زيارة موسكو... ستزيد شراسة «الإسرائيلي»

بالنسبة للعلاقات الخارجية، وبعد إيحاء أمريكي كاذب لم يصمد إلا أشهراً قليلة، بدعم الأوضاع الجديدة في سورية، تبين ما كان معروفاً من الأساس، وهو أن السعي الأمريكي/«الإسرائيلي» متركز على دفع الأمور في سورية نحو مزيد من الانفجارات، بغرض إضعاف كل الأطراف السورية، وتجهيز الأرضية لتحويل سورية ككل إلى صاعق تفجير إقليمي، عبر المسائل الطائفية والقومية خاصة. وموازنة الضغط الأمريكي بفتح الباب نحو علاقات مع روسيا على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي، ما تزال في بداياتها، ومن غير المعروف إلى أي مدى يمكن أن تصل، وإلى أي مدى هي جدية بالفعل. ولكن بكل الأحوال، فإن المؤكد هو أن «الإسرائيلي» يقرأ التغير الجاري بشكل جدي، ويعتبره تهديداً للوضع «المريح» نسبياً بالنسبة له في سورية اليوم، أي الوضع الذي تكون فيه للأمريكي اليد العليا... ما يعني أن «الإسرائيلي» سيزداد شراسة ضمن المدى القريب، في محاولة لعرقلة تغيير التوازنات من جهة، وفي محاولة لاستغلال الموازين الحالية إلى الحد الأقصى من جهة أخرى، ما يعني أنه سيعمل على المزيد والمزيد من التفجير والقتل والاقتتال الداخلي...

«الإسرائيلي» يقرأ التغير الجاري بشكل جدي ويعتبره تهديداً للوضع «المريح» نسبياً بالنسبة له في سورية اليوم

بالنسبة لمسار العملية السياسية والإدارية الداخلي، وعملية الانتقال السياسي، فإن السائد ما يزال هو عقلية الاستئثار، وعدم الاستفادة من الكفاءات الهائلة الموجودة في صفوف السوريين، والاعتماد على الولاء السياسي معياراً أساسياً، بالتوازي مع مشاركة شكلية تحاول إبعاد الانخراط السياسي الجدي لمصلحة انخراط أهلي شكلي على أساس المكونات، وليس على أساس المواطنة المتساوية. وبالجوهر فإن عملية حوار وطني حقيقي واسع وشامل، لم تبدأ بعد، وينبغي أن تبدأ على وجه السرعة.

مؤشرات الطمأنة التي يجري العمل عليها عبر توقيع مذكرات تفاهم اقتصادية مليارية، وعبر حركة دبلوماسية نشطة، لم تعد قادرة وحدها على تهدئة الخواطر وبعث الطمأنينة في قلوب الناس، بل وباتت تظهر بوصفها تغطية على عدم التقدم الجدي في حل المشاكل الجوهرية العالقة في الداخل، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هذه الأوضاع الخطرة بمجملها، تستدعي نهوضاً وطنياً واسع النطاق، وعابراً للانتماءات ما قبل الوطنية، وعابراً للانتماءات الأيديولوجية من إسلامي ويساري وقومي، وباتجاه خطاب وطني جامع، وباتجاه حلول حقيقية قائمة على الحوار والمشاركة، وعلى تنفيذ فعلي لجوهر خارطة الطريق الموجودة في القرار 2254، والذي يتلخص بسيادة سورية ووحدتها وبحق شعبها في تقرير مصيره بنفسه عبر الحوار والتوافق.

الأداة العملية لتحقيق ذلك، هي المؤتمر الوطني العام، الذي ينبغي التحضير له بشكل جدّي عبر لجنة تحضيرية وازنة قادرة على ضمان تمثيل واسع، وعلى الدفع نحو عقد المؤتمر في أسرع وقت، ليكون أساساً لإنتاج حكومة وحدة وطنية شاملة، ولإنتاج دستور دائم وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة.

المهدد اليوم ليس هذا الطرف السوري أو ذاك فحسب، ليس السلطة أو قوى الأمر الواقع المختلفة فقط، بل الشعب السوري كله، والدولة السورية كلها، وكل تأخير في الذهاب نحو الحوار والتوافق هو إضعاف لكل الأطراف على الإطلاق، وتقوية للأطراف الخارجية وتدخلاتها، وعلى رأسها «الصهيوني» الذي يستثمر إلى الحد الأقصى في كل ثغرة من الثغرات، وفي كل كلمة تحريض أو تجييش طائفي أو قومي، ويستثمر في كل انقسام، سياسياً كان أو اجتماعياً، وباتجاه تعميق الانقسامات والشروخ والجراح.

المهمة اليوم، هي إنقاذ البلاد ووحدتها وسلمها الأهلي، وينبغي التعامل معها بأعلى درجات المسؤولية والجدية، ومن جانب كل الوطنيين السوريين، بغض النظر عن اصطفافهم السياسي الحالي...